الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية بومرداس-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير عمومي

إعداد :
قادة دليلة

إشراف :
د/ بوزيدة حميد

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتورة شامي رشيدة : رئيسة
الدكتور بوزيدة حميد : مقررا
الدكتور كسرى مسعود: عضوا
الدكتور نوفيل حديد :عضوا
الدكتورة حنك سعيدة :عضوة

السنة الجامعية : 2010-2011 م

التشكرات والإهداءات

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله عز و جل الذي بنعمته تتم الصالحات و الذي هدانا نعمة طيبة و نافعة، نعمة العلم و البصيرة و زيننا بالعلم، و أكرمنا بالتقوى و حملنا بالعافية، و حمدا كثيرا لأنه مهد سبيلي للدراسة و قدرني على إتمام هذا العمل و إخراجه إلى النور .

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان أولا إلى الدكتور **بوزيدة حميد** الذي تفضل بإشرافه ومتابعته لهذه المذكرة .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إتمام مذكرتي ولو بكلمة طيبة وأخص بالذكر:

* الدكتور علي عبدالله ، دبيش أحمد ، شعباني مجيد .

*** إلى أختي العزيزة والصديقة منال الحبيبة .**

* وإلى كل الأساتذة الذين درسوني في السنة الأولى ماجستير تخصص تسيير عمومي

* وإلى كل عمال مكتبة جامعة بومرداس ،وأخص بالذكر عبد السلام ، سعيد ، ليلى ، ياسمين ، ليندة ،جميلة .وبلال بالمكتبة المركزية .

وأتقدم بالشكر إلى جميع موظفي ولاية بومرداس الذين ساعدوني بإمداد المعلومات في الدراسة التطبيقية وأخص بالذكر السيدة غنيةسيدي معمر ، سعاد ،نصرالدين حموم ، وموظفات مصلحة الاتصال(موقع الويب) ومديرية المواصلات السلكية اللاسلكية .

وكذا إلى رادية ، نسمة ، نعيمة ، حسيبة ، مالية ، سامية ، فتيحة ، نبيلة ،فاطمة ، ليلى وإلى جميلة بكلية الحقوق وإلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في انجاز هذا العمل و لو بكلمة تشجيع .و *ختاما نسال الله بأسمائه الحسنى و صفاته العلى أن يتقبل منا هذا الجهد و يجعله خالصا له إنه سميع الدعاء .*

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

من قال فيهما الله سبحانه و تعالى:

" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا "

_ الوالدين الكريمين _

_ إخوتي و أخواتي _

إلى كل طلبة قسم ماجستير تخصص تسيير عمومي وأخص بالذكر نوال ، لولو ، خالصة، وسيلة ، لامية ، وسام ، فريدة ،سيهام ، عماد ،رضوان ،بوعمامة ، رابح ، عبد الحفيظ ، محمد ، محمد منير، أبو عليم ، خيري

إلى كلهؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

الفهرس

الفهرس

البيان	الصفحة
كلمة شكر	
الاهداء	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الاول: الجماعات المحلية	**3**
المطلب الأول : تعريف و أهمية الجماعات المحلية	**3**
المطلب الثاني : خصائص الجماعات المحلية	**5**
المطلب الثالث : دوافع تبني نظام الجماعات المحلية	**7**
المطلب الرابع : مهام الجماعات المحلية	**8**
المبحث الثاني :الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية الإدارية	**14**
المطلب الأول: مفهوم المركزية الإدارية	**15**
المطلب الثاني : مفهوم اللامركزية الإدارية	**16**
لمطلب الثالث : أساس و مبررات النظام الإداري المركزي	**20**

المطلب الرابع : أساس و مبررات النظام الإداري اللامركزي	**21**
المبحث الثالث : تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر	**23**
المطلب الأول: تطور الأجهزة المحلية الجزائرية	**23**
المطلب الثاني : الإطار القانوني و الوظيفي للبلدية	**24**
المطلب الثالث: الإطار القانوني و الوظيفي للولاية	**30**
المطلب الرابع : الرقابة على الجماعات المحلية	**37**
المبحث الرابع : صعوبات الجماعات المحلية وسبل تطويرها في الجزائر	**39**
المطلب الأول: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية	**40**
المطلب الثاني : العوامل المساعدة على تطوير الجماعات المحلية	**43**
المطلب الثالث : سبل تطوير الجماعات المحلية وأفاق إصلاحها	**47**
خلاصة	**51**
الفصل الثاني : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**52**
تمهيد	**53**
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول نظام المعلومات	**54**
المطلب الأول: البيانات ،المعلومات	**54**
المطلب الثاني : خصائص وأهمية المعلومات	**57**
المطلب الثالث: ماهية نظام المعلومات	**59**
المطلب الرابع : أهداف نظام المعلومات	**63**
المبحث الثاني : تكنولوجيا المعلومات	**64**
المطلب الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات	**65**

المطلب الثاني : تعريف وأسباب تكنولوجيا المعلومات	**66**
المطلب الثالث: الأهمية والميزات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات	**69**
المطلب الرابع : مكونات تكنولوجيا المعلومات	**71**
المبحث الرابع: تكنولوجيا الاتصالات	**78**
المطلب الأول: ماهية الاتصال	**79**
المطلب الثاني : الاتصال الرسمي والاتصال الغير رسمي	**82**
المطلب الثالث : شبكات الاتصال	**83**
المطلب الرابع : تكنولوجيا تناقل الاتصالات	**89**
المبحث الخامس : الشبكة الدولية للمعلومات	**92**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الانترنت	**92**
المطلب الثاني : مستلزمات الاتصال مع الانترنت	**94**
المطلب الثالث: خدمات وفوائد الانترنت	**96**
المطلب الرابع : مستقبل شبكة الانترنت	**98**
خلاصة	**101**
الفصل الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء ا الجماعات المحلية	**102**
تمهيد	**103**
المبحث الأول : ماهية الأداء	**104**
المطلب الأول: تعريف الأداء وتقييمه	**104**
المطلب الثاني : فوائد وأهمية تقييم الأداء	**106**
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء	**107**

المبحث الثاني : تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الإدارية	**110**
المطلب الأول: مظاهر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الإدارية	**110**
المطلب الثاني : تأثير الانترنت على أعمال الإدارة	**113**
المطلب الثالث: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	**116**
المطلب الرابع : مراحل الانتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	**119**
المبحث الثالث : الإدارة الإلكترونية	**120**
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	**120**
المطلب الثاني : عناصر وأهمية الإدارة الإلكترونية	**123**
المطلب الثالث: أهداف وفوائد الإدارة الإلكترونية	**124**
المطلب الرابع : أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية	**126**
المبحث الرابع : نظم الإدارة الإلكترونية	**129**
المطلب الأول: نظم إدارة قواعد البيانات	**129**
المطلب الثاني : الذكاء الاصطناعي	**132**
المطلب الثالث : النظم الخبيرة	**134**
المطلب الرابع : نظم دعم القرار	**138**
المبحث الخامس : الإدارة الإلكترونية المحلية وتجارب بعض الدول في العالم	**141**
المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية المحلية	**141**
المطلب الثاني : مراحل الإدارة المحلية الإلكترونية	**145**
المطلب الثالث: تحديات تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية	**148**
المطلب الرابع : تجارب الإدارة المحلية الإلكترونية في العالم	**149**

خلاصة	**153**
الفصل الرابع: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية دراسة حالة ولاية بومرداس	**154**
تمهيد	**155**
المبحث الثاني : التعريف بولاية بومرداس	**156**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الولاية	**156**
المطلب الثاني : الخصائص الطبيعية	**157**
المطلب الثالث: الخصائص البشرية	**161**
المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لولاية بومرداس	**166**
المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية بومرداس	**172**
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية	**172**
المطلب الثاني : المؤشرات الاجتماعية	**175**
المبحث الرابع : تأثير تكنولوجيا المعلومات على الإدارة المحلية في ولاية بومرداس	**179**
المطلب الأول: إنشاء موقع الويب الرسمي لولاية بومرداس	**179**
المطلب الثاني : تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على آليات التسيير الإداري للولاية	**184**
المطلب الثالث : دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المحافظة على أرشيف وممتلكات الولاية	**186**
المطلب الرابع : تبني ولاية بومرداس نظام البيومتري	**187**
خلاصة	**190**
الخاتمة العامة	**191**
قائمة المراجع	
الملاحق	

خاتمة الأفكار والحوار

قائـــــمة الجـــــداول والأشكـــــال

قائـــــــمة الجـــــداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
1	مقارنة بين البيانات والمعلومات	56
2	الفرو قات بين الانترنت والانترانت	94
3	الفرق بين الإدارة المحلية التقليدية والإدارة المحلية الإلكترونية	144
4	بلديات ودوائر ولاية بومرداس	158
5	تطور عدد سكان ولاية بومرداس	162
6	توزيع سكان الولاية حسب المناطق	163
7	التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية بومرداس	165
8	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية لولاية بومرداس	177

قائـــــــمة الأشـــــــكال

الرقم	عـــــناوين الأشـــــكال	الصفحة
01	نظام معالجة البيانات	56
02	نموذج لنظام المعلومات	62
03	الشبكة النجمية	85
04	الشبكة الخطية	86
05	الشبكة الحلقية	86
06	العناصر الأساسية لنظم إدارة قواعد البيانات	130
07	مكونات النظم الخبيرة	138
08	التكامل بين منظمات الإدارة المحلية	143
09	بطاقة ولاية بومرداس تطور عدد سكان ولاية بومردس	159
10	تطور عدد سكان ولاية بومرداس	162
11	الهيكل التنظيمي لولاية بومرداس	171
12	الشكل الخارجي لبوابة الموقع الإلكتروني لولاية بومرداس	181
13	خدمات المديريات التابعة لولاية بومرداس	183

المقدمة العامة

مـــــقدمـــة

يتسم القرن الواحد والعشرين بميزات شاملة أفرزت العديد من التحديات التي تواجه المنظمات المختلفة خصوصا في مجال العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها .

و أكسب ذلك أثارا كثيرة في إطار السعي نحو استثمار تلك التطورات، تحسين كفاءة وفاعلية الأداء للعديد من المنظمات على المستوى الإداري العام و الخاص. كما أسهم هذا التطور في ظهور الأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات وأثرها على فاعلية القرارات الإدارية وضرورة اعتمادها كوسيلة تهدف إلى تحسين الأداء .

وعلى اعتبار المنظمة وحدة إدارية تسعى إلى تحقيق الاستقرار واستمرار الأنشطة، إنتاجية كانت أم خدماتية التي تقوم بها ، ففي ظل المتغيرات المتعددة فإن سعيها نحو استخدام الأساليب الحديثة من شأنه أن يقودها إلى الاستمرار ، وأن المنظمات التي لا تسعى إلى التطوير والتحسين لا تستجيب ولا تقدر على تلبية حاجات المواطنين (متلقي خدمات الإدارات المحلية في الدولة) ، لذلك فإن الجماعات المحلية تعتبر وسيلة اتصال جوارية أقترنت بالخدمة العمومية منذ نشأتها .

ومن أجل التأقلم مع كل هذه التغيرات والتطورات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلنت الدولة الجزائرية رسميا بأنها ستدخل عالم الإلكترونيات الفائقة التقنية في العشرية القادمة 2010- 2020 وهذا من أجل تسهيل أداء الخدمة العمومية ومحاربة الفساد الإداري والقضاء على البيروقراطية ، التزوير ....إلخ .

وفي إطار كل هذه المستجدات التي يطغى عليها الطابع التكنولوجي العلمي، جاء عملنا هذا لتسليط الضوء على بعض الآثار التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات في جانب من أهم جوانب تقديم الخدمات العمومية، ألا وهو جانب الجماعات المحلية وعلى هذا تمحورت إشكالية بحثنا حول التساؤل التالي :

" ما هو تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الجماعات المحلية ؟ وما هو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في ولاية بومرداس ؟ "

للإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالجماعات المحلية و ماهي ممارستها في الجزائر . ؟
- ماهي مختف مكونات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات . ؟
- ما أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الجماعات المحلية ؟
- ماهو واقع إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بولاية بومرداس ؟

فرضيات البحث :

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مختلف أنواع الوسائل المادية والبرمجية وشبكات المعلومات التي تستخدم لإنجاز المستلزمات الضرورية لتلبية حاجات الإدارة والمواطن.
- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى إحداث تغييرات في تحسين أداء الجماعات المحلية .
- تبني ولاية بومرداس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهل لها مواكبة التطور التكنولوجي ويساهم في مواجهة التحديات الكبيرة في تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية .

أهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإبراز قيمتها في تحسين أداء الجماعات المحلية .
- التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم أداء الجماعات المحلية .
- إبراز الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الإدارة وهذا من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية .

- التعرف على واقع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بولاية بومرداس .
- محاولة إثراء مكتبة الكلية بموضوع حديث الاهتمام .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في الرفع من أداء الجماعات المحلية خاصة وأن العصر الراهن يعرف ثورة في مجال المعلومات والاتصالات إذ أصبحت المعلومات في القرن الواحد والعشرون موردا مهما للمنظمات العمومية ذات الطابع الإداري التي تنتمي إليها الجماعات المحلية وذلك من أجل النهوض بأدائها . ومن ناحية أخرى فإن أهمية الدراسة جاءت من كونها تتطرق إلى موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من زاوية مغايرة للدراسات التي تناولت هذا الموضوع بتركيزنا على الجماعات المحلية وآفاقها الإلكترونية.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى مبررات شخصية وأخرى موضوعية

ا/ المبررات الشخصية :

- نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه ، فهذا الموضوع له علاقة متينة بتخصصنا " **التسيير العمومي" .**
- التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى التحدث عن الإدارة الإلكترونية ، الحكومة الإلكترونية .

ب/المبررات الموضوعية :

- التعمق في دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير وتحسين أداء الجماعات المحلية
- الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مايسمى بالإدارة الإلكترونية وأنماطها

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات تناولت بالدراسة والتحليل عناصر منفردة من عناصر تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة اقتصادية أو علاقتها بالموارد البشرية ومن هذه الدراسات:

1- نوفيل حديد ، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي (مع دراسة حالة المؤسسة الجزائرية) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير ، جامعة الجزائر سنة **2006-2007** ، تناول الباحث تكنولوجيا الانترنت من خلال إبراز مكانتها في المؤسسة وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي محاولا بذلك الإجابة على الإشكالية التالي**:إلى أي مدى يكون بمقدور المؤسسة الاستفادة من تكنولوجيا الانترنت في إعادة النظر في طريقة تأدية العمل لأجل التكيف مع التحولات العميقة في بيئتها الاقتصادية ومن ثم التأهل للاندماج في الاقتصاد العالمي ؟**

ولقد توصل إلى النتائج التالية :

أن الانترنت تسمح للمؤسسة بالإدارة الفعالة للنشاط التجاري والانفتاح على الأسواق العالمية ، ومواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي . بالإضافة إلى أنه توصل أن المؤسسة الجزائرية لا تولي أي اهتمام لأدوات العمل الجماعي عبر الانترنت وإنما تهتم فقط بخدمة البحث عن المعلومات وخدمة البريد الإلكتروني.

2- شعباني مجيد ، دراسة نماذج لنظم و تكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية وسبل تفعيلها . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر سنة **2009-2010** ، تناول الباحث نظم وتكنولوجيا المعلومات من خلال إبراز مكانتها في مراكز المعلومات العربية محاولا بذلك الإجابة على الإشكالية التالية**:** ما هو واقع نظم و تكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية؟ و ما هي سبل تفعيلها في ظل هذه المتغيرات الجديدة؟ ولقد توصل إلى النتائج التالية :

تقوم المؤسسات بتطوير نظاما وفق ما يتناسب مع التغيرات المستقبلية وفق تكنولوجيا حديثة، لكن مع تحديد كيفية مراقبة وتقييم النظام لكي يؤدي نتائج ايجابية والقضاء على أوجه القصور وتشكيل نظام متكامل. ويعد نظام المعلومات بمثابة الهيكل الأساسي الذي لا تستطيع المؤسسة من دونه الوصول إلى المعلومات ذات جودة تساهم في اتخاذ أحسن القرارات والسماح له بالاستمرارية. لتطوير تكنولوجيا المعلومات تعتمـــــدعدة مؤشرات أساسية تتمثل عادة في شبكة المعلومات (الانترنت) ونسبة النفاذ إليها يجب أن تصل إلى مستوى معين والهاتف بنوعيه الثابت والنقال والمذياع والتلفاز بأقل درجة مع تجميع هذه المؤشرات نستطيع الوصول إلى مجتمع يعتمد على التعليم الالكتروني، التجارة الالكترونية الحكومية الالكترونية وهو هدف كل دول العالم.

3- لمين علوطي ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فـــرع "إدارة الأعمـــال" ، جامعة الجزائر سنة **2003-2004** ، تناول الطالب تكنولوجيا المعلومات من خلال إبراز مكانتها في المؤسسة ودورها في تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسة محاولا بذلك الإجابة على الإشكالية التالية" **ماهو تأثيرتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين أداء المؤسسة وزيادة فعاليتها الإنتاجية وتحسين قدراتها التنافسية؟"**

ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أنه غالبا ما تكون أنظمة المعلوماتية المصممة لتسيير، حفظ وبث المعلومات غير محققة لأهدافها، من أسباب هذا الفشل هو الميل إلى التركيز على القدرات التكنولوجية أو الطريقة التي يعالج بها الأفراد المعلومات، التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد زاد من فعالية أنظمة المعلومات أي زيادة فعالية إدارة المعلومات وإعدادها وتوفيرها في الوقت الحقيقي، مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحاولة أقلمة هذه التكنولوجيا مع المؤسسة وليس العكس .

4- مراد رايس ، أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع "إدارة الأعمال" ، جامعة الجزائر سنة **2004-2005** ، تناول الطالب تكنولوجيا المعلومات من خلال إبراز مكانتها في المؤسسة وتأثيرها على المورد البشري محاولا بذلك الإجابة على الإشكالية التالية : **ما هي أهم الآثار التي ترتبت نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات على المورد البشري داخل المؤسسة الجزائرية و بالتحديد بمديرية الصيانة للشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بالأغواط (سوناطراك)** ؟ ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهممها:

أن تكنولوجية المعلومات ساعدت على رفع الأداء البشري و ذلك بالسرعة والدقة في الأداء، فبفضل تكنولوجية المعلومات أصبح اليوم نسبة الخطأ في تأدية الأعمال قليلة جدا ، وساعدت تكنولوجيا المعلومات في القضاء على بعض ضغوطات العمل المترتبة عن النظام الكلاسيكي ، ككثرة الأوراق والإجراءات البيروقراطية، أدى العمل عبر الشبكات المعلوماتية إلى تقليل حركة الأفراد داخل التنظيم .

وهناك العديد من الدراسات تناولت كل من تكنولوجيا المعلومات وأثرها على المهنة المكتبية بالمكتبات وأيضا على وكالات الأنباء ، بالإضافة إلى أنه هناك دراسات حول نظم المعلومات التسويقية شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية...إلخ لخصت كلها حول أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة .

المنهج المتبع :

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج بما يتماشى مع طبيعة الموضوع وذلك كمايلي :

استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي فيما يتعلق بسرد مختلف المفاهيم الخاصة بالجماعات المحلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الإلكترونية .

كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في التطرق لمختلف المحطات التي مرت بها كل من الجماعات المحلية وتكنولوجيا المعلومات.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة ، من خلال إسقاط الدراسة النظرية على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في ولاية بومرداس، وقد تم استخدام الوسائل التالية في الوصول إلى المعلومات

- المقابلة والتي تعتبر الأداة الأكثر شيوعا في البحوث الميدانية ويعود ذلك إلى أهميتها في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية .
- أسلوب الملاحظة والتي من خلالها تم التعرف على واقع هذه التكنولوجيا داخل الولاية خاصة مصلحة الويب ومديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية .

بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعدنا في تحليل مختلف المعطيات في دراسة الحالة والتعليق عليها.

صعـــوبات البـــحث :

من جملة الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازنا لهذا البحث نذكر مايلي :

- صعوبة ضبط حدود الموضوع .
- قلة المراجع التي تتناول موضوع الجماعات المحلية و الإدارة الإلكترونية .
- وجود صعوبات من حيث تعدد المصطلحات.
- وجود عراقيل في الدراسة الميدانية من قبل الموظفين على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وفي ولاية بومرداس خاصة في عدم تقديم بعض الإحصاءات والمعطيات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحجة السرية .

هيكـــل البحـــث :

لمعالجة إشكالية البحث ، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة وذلك كمايلي :

استعرضنا في المقدمة توطئة للموضوع من خلال طرح الإشكالية والفرضيات، أسباب اختيار الموضوع وأهميته. حيث خصص الفصلين الأول والثاني فيه للتعريف بالمفاهيم الأساسية لكل من الجماعات المحلية وتكنولوجيا المعلومات .

- فيما يخص الفصل الأول فقد تم التطرق إلى التعريف بالجماعات المحلية وأهميتها،خصائصها ،وإلى الدوافع الداعية لتبني نظام الجماعات المحلية ومهامها ووسائل التدخل . ثم في المبحث الثاني تم التطرق إلى مفهومي المركزية واللامركزية ،عيوبهما ومزاياهما ،أما في المبحث الثالث فتم تخصيصه لتطبيقات الجماعات المحلية في الجزائر مسلطين الضوء على الخليتين الأساسيتين في نظام الإدارة المحلية وهما البلدية والولاية باعتبارهما تمثلان الهيئات المحلية التي تسهران على تقديم الخدمات للمواطنين والمبحث الرابع خصص لمعوقات الجماعات المحلية وسبل تفعيلها في الجزائر حيث تناول بالتفصيل المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية، العوامل المساعدة على تطويرها ،وإلى سبل تطوير ها وأفاق إصلاحها .

- الفصل الثاني خصص للمفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول نظام المعلومات وخاصة المتعلقة منها بالمعلومة والبيانات ، خصائص وأنواع المعلومات ،وماهية نظام المعلومات وأهدافه .أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لتكنولوجيا المعلومات تطورها تعريفها وأسباب التوجه إليها، وإلى الأهمية و الميزات التي توفرها ،وإلى مكوناتها أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى تكنولوجيا الاتصالات بالتركيز على ماهية الاتصال شبكات الاتصال وتكنولوجيا تناقل الاتصالات ، وفي المبحث الرابع خصصناه للشبكة الدولية للمعلومات حيث بدأنا بنشأة وتعريف الانترنت ثم مستلزمات الاتصال مع الانترنت وخدماتها وفوائدها ، وفي الأخير تحثنا على مستقبل شبكة الانترنت .

- الفصل الثالث خصصناه لأهم استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الجماعات المحلية حيث تم التطرق أولا إلى التعريف بماهية الأداء وتقييمه وأهم مؤشرات قياس الأداء ، ثم في

المبحث الثاني تم ذكر تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الإدارية أي التغييرات التي أحدثتها هذه التكنولوجيات على مستوى المؤسسات الإدارية خاصة شبكة الانترنت ، ثم في المبحث الثالث تم التطرق إلى الإدارة الإلكترونية ،مفهومها أهميتها وعناصرها أهدافها ، فوائدها وإلى أمن المعلومات فيها .أما في المبحث الرابع فقد تم التطرق إلى أنظمة الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين وتطوير الإدارة وفي المبحث الخامس تعرضنا إلى الإدارة المحلية الإلكترونية وتجارب بعض الدول في العلم منها العربية والغربية .، ووضحنا أهميتها في تحسين وتسهيل تقديم الخدمة للمواطن .

- في الفصل الرابع والذي يتعلق بالدراسة الميدانية ، حيث تم اختيار ولاية بومرداس لتكون دراسة حالة لمعرفة واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية ، حيث قمنا أولا في هذا الفصل بتخصيص مبحث لتقديم ولاية بومرداس حيث تطرقنا إلى أهم الإمكانيات التي تتوافر عليها ولاية بومرداس من إمكانيات طبيعية وإمكانيات بشرية و إلى الهيكل التنظيمي للولاية ، وفي المبحث الثاني قمنا بتقديم أهم المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للولاية ، وفي المبحث الثالث تعرضنا لتأثير ودور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإدارة في ولاية بومرداس، حيث قمنا بتقديم موقع الويب الرسمي لولاية بومرداس، ثم انتقلنا تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على آليات التسيير الإداري للولاية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحافظة على أرشيف وممتلكات الولاية وفي الأخير تحدثنا عن تبني ولاية بومرداس نظام البيومتري الجديد .

أما الخاتمة فعرضنا فيها أهم الاستنتاجات المستخلصة من دراستنا للموضوع مدعمة ببعض التوصيات الموجهة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية ، مع تحديد الأفاق المستقبلية لهدا البحث .

الفصل الأول

الجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد

لقد أثبتت تجارب الأمم أن نظام الإدارة المحلية عرف منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني، إلا بعد قيام الدولة الحديثة نظرا لاتساع نطاق و مجال تدخلها .

ولقد مر التنظيم الإداري للدول المختلفة من مرحلة المركزية الإدارية – الشديدة التي رافقت مرحلة النظام المركزي إلى مرحلة عدم التركيز الإداري الذي لم يستطع حل مشكلات النظام المركزي فكان مجرد مرحلة تمهيدية لظهور النظام اللامركزية. و لقد انتشر في عصرنا الحالي انتشارا واسعا.

فالأخذ بنظام الإدارة المحلية في الجزائر ناتج عن الإدارة التي استخدمت طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر كجهاز، قهر و تسلط ضد السكان الجزائريين، و لذلك كان من الضروري استبدال هذه الإدارة القمعية بنظام إداري شعبي ينبع من بين السكان و يسخر لخدمة مصالحهم لا ضدها.

فقد أصبحت اللامركزية ضرورة يقتضيها اتساع النشاط الإداري و تنوعه لذا فقد تم نقل أو تعويض بعض الأنشطة الإدارية إلى الوحدات المحلية.

وللقيام بهذه المهام سخرت الحكومة لهذه الكيانات المحلية الموارد و الإمكانيات و إصدار قوانين و تشريعات خاصة بها لتقوم بالمهام المنوطة إليها على أحسن وجه بالإضافة إلى منحها الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للأجهزة المحلية.

وسنحاول في هذا الفصل بالإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالجماعات المحلية من خلال المباحث الرئيسية التالية:

المبحث 1: الجـــــماعات المحـــــــلية.

المبحث 2: الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية الإدارية

المبحث 3: تطبيقات الإدارة المحـــــلية بالجزائـــــر

المبحث4:صعوبات الجماعات المحلية وسبل تطويرها في الجزائر .

المبحث الأول: الجماعات المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية جزأ لا يتجزأ من الدولة بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري. فنظام الجماعات المحلية له أصول عميقة في الجزائر .

لذا نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم الجماعات المحلية و خصائصها والدوافع الداعية لتبني نظام الجماعات المحلية ، وإلى المهام والصلاحيات المنوطة بالجماعات المحلية ووسائل تأدية هذه المهام.

المطلب الأول: تعريف و أهمية الجماعات المحلية:

قبل التطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية وجب أن نعرف انه قد تعددت تسمياتها في تطبيقات الدول من دولة لأخرى، فهناك من يطلق عليها مصطلح الإدارة المحلية تمييزا عن الإدارة المركزية، و هناك من اصطلح على تسميتها بالحكم المحلي كما هو معمول في بريطانيا.

1/ تعريف الجماعات المحلية:

إذا جئنا لتعريف الجماعات المحلية فوفقا للتعريفات التي استقرت عليها الأمم المتحدة و الاتحاد الدولي للسلطات المحلية هي" تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة، دون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة."

وكما تعرف على أنها وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل أكثر منهم، و إما مختارة محليا تعهد إليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية، و يكون لها شخصية وذمة مالية مستقلة وأجهزتها المحلية وتخضع لرقابة وإشراف من السلطة المركزية. [1]

[1] مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية وإستراتيجياتها ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1987 ،ص: 20 .

كما تعرف الجماعات المحلية بهذا المصطلح على أنها وحدات جغرافية مقدمة من إقليم الدولة، و هي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.[1]

فمن التعاريف السابقة نستخلص أن **الجماعات المحلية** أو **الإدارة المحلية** ترتكز على مجموعة من الأسس تتمثل فيما يلي :[2]

1- تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية

2- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية

3- تتمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها لرقابة السلطة المركزية.

وعبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 1947/09/20 والتي تنص على أن " الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات و الولايات"

وبعد الاستقلال تم استحداث جماعات محلية جديدة نشأت البلدية بموجب الأمر 24/67 الصادر في 18 جانفي 1967، و نشأت الولاية بموجب الأمر 38/69 الصادر في 23 ماي 1969 و أصبحت الجماعات المحلية هي المسئولة على تسيير المرافق و الممتلكات التابعة لها.

2/ أهمية الجماعات المحلية:

إن الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية لها أهمية في الحياة سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية ، فقد اهتم العديد من الباحثين كل حسب اختصاصه بالإدارة المحلية فنجد علماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي خاصة و أنها تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو

[1] عبد الرزاق الشيخلي ، الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة ، دار السيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2001 ، ص :20

[2] محمود طعامنة، نظم الإدارة المحلية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الملتقى العربي الأول سلطنة عمان 18-20 اوت 2003 ، ص : 20

يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من الباحثين.[1]

و هناك من ينظر إليها من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى البلدية أو الولاية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد فكرة الديمقراطية .[2]

أما في الجزائر فقد ظهرت أهميتها خاصة عندما مرت البلاد بأزمة حادة ربما الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر الحديث، و لكن و رغم ذلك فانه بجدر التنويه أن المجالس المحلية و بالخصوص البلدية قامت بما يمكن القيام به ولا سيما في المصالح الأساسية للبلدية كالحالة المدنية، التسيير العمراني، التكفل بانشغالات المواطنين وهذا بقدر الإمكان وحسب الظروف ، و كذا ضمان السير العادي للكثير من المصالح التابعة لها .[3]

وتحت هذه الظروف ونظرا لأهميتها في النظام الإداري الجزائري فقد نصت عليها **المادة 15** من آخر دستور وهو **دستور 1996** والتي نصت على أنها " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية".

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

1/ الاستقلالية الإدارية:

و هي نتيجة من ثبوت أو الاعتراف بالشخصية المعنوية للجماعات المحلية التي تتطلب قدرا من الاستقلال الذاتي المحلي.

---

[1] عمار عوابدي ،القانون الإداري ،ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002، ص: 221.

[2] عبد الرزاق الشيخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

[3] دريبوش مصطفى ، الجماعات المحلية بين القانون و الممارسة ، مقال منشور بمجلة APN ، مجلة النائب ، العدد 1، 2003، ص :45

فالاستقلال الإداري يعني أن تنشا أجهزة إدارية تتمتع بكل السلطات الإدارية اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية و الهيئات المحلية المستقلة و ذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة [1]

وعلى العموم الاستقلالية الإدارية تتخذ عدة مظاهر قانونية أهمها : [2]

- لا تمارس السلطة المركزية الرقابة على الجماعات المحلية إلا في الحالات التي يوجد في شأنها نص صريح و بالشروط المحددة دون توسيع فيها.

- حفاظا على الاستقلال المحلى، فانه لا يحق لسلطة الوصاية أن تعدل من محتوى قرارات الجماعات المحلية، فلها أن ترفضها كلية، أو تصادق عليها كلية إذا كان ذلك شرطا لازما أو أن تقدر إلغائها إذا كانت صادرة خلافا للقانون الذي ينص على بطلانها كما انه يحق للجماعات المحلية الاعتراض القانوني على تصرفات سلطة الوصاية تجاهها، وعليه يحق لها الطعن بالإلغاء في قرارات سلطة الوصاية.[3]

2/ الاستقلالية المالية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلال الإداري، وجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة و هذا حسب ما جاءت به **المادة 1** من قانون الولاية .و **المادة 1** من قانون البلدية و يعني هذا توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها و إشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها. وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة.

وينص قانون البلدية في **المادة 60** على أنه " يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال و الحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية"

---

[1] عبد الرزاق الشيخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

[2] شيهوب مسعود ،أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986 ، ص : 66

[3] المادة 46 من قانون البلدية 90-08 ، المادة 54 من قانون الولاية 90-09 .

و يؤكد عليها كل من قانون البلدية في **مادته 146** و قانون الولاية في **مادته 132** في صيغة مماثلة على أن "البلدية و الولاية مسئولتان عن تسيير وسائلهما المالية الخاصة و التي تتكون من مدا خيل الضرائب والرسوم ، مدا خيل ممتلكاتها ، الإعانات والقروض."

المطلب الثالث: الدوافع الداعية لتبني نظام الجماعات المحلية.

لقد أضحت مهام الدول عظيمة الاتساع، لذا أصبح من المتعذر أن تنهض بها السلطة المركزية في العاصمة، لذا فالأخذ بنظام الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية أسلوبا من التنظيم الإداري لتخفيف العبء عن السلطة المركزية نظرا لكثرة و تعدد وظائفها، و تعتبر الدوافع موحدة تقريبا في كل الدول و تتمثل دوافع تبني نظام الجماعات المحلية في :[1]

1/ تزايد مهام الدولة:

كانت وظيفة الدولة محصورة فقط على الأمن و الدفاع و القضاء أو ما يعرف بالدولة الحارسة، أما في الوقت الحاضر فقد اتسعت وظائفها بحيث أصبحت تتدخل و تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية لذلك أصبح من الصعب عليها القيام وحدها بالأعباء الجديدة الملقاة على عاتقها وهذا ما فرض عليها إنشاء هياكل لمساعدتها في الدور المنوط بها خاصة مع اتساع رقعة البلاد وعلى رأس هذه الهياكل تأتي الإدارة المحلية أو الجماعات المحلية.

2/ التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة:

تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية و المناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث عدد السكان فهناك مناطق أو مدن مكتظة بالسكان ومناطق قليلة السكان بالإضافة إلى وجود مناطق سياحية ومناطق لا تتوفر على هذا العامل.

[1] عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 323

فهذا الاختلال في الأقاليم المناخية والجغرافية والديمغرافية إلى جانب العامل المالي فرضا بقوة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم، فمن الصعب جدا تسيير كل الأقاليم والمناطق باختلافها بجهاز مركزي واحد. مقره العاصمة.

3/ تجسيد الديمقراطية:

تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي و هو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، و هي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كان ذلك مؤثرا على الديمقراطية.

4/ القضاء على البيروقراطية:

ويقصد بها البيروقراطية التي تلازم السلطة و بعد الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون لرقابة وإشراف المستفيدين من هذه الخدمات[1] .

بالإضافة إلى تغيير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة و حجمها وحاجات أهلها، ضف إلى ذلك العدالة في توزيع الأعباء المالية وذلك لمبدأ العدالة الاجتماعية والتي يتساوى بموجبها المواطنين في تحمل دفع الضريبة والاستفادة منها فيما بعد وهو ما لا يكون في حال قيام الإدارة المركزية بإدارة الجماعات المحلية.

المطلب الرابع:_ مهام الجماعات المحلية ووسائل التدخل:

1/ مهام الجماعات المحلية:

أصبحت الجماعات المحلية في الوقت الحاضر منوطة بعدة من المهام و الصلاحيات، فقد امتد دورها

[1] الزغبي خالد سمارة ، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية ،دراسة مقارنة ،مكتبة الثقافة والتوزيع الطبعة الثانية، الأردن ، 1993، ص : 42 .

الآن ليشمل جميع الميادين، إذا أصبحت تختص في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تهيئة الإقليم، وحماية البيئة والسياحة.

1-1 المجال المالي: إن الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) مسئولة عن تسيير مواردها المالية و التي تتمثل في حصيلة الموارد الجبائية، مدا خيل ممتلكاتها، الإعانات ، القروض و الهدايا. [1]

2-1 المجال الاقتصادي: تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام في المجال الاقتصادي، فطبقا **للمادة 86** من قانون البلدية تنص " تعد البلدية مخططها التنموي القصير و المتوسط و الطويل المدى و تصادق عليه، و تسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا و بانسجام مع مخطط الولاية و أهداف مخططات التهيئة العمرانية" . كما ينص قانون الولاية في مادته **58** على انه " يشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة،أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية .[2]

3-1 المجال الاجتماعي: من بين اختصاصات الجماعات المحلية في المجال الاجتماعي نذكر مايلي [3]

- الاهتمام بقطاع السكن، بإيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية و تفعيلها بإنشاء المرافق و المقاولات البلدية و الولائية و المشاركة في عمليات الإصلاح و إعادة البناء .
- الاهتمام بمساعدة العجزة والمسنين والمعاقين، ودمجهم بالمراكز الخاصة، والتكفل بالمعوزين و المشردين والمرضى عقليا.
- توفير شروط النظافة العامة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية و إنشاء الهياكل الصحية من قاعات العلاج وعيادات الولادة و مستشفيات، إضافة إلى مكافحة الأمراض المعدية.

---

[1] المادتين 146 ، 132 من قانون البلدية والولاية على التوالي .

[2] المادتين 86 ،85 من قانون البلدية والولاية على التوالي .

[3] المواد من 66إلى 82 من قانون الولاية ، الباب الثالث ، الصلاحيات العامة .

* الاهتمام بالتربية والتكوين المهني، من خلال انجاز مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني وملحقات التكوين المهني وكذا تشجيع النقل المدرسي والاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي.

4-1 المجال الثقافي و السياحي:- تعمل الجماعات المحلية على إنشاء منشآت ثقافية و تسييرها وصيانتها كالمتاحف و قاعات السينما و المراكز الثقافية.

كما تعمل على تشجيع و تطوير حركة الجمعيات في ميادين الشبيبة و الثقافة، و الرياضة و الترفيه و تقدم لها المساعدة في حدود إمكانياتها، بالإضافة إلى صيانة المساجد و المدارس القرآنية الموجودة في ترابها و تضمن المحافظة على الممتلكات الدينية. [1]

- المساهمة في تنمية السياحة و هذا من خلال استغلال القدرات السياحية في الولاية و أن يشجع كل استثمار في هذا المجال. [2]

وتتخذ البلدية في ميدان السياحة أيضا كل إجراء من شانه أن يشجع توسيع قدرتها السياحية و تشجيع المتعاملين المعنيين على استغلالها.[3]

2/ وسائل التدخل:

للقيام بهذه المهام و الاختصاصات وضع المشرع تحت تصرف الجماعات المحلية مجموعة من الوسائل اللازمة التي تتمكن من أداء مهامها بالشكل المطلوب و تتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

2-1 الوسائل المالية:

تنقسم الوسائل المالية للجماعات المحلية إلى مجموعتين هما:

1- المجموعة الأولى: و التي تأتي مباشرة من الإيرادات الخاصة بالولاية أو الممتلكات والتي تتمثل في الموارد الجبائية و عائدات ممتلكاتها.

---

[1] المواد 101 إلى 105 من قانون البلدية ، الباب الثالث ، الصلاحيات العامة .

[2] المادة 81 من قانون الولاية .

[3] المادة 103 من قانون البلدية .

2- المجموعة الثانية: و التي تأتي بواسطة القروض النهائية و الإعانات الممنوحة من طرف الدولة إضافة إلى الاعتمادات التي تطلبها الجماعات المحلية من صندوق التضامن من اجل تمويل المشاريع المتممة لمشاريع التنمية المحلية .

2-2 الوسائل الاقتصادية:

لقد نصت قوانين الجماعات المحلية(قانون الولاية و قانون البلدية) على حقها في إنشاء المرافق و المقاولات، باعتبارها وسائل للتدخل الاقتصادي يتم من خلالها تنفيذ مختلف مشاريع و مخططات التنمية المحلية، و المساهمة في خلق الموارد المحلية و توفير مناصب الشغل و يمكن التمييز بين نوعين من التدخل الاقتصادي هما: أ- وسائل التدخل التقليدية

ب- وسائل التدخل الحديثة.

2-2-1 وسائل التدخل التقليدية:

*** الاستغلال المباشر**: [1]

وهو أسلوب لإدارة مرفق عام ذي طابع اقتصادي حيث أجاز المشرع للبلدية بموجب المادة 134 من قانون البلدية استغلال مصالح عمومية بصفة مباشرة على أن تقيد الإيرادات و النفقات المتعلقة بهذا الاستغلال ضمن ميزانية البلدية طبقا لقواعد المحاسبة العمومية ونفس الرخصة نجدها في قانون الولاية و هو ما أعلنت عنه المادة 122 و ما بعدها حيث انه بإمكان الولاية أن تستغل احد المصالح العمومية استغلال مباشر تسجل إيراداته و نفقاته في ميزانية الولاية.

*** المؤسسة العمومية:**

حسب المواد 136 و 137 من قانون البلدية و المواد 126 الى 128 من قانون الولاية تقوم بإدارة مرفق عام اقتصادي تنشأ بموجب مداولات المجلس الشعبي و يصادق عليها من طرف السلطة تتمتع

[1] المواد 134 ، 122 من قانون البلدية والولاية على التوالي .

بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية و تكون المؤسسات العمومية ذات طابع إداري أو تجاري أو صناعي. [1]

***الالتزام أو منح الامتياز:**

إذا تعذر تسيير و استغلال المصالح العمومية البلدية أو الولائية استغلالا مباشرا أو في شكل مؤسسات عمومية يمكن للمجلس الشعبي أن يرخص باستغلالها عن طريق منح الامتياز.

حيث نصت المادة 130 من قانون الولاية على انه " إذا تعذر استغلال المصالح العمومية الولائية في شكل استغلال مباشر أو مؤسسات يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يرخص باستغلالها عن طريق الامتياز"

و نصت المادة 138 من قانون البلدية على انه " إذا لم يكن استغلال المصالح العمومية البلدية استغلالا مباشرا دون أن ينجم عن ذلك ضرر،جاز للبلديات منح هذا الامتياز. يصادق الوالي على هذه الاتفاقيات التي حررت لهذا الغرض بموجب قرار إذا كانت مطابقة لنماذج الاتفاقيات المعمولة حسب قواعد الإجراءات السارية المفعول .

و ما يمكن ملاحظته عن الجمع بين أحكام قانون الولاية و قانون البلدية ان جهة المصادقة على الامتياز واحدة على والي الولاية، غير أن المشرع كان دقيقا بخصوص قانون الولاية و هذا ما يتضح من نص المادة 130 أعلاه حيث احترم المشرع سلم الأولويات فذكر الاستغلال المباشر و تبعه بأسلوب المؤسسة ثم (في المرتبة الثالثة ذكر أسلوب الامتياز في حين اكتفت المادة 138 من قانون البلدية بذكر أسلوب الامتياز في المرتبة الثانية دون الإشارة لأسلوب المؤسسة.[2]

[1] عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، دار ريحانة ، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص : 186

[2] عماربوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

2-2-2 وسائل التدخل الحديثة:

يعد النوع المفضل لدى الجماعات المحلية، وهو مستحدث نظرا لضعف الوسائل التقليدية في تحقيق المخطط المحلي للتنمية، و هو ما يعرف " بالمقاولة المحلية"، إذ تقوم البلديات و الولايات في الميدان الاقتصادي بدور المقاول الخاص ، حيث يمكن للجماعات المحلية أن تنشئ مؤسسات عمومية اقتصادية بلدية أو ولائية، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تنشأ هذه المؤسسات بموجب مداولات المجلس المحلي، و مصادقة سلطة الوصاية (الوالي أو وزير الداخلية).

هذه الشركات هي شركات مساهمة، أو شركات محدودة المسؤولية تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة و غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص، و يقوم بسيرها مدير عام تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. [1]

كما يمكن للمجالس البلدية لبلديتين أو أكثر إن تقرر الاشتراك في إطار مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات و هو ما يعرف " بالاشتراكية البلدية" أو التعاون ما بين البلديات لأجل تحقيق الخدمات و التجهيزات أو مصالح ذات نفع مشترك بينها، و تتمتع هذه المؤسسات العمومية المشتركة بين البلديات بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .[2] و تحدد العلاقة بين هذه المؤسسات و البلديات المعنية في دفتر شروط يضبط حقوق كل طرف من الأطراف المعنية والتزاماته . [3]

كما يمكن أن تقوم ولاية أو عدة ولايات بإنشاء مؤسسات ولائية مشتركة لإدارة الممتلكات والتجهيزات التي يكون تسييرها المشترك ضروريا على المستوى التقني والقانوني. [4]

و من أهم مهمات أو أهداف هذه المؤسسات الاقتصادية نذكر:

---

[1] شيهوب مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص : 176 .

[2] عبد الرزاق الشيخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 181

[3] المادتين 09 ، 10 من قانون البلدية .

[4] المادة 131 من قانون الولاية .

- التعاون بين البلديات أو الولايات للاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها من اجل تلبية حاجات السكان .

- القيام بانجاز مشاريع التنمية المحلية التي تتجاوز حدود البلدة أو الولاية الواحدة خاصة في المجال الاقتصادي.

- زيادة مصادر الثروة المحلية و المساهمة في التوازن المالي المحلي للجماعات المحلية و رغم كل هذه الوسائل، فانه لا يكفي أن تتوفر الجماعات على أدوات التدخل الاقتصادي ، بل لابد أيضا من جهاز مؤهل و قادر على تنشيط و استعمال هذه الأدوات والأجهزة إضافة إلى تهيئة المناخ المناسب لعمل هذه الهيئات المحلية، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المحلية.

المبحث الثاني: الإدارة المحلية بين المركزية و اللامركزية الإدارية:

يتأثر الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تنظيمها الإداري بظروفها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و درجة تأصل النظم الديمقراطية فيها، فعندما استقرت الدولة، و زال كل خطر يهددها، تعددت الواجبات الملقاة على عاتقها وتنوعت الخدمات التي تؤديها الأفراد في صورة مرافق و خدمات عامة وجدت نفسها مجبرة لان تتيح للأفراد المشاركة في أداء الخدمات العامة وإشباع حاجاتهم الخاصة والمحلية حتى تتفرع الحكومة في العاصمة للأمور الرئيسية التي تهم الدولة كله، ومن أساليب التنظيم الإداري المركزية و اللامركزية الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم المركزية الإدارية:

1/ تعريف المركزية الإدارية

المركزية الإدارية هي نظام إداري أو أسلوب من أساليب تنظيم الإدارة العامة بمقتضاها توحيد أو جمع أو تركيز مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة في يد هيئة واحدة تباشرها بنفسها أو بواسطة موظفين يعملون باسمها و يخضعون في نهاية الأمر لرئاسة عليا واحدة. [1]

و تجدر الإشارة إلى أن المركزية الإدارية تنقسم أو تتخذ صورتين هما:

1-1 التركيز الإداري: و يعني ذلك أن تتركز الوظيفة الإدارية كلها في كلياتها و جزئياتها بين الحكومة المركزية المستقرة في العاصمة، أي أن سلطة القيام بجميع مظاهر الوظيفة الإدارية تتركز في يد رئيس السلطة الإدارية وحده أي في يد من يشغل أعلى درجات السلم الإداري.[2]

1-2 عدم التركيز الإداري: معناه منح سلطة البث النهائي في بعض الأمور إلى ممثل السلطة المركزية سواء كانوا في العاصمة أو في عملية تفويض التوقيع. وبهذه الطريقة يخفف العبء عن الوزير وبالتالي تتحقق السرعة على وجه الخصوص .[3]

2/ أركان المركزية الإدارية:

تقوم السلطة المركزية الإدارية على مجموعة من الأركان أو العناصر والتي يمكن إجمالها فيما يلي : [4]

1-2 تركيز السلطة: يتمثل ذلك في استئثار الحكومة المركزية في العاصمة بكل الاختصاصات التي تخولها الوظيفة الإدارية لها و يكون ذلك بصورة عامة على جميع أقاليم الدولة.

إن تركيز جميع الوظائف الإدارية في يد السلطة المركزية يعني أن يكون لها وحدها حق إصدار القرارات اللازمة كسلطة التعيين في الوظائف العامة، بحيث لا يترك أمر اختيار الموظفين المحليين

---

[1] محي الدين القيسي ، القانون الإداري العام ، منشورات العلمي الحقوقية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ص: 14 .

[2] هاني علي الطهراوي ، القانون الإداري ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1998 ، ص : 134 .

[3] محي الدين القيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 14 .

[4] هاني الطهراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 132 .

إلى الهيئات المحلية أو إلى انتخاب سكان هذه المناطق لهم.

2-2 نظام السلم الإداري أو التدرج الإداري: إذا كانت الوظيفة الإدارية مركزة في هيئة واحدة فانه يتعذر على ممثل واحد لهذه الهيئة القيام بجميع ما تتطلبه الوظيفة الإدارية، لذلك يكون هناك أعداد من الموظفين يعملون على تمثيل هذه الهيئة و يترتب هؤلاء الممثلون على درجات متصاعدة يتكون منها ما يسمى بالسلم الإداري. وعلى ذلك يوزع موظفو الإدارة العامة على درجات تتبع كل درجة منها الأخرى حتى نصل إلى قمة هذا السلم الذي يقف عليها الرئيس الإداري الأعلى.

3-2 السلطة الرئاسية: تمثل السلطة الرئاسية الركيزة الأساسية الثالثة لنظام المركزية الإدارية و يمكن و يمكن تعريفها بأنها القوة أو الدينامو الذي يحرك السلم الإداري والقائم عليه النظام الإداري والمركزي في الدولة، أي خضوع ممثلي السلطة المركزية للسلطة الرئاسية بحيث لا يحق للمرؤوس الطعن في قرارات رئيسه و يكون للرئيس أن يعدل القرارات الصادرة عن مرؤوسيه بخلاف الحال في حق الرقابة الإدارية في نظام اللامركزية.

المطلب الثاني: مفهوم اللامركزية الإدارية:

تعد اللامركزية إحدى صور التنظيم الإداري و التي تأخذ بها الدول المختلفة و تعتبر أسلوبا ناجما و مهما في الإدارة حيث ارتبط مفهوم اللامركزية بالإدارة المحلية والهيئات القائمة على المفهوم وهي الجماعات المحلية.

1/ تعريف اللامركزية الإدارية:

يمكن تعريف اللامركزية الإدارية على أنها ذلك النظام الإداري التي يقوم على توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية ووحدات إدارية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية، مع بقائها لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.[1]

[1] محمد صغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص: 9 .

و من هذا يتضح أن اللامركزية جانبين: جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من تسيير شؤونها بنفسها، مما يرسخ مبدأ الديمقراطية الإدارية وجانب قانوني يتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية و الهيئات المحلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن اللامركزية الإدارية تنقسم أو تتخذ صورتين هما: [1]

1-1 اللامركزية الإقليمية:

و تتحقق هذه الصورة بان يمنح جزءا من إقليم الدولة الشخصية المعنوية و سلطة إدارة مرافقة المحلية بالاستقلال المالي والإداري بمعنى أن اللامركزية الإدارية تعمل على خلق هيئات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري عن الدولة للقيام بإدارة جزء من إقليم الدولة.

2-1 اللامركزية المرفقية أو المصلحية:

تعني قيام هيئات مستقلة قادرة على ممارسة وظيفتها المحددة في منطقة واحدة أو عدة مناطق في الدولة و هي التي تعرف بالمؤسسات العمومية، إتباع هذا الأسلوب ينطلق من رغبة الدولة في إدارة عدد من المرافق العامة بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية الحكومية و إجراءاتها الطويلة، كل ذلك بهدف تقديم الخدمات للمواطنين بأقل تكلفة ممكنة و بفاعلية اكبر.

2 /أركان اللامركزية الإدارية:

إن اللامركزية الإدارية تقوم على ثلاث أركان رئيسية إذ يعترف بوجود مصالح محلية متميزة وبوجود هيئات محلية مستقلة ترتبط هذه الأجهزة بالسلطة المركزية التي تقوم بالرقابة عليها.

1-2 وجود مصالح محلية أو خاصة متميزة:

يرجع سبب و مبرر قيام نظام اللامركزية إلى وجود و ظهور مصالح أو شؤون متميزة تختلف عن المصالح أو الشؤون الوطنية العامة و المشتركة بين جميع المواطنين، فالدولة تسيطر على مرافق الأمن

[1] عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الثانية 2007 ، ص:170 .

و القضاء و المواصلات بين الولايات و البلديات، وتترك الوظائف الأخرى كالصحة والتعليم والماء و الكهرباء للمصالح المحلية، وذلك لأنها أدرى بحاجة المجتمع المحلي إليها، و بالتالي تتحمل هي مسؤولية إشباعها . و تثار هنا مسألة تحديد أو تمييز المصالح المحلية عن المصالح أو الشؤون الوطنية حتى لا يحدث تداخل في الصلاحيات، و يوجد هنا أسلوبان أساسيان يتم وفقهما توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية.[1]

1- الأسلوب الانجليزي: بموجبه بين المشرع السلطات والاختصاصات المنوطة بالأجهزة اللامركزية ورغم تنوعها وتدرجها على سبل الحصر، وما عدا هذا فهو اختصاص من الإدارة المركزية باعتبارها من المصالح الوطنية.

2- الأسلوب الفرنسي: بمقتضاه يعمد المشرع إلى ذكر الميادين التي تدخل فيها الإدارة المركزية على أن تترك مجالات و ميادين عمل و نشاط الوحدات اللامركزية واسعة و غير محدودة. و ذلك لان العنصر الأساسي في اللامركزية الإدارية يكمن في الطابع غير المحدد للسرد القانوني لصلاحيات المجالس المحلية و هذا هو الأسلوب الذي اتبعه المشرع الجزائري في تنظيمه للإدارة المحلية.

2-2 الاعتراف بوجود هيئات محلية مستقلة:

يتحقق هذا الاستقلال بضرورة اختيار أعضاء الهيئات اللامركزية عن طريق الانتخاب، فبواسطته يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية الإدارية. أي المشرع لا يكفي أن يعترف بان هناك مصالح محلية متميزة فحسب، بل يلزم أن يوكل إدارة و تسيير هذه المصالح لذوي الشأن أنفسهم. [2]

2-3 رقابة السلطة المركزية (الوصاية الإدارية)

إن تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية أو الاستقلال الإداري، لا يخولها التصرف بحرية و دون رقابة من السلطة المركزية فهذا الاستقلال لا يصل إلى حد الانفصال المطلق بل تظل العلاقة قائمة بين

[1] محمد صغير بعلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 12، 13

[2] هاني علي الطهراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 146 .

الهيئة المستقلة و الدولة، بموجب نظام يعرف "بالوصاية الإدارية". و هي تعني وجود أجهزة رقابية مركزية على الهيئات أو الوحدات المحلية و العاملين عليها و قد اصطلح عليها بالوصاية الإدارية لدى رجال القانون إلا أنها لا تعبر عن المقصود بها، نظرا للاختلاف الواضح بين نظام الرقابة الإدارية و نظام الوصاية الموجود في القانون المدني، و القائم على أساس نقص الأهلية، لان الهيئات المحلية اللامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية القانونية، و هي بذلك مؤهلة لاكتساب الحقوق و التحمل بالالتزامات و ممارسة كل التصرفات القانونية.[1] و لهذه الرقابة صورتان فهي إما أن تكون رقابة على الهيئات اللامركزية نفسها أو على أعمال تلك الهيئات.[2]

1/ الرقابة على نفس الهيئات اللامركزية:

تتجلى هذه الرقابة بالنسبة لتكوين الهيئات اللامركزية بأن يكون للحكومة الحق في تعيين بعض بعض أعضائها، و ذلك إلى جانب الأعضاء المنتخبين، أو في تعيين رئيس المجلس المحلي مع ملاحظة أن مبدأ تعيين بعض أعضاء الهيئات إزاء السلطة المركزية ما دام أن الجانب المنتخب يغلب الجانب المعين في المجالس الممثلة لهذه الهيئات اللامركزية.

2/ الرقابة على أعمال الهيئات اللامركزية:

و تتمثل الرقابة على الأعمال الايجابية التي تقوم بها الهيئات اللامركزية و الأعمال السلبية التي تمتنع عن أدائها.

ففي حالة تعريض المرافق المحلية للخطر، فانه يباح للسلطة المركزية الحلول محل الهيئات اللامركزية في أداء بعض الأعمال التي أوجبها القانون ضمانا لحسن سير هذه المرافق المحلية. [3]

---

[1] محمد صغير بعلي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 21 .

[2] هاني علي الطهراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 150 .

[3] ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، دار المطبوعات الجامعية ، 1996 ، ص: 93 .

المطلب الثالث : أساس و مبررات النظام الإداري المركزي:

يلعب نظام المركزية الإدارية دورا هاما في الحياة الدستورية و السياسية و الاجتماعية و الإدارية و الاقتصادية في الدولة، و يتجلى ذلك من بيان بعض مزايا و فوائد نظام المركزية الإدارية كأسلوب من أساليب الإدارة في الدولة الحديثة و يتجلى ذلك في:[1]

1/ مزايا المركزية الإدارية:

- فالنظام الإداري المركزي يؤكد و يدعم الوحدة الوطنية و الدستورية للدولة و ذلك عن طريق حصر و تركيز السلطة الإدارية في الدولة في يد الحكومة المركزية و أحكام الرقابة على الوظيفة الإدارية عن طريق الرقابة عليها من قبل السلطات الإدارية المركزية.

- يؤدي تطبيق نظام المركزية الإدارية إلى تحقيق وحدة أسلوب و نمط الوظيفة الإدارية في الدولة، و يؤدي إلى ثبات و استقرار الإجراءات الإدارية ووضوحها و دقتها، الأمر الذي يزيد من تقبلها و احترامها من قبل المواطنين و إلزامهم بها.

- أسلوب النظام الإداري المركزي يعد الأسلوب الأمثل الذي تستطيع بواسطته الدولة إدارة وتسيير و تمويل المؤسسات والمرافق الإدارية العامة الكبرى السيادية (مرفق الدفاع الوطني، مرفق الدولة، مرفق الشؤون الخارجية، مرفق التعليم الوطني...الخ) فمثل هذه المرافق العامة لا يمكن إدارتها وتسييرها و تمويلها إلا بواسطة الدولة عن طريق النظام الإداري المركزي.

- المركزية الإدارية هي الوسيلة الفعالة لأداء المرافق العامة الوطنية لخدماتها على أحسن وجه و هذا بالإقلال من نفقات العامة إلى أقصى حد ممكن إذ ما قورن بالنفقات الهيئات اللامركزية.

[1] عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 215 .

2/ عيوب المركزية الإدارية:

إن نظام المركزية الإدارية غير قادر وحده لإدارة و تسيير الجهاز الإداري وهذا راجع للوظيفة الإدارية الضخمة و المتعاظمة في الدولة الحديثة وذلك للعيوب الآتية : [1]

- إن حصر وتركيز كل سلطة التقرير النهائي و البات في شؤون الوظيفة الإدارية في الدولة في يد سلطات الإدارة المركزية للدولة في العاصمة أصبح أمرا متناقضا ومتنافيا مع المفهوم الحديث للديمقراطية، ومع مفهوم مبدأ الديمقراطية الإدارية، ومتناقضا مع تطلعات ووعي الشعوب سياسيا و اجتماعيا.

- أن ازدياد دور الدولة في الحياة العامة في الدولة الحديثة وازدياد وظائفها وأعبائها الإدارية، يجعل من المستحيل على الدولة أن تدبر دواليب ألة الجهاز الإدارية بواسطة الإدارة المركزية وحدها.

المطلب الرابع: أساس و مبررات النظام الإداري اللامركزي:

إذا كان النظام الإداري المركزي كأسلوب من أساليب تنظيم الوظيفة الإدارية أسلوبا عاجزا في تنظيم و تقسيم سلطة الوظيفة الإدارية في الدولة، فانه من الحتمي إقامة وتطبيق أسلوب النظام الإداري اللامركزي ليكمل ويساعد أسلوب النظام المركزي، في تنظيم هيكل النظام الإداري في الدولة.ويتجلى ذلك في : [2]

1/مزايا اللامركزية الإدارية:

- مكين المجالس المحلية ليكون لها قدرة أكبر على التحكم في شؤونها اليومية الخاصة بالخدمات العامة وبالتحديد تلك التي تؤثر على المواطنين المحليين .

---

[1] عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 216 .

[2] سمير محمد عبد الوهاب ، أليات نقل التكنولوجيا إلى هياكل الأجهزة الإدارية ودورها في إدارة التغيير من منظور الجودة الشاملة ، الملتقى العربي الخامس حول التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات خيارات وتوجهات ،إسطنبول ، تركيا ، 7-9 نوفمبر 2010 ، ص ص : 8، 9 .

- تحقيق المزيد من الإستقرار السياسي من خلال زيادة فرص المشاركة السياسية في المجتمع والتعبير عن وجهات النظر السياسية المختلفة في المجالات التي تؤثر على المجتمعات المحلية . كما سيؤدي هذا المناخ السياسي إلى تكوين قيادات سياسية محلية والتي تكون في المستقبل قيادات قومية .

- وضع الحكومات المحلية موضع المساءلة بشأن سياساتها وتصرفاتها .

- توسيع نطاق المشاركة الشعبية عن طريق جعل الحكومة أكثر قربا من الناس وتسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات.كما يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات.

- زيادة الوعي لدى المواطنين المحليين بأهميتهم وبأهمية الأدوار التي يقومون بها ، ومن ثم مساهمتهم في مشاريع التنمية .

2/ عيوب اللامركزية الإدارية :

يمكن إيجاز عيوب اللامركزية الإدارية كما يلي : [1]

- قد تؤدي اللامركزية إلى ظاهرة طغيان مصالح الأفراد الخاصة والمحلية على المصالح العامة وبالتالي تهديد الوحدة الوطنية .

- إن الهيئات المنتخبة أكثر إسرافا من الناحية المالية و اقل مهارة من الهيئات المركزية، و هذا ما يؤدي حدوث أخطاء ووجود فوضى إذا كانت السلطات المعترف بها لهذه الهيئات واسعة و هامة جدا.

- اللامركزية الإدارية تعمل على خلق التنافر بين الهيئات اللامركزية ذات المصالح المتعارضة والتي تسعى كل منها لرعاية وتحقيق مصالحها الخاصة دون المصلحة العامة.

[1] بن أفراج زوينة ، ميكانيزمات التسيير المالي والمحاسبي للولاية ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، يومي 15/14 أفريل 2008 ، ص 5 .

المبحث الثالث: تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر:

تمثل تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر صور اللامركزية الإدارية و التي تتكون من الهيئات الإقليمية، وهما البلدية والولاية، وسوف نتعرض إلى أهم المحطات التي مر بها نظام الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وإلى الولاية والبلدية من الناحية القانونية والوظيفية.

المطلب الأول: تطور الأجهزة المحلية بالجزائر:

لقد ورثت الجزائر تركة ثقيلة بعد الاستقلال خاصة بعد مغادرة الأوروبيين، تمثلت في انعدام الإطارات الجزائرية القادرة على إدارة الشؤون الإدارية، معاناة البلديات من عجز مالي كبير لقلة الموارد المالية....الخ ، و قد عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أهم تقسيمين إداريين و الذي كان لهما أثرا واضحا على المسار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للقطر الجزائري هما: [1]

1/ التقسيم الإداري لسنة 1974:

أهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور ميثاق البلدية بموجب الأمر رقم **67-24** الصادر بتاريخ **18** جانفي **1967**، و المتضمن لقانون البلدية و الأمر **69-38** المؤرخ في **23** ماي **1969** و المتضمن قانون الولاية. حيث أن الجزائر ورثت **1526** بلدية بعد الاستقلال، الغي نصفها بموجب مرسوم **16** ماي **1963** ليصبح **632** بلدية و هذا محاولة لها للقضاء على أزمتها المالية. بعد هذا المرسوم جاءت سلسلة من المراسيم المذكورة سابقا ، حيث أضيفت **15** بلدية بمقتضى مرسوم **20** جانفي **1971** فأصبح عدد البلديات **647** بلدية إلى أن جاء التقسيم الإداري لسنة **1974** الصادر بموجب الآمر **02** جويلية **1974** الذي افرز عن **31** ولاية كبديل للتنظيم السابق و **704** بلدية و **160** دائرة.

حيث كان يهدف إلى التوازن الإقليمي و التقليل من حدة الفوارق بين بلديات الوطن و ذلك بتوسيع و تكثيف الأنشطة الاقتصادية و إعطاء الولاية صلاحيات لتنمية مجالها في إطار حدودها الإدارية.

---

[1] عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص : 272 .

و كان الهدف النظري من هذا التقسيم هو خلق بلديات متجانسة بحصرها في حدود تتمتع باكتفاء ذاتي في جميع الميادين، لكن الواقع التطبيقي اظهر عيوبا حالت دون ذلك.

2/ التقسيم الإداري لسنة 1984:

جاء هذا التقسيم بمقتضى قانون **84-09** المؤرخ في **04** فيفري **1984** ليرفع عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية و **1541** بلدية و **742** دائرة و التنظيم الإداري المعمول به حاليا.

و كان هذا التقسيم الإداري نتيجة كثافة الشبكة العمرانية و نموها السريع حيث ارتفع عدد المدن بكثرة لهذا أضيفت **837** بلدية جديدة للقضاء على المنافسة الإقليمية و تنمية مدن مهشمة، لكن التناقضات التي ظهرت في هذا التنظيم الإداري لإقليم الوطن، تمثلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية حيث أعطى لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية ذات حجم صغير، مقارنة مع إقليمها الإداري الكبير و العكس مدن صغيرة وظيفتها على مجال إداري كبير.

وفي هذه المرحلة و بعد صدور دستور **1984** الذي جاء ليقر بالتعددية الحزبية و يكرس معالم التوجه نحو اقتصاد السوق، ثم تم إصدار قانون جديد ينظم الجماعات المحلية في ظل النظام السياسي الجديد و هو قانون رقم **90-08** المتعلق بالبلدية و القانون رقم **90-09** المتعلق بالولاية ، اللذان من خلالهما نتطرق إلى تنظيم كل من البلدية و الولاية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني و الوظيفي للبلدية:

تعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع وقد حضت باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والدساتير التي بينت الإطار القانوني والوظيفي للبلدية.

1/ تعريف البلدية و إنشاؤها:

يمكن تعريفها من الناحية القانونية و السياسية بأنها: [1]

تجمع سكاني و فضاء جغرافي محدد إقليميا وبأنها وحدة إدارية وهي تعتبر في الجزائر قاعدة التعبير السكاني عن طريق الانتخاب، وتستجيب البلدية إلى بعدين اثنين وهما:

- بكونها تعبر عن سلطة و امتداد الدولة من خلال تسيير المصالح العامة.

- بكونها تعبر عن مجموعة منظمة لتسيير المصالح و الأعمال و النشاطات المحلية.

ويعرفها قانون **90-08** في مادته الأولى على أنها" الجماعة الإقليمية الأساسية، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب القانون، و للبلدية إقليم ، و اسم و مركز" . و يتم إنشاء البلدية و تعيين حدودها الإدارية بموجب مرسوم يصدر من طرف رئيس الجمهورية بناءا على قرار من وزير الداخلية و الجماعات المحلية، كما أن تغيير اسم البلدية أو تعيين مقرها أو تحويله يتم بموجب مرسوم يتخذ بناءا على تقرير من وزير الداخلية و بعد استطلاع رأي الوالي، وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي بذلك .[2] كما أن تعديل الحدود الإقليمية للبلديات سواء كان ذلك بفصل أو بضم جزء بلدية إلى أخرى فانه يتم بموجب مرسوم يتخذ بناءا على تقرير وزير الداخلية و بعد استطلاع الوالي وأخذ رأي المجالس الشعبية البلدية المعنية.[3]

2/ الأجهزة التنظيمية للبلدية:

فيما يخص الأجهزة التنظيمية التي جاء بها قانون 90-08 في المادة 13 " أن هيئات البلدية هما المجلس الشعبي البلدي و رئيس المجلس الشعبي البلدي"

---

[1] L'ahcen Seriak , L'organisation et le fonctionnement de la commune,ENAG,Editions , Algérie ; 1998 , p 5

[2] المادة 4 من قانون البلدية .

[3] المادتين 7 و 8 من قانون البلدية .

1-2 المجلس الشعبي البلدي:

يعرف الدستور الجزائري المجلس الشعبي البلدي على انه الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب عمل السلطات العمومية ،[1] كما اعتبره قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة، فالمجلس الشعبي البلدي يمثل جهاز للمداولة و يعتبر الجهاز الأساسي في البلدية و الوسيلة الرئيسية لتحقيق اللامركزية و تجسيد مبدأ المشاركة الجماعية، و أداة لتحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي و خاصة بعد التغيرات الأساسية والتعددية الحزبية التي عرفتها الجزائر، و هذا المجلس يتألف من عدد يتراوح ما بين **7** أعضاء إلى **23** عضو حسب البلديات والتعداد السكاني بها لمدة **5** سنوات ينتخبون من قبل جميع سكان البلدية بالاقتراع العام المباشر و السري الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية التي نص عليها قانون الانتخابات.[2]

1-2-2 تسيير المجلس الشعبي البلدي:

لتسيير أعمال المجلس الشعبي البلدي يعقد المجلس عدة دورات يجرى خلالها مداولات، كما يشكل لجانا متخصصة.حيث يعقد المجلس دورات عادية و أخرى استثنائية، فالدورات العادية تعقد كل ثلاثة أشهر خلال السنة على الأقل، حسب ما تقتضيه شؤون البلدية، و ذلك بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي.

و يشترط في صحة عقد الدورة غير العادية حضور أغلبية الأعضاء بناءا على استدعاءات كتابية توجه من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى الأعضاء قبل **10** أيام من موعد الاجتماع و يمكن أن يخفض إلى يوم واحد في الحالات الاستعجالية .[3]

---

[1] المادتين 14 و 15 من دستور 1996

[2] عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 283 .

[3] المواد 17/16/15/14 من قانون البلدية

كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بتشكيل لجان دائمة و مؤقتة من بين أعضائه قصد دراسة القضايا التي تهم البلدية لا سيما في المجالات التالية: الاقتصاد والمالية، التهيئة العمرانية والتعمير، الشؤون الاجتماعية و الثقافية، و لرئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص يستطيع بحكم اختصاصه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة. [1]

2-1-2 اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

لقد أثار القانون المتعلق بالبلدية **(80/90)** إلى كثير من المهام تتمثل في : [2]

- التهيئة و التنمية المحلية: تشير المادة رقم **86** على أن البلدية تعد مخططها التنموي القصير و المتوسط و الطويل و تصادق عليه و تسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات لها قانونا و بانسجام مع مخطط الولاية و أهداف مخططات التهيئة العمرانية، كما أنها تبادر بكل عمل أو إجراء من شانه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقتها و مخططها التنموي المادة **88**.

* مجال التعمير والهياكل الأساسية و التجهيز: مشار إليها في المواد **90** إلى **96**.

* التعليم الأساسي وما قبل المدرسي: حيث تقوم البلدية بانجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفق المقاييس الوطنية و الخريطة المدرسية.

كما تقوم بصيانة المؤسسات و تشجيع النقل المدرسي و تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة من خلال تشجيع التعليم ما قبل المدرسي و تعمل على ترقيته.

- الأجهزة الاجتماعية و الجماعية: كتكلفها بانجاز مراكز صحية و قاعات العلاج و صيانتها و صيانة كل الأجهزة المكلفة بالشبيبة و الثقافة و الرياضة.

- السكن: حيث تختص البلدية في مجال السكن بتنظيم التشاور وتشجيع التعاونيات العقارية، كما تساعد

---

[1] المواد 26/25/24 من قانون البلدية .

[2] حاجي محمد ، دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج ، يومي 15/14 أفريل 2008 ، ص ص : 3 ، 4.

- حفظ الصحة و النظافة و المحيط:

تتولى البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية وذلك بتوزيع المياه الصالحة للشرب، صرف ومعالجة المياه القذرة و النفايات الصلبة الحضرية.

- الاستثمارات الاقتصادية:

المجلس الشعبي البلدي هو الذي يقر بمداولة تخصيص رأس مال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية (المادة **109**).

2-2 رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تنص المادة 48 من قانون البلدية على انه يتم تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي من خلال الاقتراع السري و المباشر للقائمة التي نالت أغلبية المقاعد و يكون الرئيس على رأس القائمة و ينصب في مدة أقصاه 08 أيام من تاريخ إعلان نتائج الاقتراع، و يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي 5 سنوات.

بعد تعيينه يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية، وذلك بتعيينه لعدة نواب ما بين نائبين وستة نواب حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي [1] ، وتدوم مدة عهدة الرئيس 5 سنوات و تنتهي مهامه عند توفر احد الأسباب التالية: [2] الاستقالة، الإقالة، الإقصاء، و الوفاة.

1-2-2 اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

أعطى القانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للدولة و منها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للبلدية..

[1] المادة 50 من قانون البلدية

[2] المادة 51 من قانون البلدية

2-2-1-1 باعتباره ممثلا للبلدية:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت هذا العنـــوان العديد من الصلاحيات تتمثل فيما يلي : [1]

- يمثل البلدية في كل التظاهرات الرسمية و الاحتفالات و في كل الحياة المدنية و الإدارية.
- يقوم باسم البلدية و تحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة و المحافظة على الأموال و الحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية.
- يتولى إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهدايا والوصايا وإبرام المناقصات و المزايدات الخاصة بأشغال البلدية...الخ

2-2-2-2 باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت هذا العنوان مايلي : [2]

- التحضير لجلسات المجلس الشعبي البلدي، ويتحمل في ذلك استدعاء الأعضاء، و تحضير جدول الأعمال الخاص بأشغاله وتحديده، و تقديم تقرير منظم حول الوضعية العامة للبلدية ومدى تنفيذ المداولات.
- يقوم بإعداد و تحضير ميزانية البلدية. و باعتباره رئيسا للهيئة التنفيذية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنصيب اللجان البلدية و الإشراف على حسن سيرها.

2-2-2-3 باعتباره ممثلا للدولة:

- يعتبر الممثل الوحيد للدولة على مستوى البلدية، فهو يتمتع بصلاحيات واسعة، واردة بالقانون البلدي وبالعديد من النصوص القانونية و تتعلق هذه الصلاحيات بمجالات شتى نذكر منها:[3]
- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية و ذلك تحت سلطة النيابة العامة.

---

[1] المواد 60/59/58 من قانون البلدية .

[2] المواد 66/65/64/63/62/61 من قانون البلدية .

[3] المواد 67 إللى 78 من قانون البلدية .

- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية، التي تخوله القيام بنفسه أو بالتفويض لأخذ نوابه أو لموظف البلدية، إضفاء الطابع القانوني الرسمي لعقود الحالة المدنية.
- يقوم بإحصاء سنوي لفئات المواطنين المعنيين بالخدمة الوطنية المولودين في البلدية أو المقيمين بها.
- يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المحافظة على النظام العام بما في ذلك الحفاظ على الأمن العام و الصحة العامة و السكينة العامة، ويكون في ممارسة هذه المهام تحت سلطة الوالي، وله في ذلك أن يستعين بهيئة الشرطة البلدية الموضوعة تحت تصرفه أو يطلب تدخل كل من الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا .

المطلب الثالث: الإطار القانوني و الوظيفي للولاية:

تعتبر الولاية كوحدة إدارية لا مركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية و هي تمثل سلطة الوصاية على البلدية كما انها همزة وصل بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية من جهة أخرى.

1/ تعريف الولاية و إنشاؤها:

تنشأ الولاية بموجب قانون يحدد اسم الولاية و مركزها الإداري، و التعديل في حدودها يتم بموجب مرسوم يصدر بناءا على تقرير من وزير الداخلية و باقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

فتعرف الولاية بأنها جماعة لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة، تقوم بدورها على الوجه الكامل و تعبر عن مصالح سكانها، لها هيئات خاصة فعالة.[1]

و يعرفها قانون الولاية رقم **90-09** الصادر بـــ **07** افريل **1990** في المادة الأولى بأنها " جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تشكل مقاطعة إدارية للدولة."

[1] محمد زرقون ، دراسة بعض التجارب الدولية ، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، يومي 18/17 ماي 2010 ص: 4 .

نستنتج من التعريفين أن الولاية هي إدارة تمثل السلطة المركزية في المنطقة الجغرافية المحدودة المكان و السكان، لها نوع من الصلاحيات الإدارية و المالية التي تخول لها أداة مهامها لتلبية حاجيات سكانها وفق السياسات والبرامج المسطرة من الحكومة المركزية.

وتمر عملية إنشاء الولاية بشكل جزئي أو إنشاء الولاية ككل بثلاث مراحل أساسية هي : [1]

1- مرحلة التقرير:

يتم فيها اتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية

2- مرحلة التحضير:

تتمثل في إعداد الوسائل القانونية و المادية و البشرية و الإدارية لتنفيذ قرار إنشاء الولاية.

3- مرحلة التنفيذ: و هي مرحلة الدخول فعلا في حيز التطبيق، و لان عملية التنفيذ عملية مستمرة ويجب أن تكون هناك متابعة و رقابة مستمرة لوسائل التنفيذ حتى يتم تحقيق أهداف الولاية.

2/ الأجهزة التنظيمية للولاية:

لقد حددت المادة **08** من قانون الولاية **90-09** على أن للولاية هيئات و أجهزة تتولى سير شؤون الولاية هما: المجلس الشعبي الولائي ، و الوالي فطبقا للمرسوم التنفيذي رقم **94-215** المؤرخ في **23 جويلية 1994** المحددة لأجهزة و هياكل الإدارة العامة للولاية تتمثل في :

2-1 المجلس الشعبي الولائي:

يعرف المجلس الشعبي الولائي على أنه جهاز مداولة على مستوى الولاية و يعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه.[2]

---

[1] عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 254 .

[2] عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 232 .

يتشكل المجلس من مجموعة المنتخبين من سكان الولاية وهم المرشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المترشحين الأحرار الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية بالاقتراع العام المباشر والسري لمدة **5** سنوات وهذه المدة ليست بالقصيرة التي تؤدي إلى عدم استقرار المؤسسات المحلية ولا بالطويلة التي تؤدي إلى حرمان الكثير من المشاركة في التسيير، بل تضمن تناوبا على السلطة محليا وتكفل تأهيلا مناسبا للمنتخبين. وهو يتألف من عدد يتراوح بين **35** عضو إلى **55** عضو حسب الكثافة السكانية في كل ولاية والتي حددتها المادة **99** من الأمر **97-07** المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات. وهذا المجلس للقيام بعمله ينتخب رئيسا من بين أعضائه للفترة الانتخابية عن طريق الاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة وما يلاحظ أن قانون 1990 لا يشترط أن يكون الرئيس من القائمة التي نالت أغلبية المقاعد. [1]

2-1-1 تسيير المجلس الشعبي الولائي:

يعقد المجلس الشعبي الولائي وجوبا أربع دورات عادية في السنة ، مدة كل دورة منها **15** يوما على الأكثر بقرار من أغلبية أعضائه لمدة لا تتجاوز سبعة أيام (07) أو بطلب من الوالي، وقد حدد المشرع الأشهر، مارس، جوان، سبتمبر، وديسمبر لعقد هذه الدورات وخلافا لذلك تعد باطلة ، كما يجوز للمجلس عقد دورات استثنائية طارئة، وذلك في الحالات الاستعجالية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي.

ويجب أن تجرى و تحرر مداولات و أشغال المجلس الشعبي الولائي باللغة العربية، بالإضافة إلى انه لا يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يعقد اجتماعاته إلا بحضور أغلبية أعضائه الممارسين وإذا لم يعقد اجتماعاته لعدم اكتمال النصاب القانوني بعد استدعاء ين متتابعين يفصل بينهما (03) أيام

[1] بن عيشة عبد الحميد ، المبادئ العامة للتنظيم الإداري وتطبيقاتها في الإدارة المحلية في الجزائر ، كلية الحقوق ، بن عكنون ، الجزائر ، ص 108.

على الأقل، فان مداولات المجلس المتخذة بعد الاستدعاء الثالث تصبح صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

و يمكن لعضو المجلس الشعبي الولائي الذي يحصل له مانع من حضور اجتماع أن يوكل كتابيا احد زملائه الذي يختاره للتصويت باسمه و لا تصح الوكالة لأكثر من جلسة واحدة.

وتكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علانية، ويمكن المجلس أن يقرر الاجتماع في جلسة مغلقة في الحالتين الآتيتين:

- دراسة حالات تأديبية خاصة بالمنتخبين.
- المسائل المتعلقة بالأمن و الحفاظ على النظام العام والآداب العامة.

- و على غرار ما هو سائد في التنظيم البلدي حول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة او دائمة، خاصة في المجالات التالية: الاقتصاد و المالية التهيئة العمرانية، التجهيز و الشؤون الاجتماعية و الثقافية.[1]

2-1-2 اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

لقد تأثر قانون الولاية **90-09** بالأسس والمبادئ الواردة بدستور **1989** و هو ما يتجلى من خلال تحديد صلاحيات و اختصاصات المجلس الشعبي الولائي، ولقد نصت المادة 55 من قانون الولاية على انه " يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته عن طريق المداولة."

و تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تهيئة إقليم الولاية وحكاية البيئة. وترقية حصائلها النوعية .[2]

[1] المواد 17/16/15/14/13/12/11 من قانون الولاية .

[2] المادة 58 من قانون الولاية .

كما يتولى المجلس التصويت و المصادقة على ميزانية الولاية بعد دراستها وهذا قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية، كما يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية و يتم التصويت على ميزانية الولاية فصلا فصلا.

و إذا ظهر عجز في تنفيذ الميزانية يجب على المجلس الشعبي الولائي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لامتصاص هذا العجز وتحقيق التوازن الدقيق للميزانية الإضافية الخاصة بالسنة المالية الموالية وإذا تخلف المجلس الشعبي الولائي عن اتخاذ التدابير اللازمة الضرورية لاستدراك العجز المالي يتولى وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية اخذ التدابير وتحديدها و إعطاء الإذن بإزالة العجز في مدى سنتين ماليتين أو أكثر.[1]

2 / الوالي: هو بمثابة القائد الإداري للولاية و حلقة الاتصال بينهما و بين السلطة المركزية ومندوب الحكومة و الممثل المباشر والوحيد لكل الوزراء، وبالتالي فهو يعتبر من الموظفين السامين للدولة.

ورغم عدم وجود قانون خاص بالولاة، يتم تعيينه بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير من وزير الداخلية حسب ما حددته المادة **78** من دستور **1996**، و هو يتمتع بوضعية قانونية مركبة و متميزة فإلى جانب انه ممثل للسلطة المركزية على مستوى إقليم الولاية نجده يمثل الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي .[2]

وقد حددت المادة **15** من المرسوم التنفيذي رقم **90-230** المؤرخ في **25** جويلية **1990**، المتعلق بالتعيين في الوظائف العليا للإدارة المحلية، الأشخاص المؤهلين للتعيين في منصب الوالي وهم الكتاب العامون للولايات ، رؤساء الدوائر وفيما يخص إنهاء مهامه فهي تتم بموجب رئاسي و بالإجراءات نفسها لدى تعيينه.

---

[1] المواد 138 إلى 146 من قانون الولاية

[2] بن عيشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 109 .

2-1 اختصاصات الوالي: يتمتع الوالي بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، و يمارس سلطات أخرى باعتباره ممثلا للدولة.

2-1-1 اختصاصات الوالي كهيئة تنفيذية: يتولى الوالي تحت هذا العنوان [1]

- تنفيذ القرارات التي تفسر عن مداولات المجلس الشعبي الولائي.
- يقدم عند كل دورة عادية للمجلس الشعبي الولائي تقريرا حول حالة تنفيذ المداولات، كما يطلع الوالي المجلس سنويا على نشاط مصالح الدولة بالولاية.
- يزود المجلس الشعبي الولائي بكل الوثائق و المعلومات لحسن سير اعماله و دوراته و يسهر على إشهار مداولات المجلس و أشغاله.

2-1-2 اختصاصات الوالي كممثل للدولة: تمنح صفة ممثل للدولة " الوالي" الصلاحيات التالية : [2]

- يعد الوالي ممثل للدولة و مندوبا للحكومة في خلال تنفيذه للتعليمات الصادرة من كل وزير.
- يسهر الوالي على تنفيذ القوانين و التنظيمات و الأوامر الصادرة من السلطة التشريعية بعد نشرها في الجريدة الرسمية.
- ينشط الوالي و ينسق، و يراقب عمل مصالح الدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية وذلك في حدود اختصاصه.
- يتمتع الوالي بسلطة الضبط الإداري حيث يعد مسئولا على المحافظة على النظام و الأمن و السلامة و السكينة العامة، و توضع تحت تصرفه مصالح الأمن،لتطبيق هذه المهام، كما يجوز له أن يطلب تدخل تشكيلات الشرطة، و الدرك الوطني المتمركزة في إقليم الولاية.
- و للقيام بهذه المهام ألزمت المادة **102** من قانون الولاية الوالي أن يقيم في عاصمة الولاية، إذ يمثل الوالي صلاحيات أخرى بأخرى باعتباره ممثلا للدولة، إذ يمثل الوالي الولاية في مختلف

---

[1] المواد 83/84/85/89/90/91منقانون الولاية .

[2] المواد 92 إلى 99 من قانون الولاية .

التظاهرات الرسمية و جميع الأعمال الإدارية و المدنية، كما يمثل الولاية أمام القضاء سواء مدعيا أو مدعى عليه.

ويتولى أيضا الوالي إدارة أملاك الولاية تحت رقابة المجلس الشعبي الولائي ومن الناحية المالية يعد الوالي المسئول التقني لمشروع الميزانية و يتولى تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي و بعد الأمر بالصرف على مستوى الولاية.

إن قانون الولاية لم يشر إلى الدائرة إلا انه مع صدور النصوص التنظيمية لقد أضاف المشرع الجزائري خلية أخرى إلى جانب الولاية و البلدية وهي الدائرة التي تلعب دور الوسيط بين البلدية و الولاية، أي جهاز مساعد للوالي.

3/ الدائرة: يمكن تعريفها على أنها قسم إداري إقليمي أو جغرافي تعين حدودها الإدارية، أو تعدل أو تلقى بموجب مرسوم بناءا على تقرير من وزارة الداخلية و الدائرة لا تمثل هيئة أو جماعة محلية بل هي مجرد قسم و فرع إداري تابع و مساعد للولاية، لا تتمتع بالشخصية المعنوية و لا باستقلال مالي.

وهدف وجودها في النظام الجزائري هو تطبيق مبدأ تقريب الإدارة من المواطن في كل بلديات الوطن .[1] ومع النصوص التنظيمية التي صدرت و خاصة المرسوم التنفيذي **94-215** الذي أثار إلى الدائرة من خلال المواد المحددة لصلاحيات رئيس الدائرة و التي تختلف عما كان عليه سابقا سواء من حيث نظامها القانوني باعتبارها مقاطعة إدارية و ليس بجماعة محلية أو من حيث صلاحيات رئيس الدائرة، أو من حيث تنظيمها فالدائرة هي مقاطعة إدارية للدولة تشكل جزءا من الولاية و تشمل عدة بلديات يرأسها رئيس الدائرة يعين بموجب مرسوم و يعمل تحت السلطة الرئاسية للوالي و يساعده في تمثيل الدولة و تطبيق توجيهات الحكومة و السهر على تنفيذ القوانين و

[1] عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 275 .

القرارات على مستوى البلديات، وللقيام بمهامه يساعده كاتب عام للدائرة، مجلس تقني يضم مسئولي مصالح الدولة للدائرة.[1]

المطلب الرابع: الرقابة على الجماعات المحلية:

إن تمتع كل من الأجهزة المحلية (الولاية و البلدية) بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية لا يمنعها من ممارسة عليها الرقابة باعتبارها قاعدة اللامركزية الإدارية.

1/ الرقابة على البلدية:

إن الاستقلالية المالية للبلدية و تمتعها بالشخصية المعنوية لا يحول دون إبعادها من مجال الرقابة أو الوصاية الإدارية كما يجب أن نوضح أن موظفي البلدية يخضعون للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا للمادة **65** من قانون البلدية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج و طبقا لأحكام القانون البلدي فان الرقابة الإدارية على البلدية تتمثل في:

1-1 الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي: بالنسبة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخبين، فهم يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الجهة الوصية و هي الولاية و تكون في صورة توقيف أو إحالة أو إقصاء.[2]

1-2 الرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي: تمارس جهة الرقابة أو الوصاية المتمثلة أساسا في الوالي العديد من صور الرقابة على أعمال البلدية في شكل تصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات و الحسابات، و إحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال و إلغاء المداولات من طرف الوالي إضافة إلى حالات الحلول محل البلدية. [3]

---

[1] بن عيشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 111

[2] المواد 33/32/31 من قانون البلدية

[3] المادة 83 من قانون البلدية .

1-3 الرقابة على المجلس الشعبي البلدي كهيئة: لم يعد القانون يسمح بإمكانه إيقاف المجلس لمدة شهر كما كان في السابق، حيث يقتصر الأمر الآن على حله نهائيا و إنهاء مهامه بإزالته قانونيا مع بقاء الشخصية المعنوية للبلدية قائمة. [1]

وطبقا للمادة **34** من قانون البلدية يحل المجلس الشعبي البلدي في الحالات التالية:

- انخفاض عدد الأعضاء لأقل من النصف، حتى بعد القيام بعملية الاستخلاف
- الاختلاف الخطير بين الأعضاء، الذي من شأنه عرقلة السير العادي للمجلس
- الاستقالة الجماعية لجميع أعضاء المجلس الممارسين.
- في حالة ضم بلديات لبعضها أو تجزئتها.

وتنص المادة **35** من قانون البلدية " لا يمكن حل المجلس الشعبي البلدي إلا بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير وزير الداخلية "

2/ الرقابة على الولاية: الولاية أيضا رغم استقلالها المالي و تمتعها بالشخصية المعنوية، إلا أنها تخضع للرقابة أو الوصاية سواء تعلق الأمر بفئة المعينين أو المنتخبين.

فالوالي بصفته معينا وكمسئول يخضع للسلطة الرئاسية لوزير الداخلية، ويتلقى تعليمات من سائر الوزراء باعتباره ممثلين للسلطة المركزية ، أما بالنسبة لمصالح إدارة الولاية فقد نصت المادة **106** من قانون الولاية على أن " للولاية إدارة توضع تحت الإدارة السلمية للولاية وتكلف بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي، وقرارات الحكومة، يتولى التنسيق للإدارة ".

وفيمايلي يخص الرقابة على المنتخبين فتأخذ ثلاث صور هي:

2-1 الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي الولائي: وذلك من خلال إمكانية توقيفهم أو إحالتهم أو إقصائهم، ويتم ذلك بموجب قرار من وزير الداخلية كجهة وصاية .

---

[1] محمد صغير بعلي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 160 .

2-2 الرقابة على أعمال المجلس الشعبي الولائي: تمارس على أعمال و تصرفات و مداولات المجلس الشعبي الولائي رقابة من جهة الوصاية أي وزارة الداخلية و المتمثلة أساسا في التصديق على المداولات أو إبطالها في حالة خرق القوانين والتنظيمات و تجاوز الصلاحيات و الاختصاصات.أما قرارات الوالي كممثل للدولة، فإنها تخضع لمراقبة السلطة المركزية باعتباره مرؤوسا بكل ما يترتب من نتائج.

3-2 الرقابة على المجلس الشعبي الولائي كهيئة: تتمثل الرقابة على الهيئة في إمكانية حل المجلس الشعبي الولائي بالكيفية و الإجراءات التي حددها قانون البلدية بالنسبة لحل المجلس الشعبي البلدي سواء من حيث الأسباب أو الجهة المختصة وهذا يقابله في قانون الولاية المادتين **45** و **44** حيث يتم الإعلان عن حل المجلس الشعبي الولائي و تجديد تاريخ تجديده بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية.

المبحث الرابع: صعوبات الجماعات المحلية و سبل تطويرها في الجزائر:

تواجه الإدارة المحلية أو الجماعات المحلية في معظم الدول النامية مشاكل عديدة لكنها تختلف تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية ومستوى المعيشة الاجتماعية بكل بلد من تلك البلدان و الجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول، تواجه الجماعات المحلية فيها بالرغم من الإصلاحات المتواصلة، مشاكل عديدة ومختلفة عرقلت من مسيرتها للوصول بالمجتمع إلى الطريق الرقي و الرفاهية. لهذا نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الدول النامية بما فيها الجزائر ثم نتطرق إلى العوامل المساعدة على تطويرها وفي الأخير نتطرق إلى سبل تطوير الجماعات المحلية وأفاق إصلاحها في الجزائر.

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية:

تتمثل هذه المشاكل أساسا فيما يلي:

1/ المشاكل المالية : تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، و عليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية، مدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياستها و خططها التنموية من مصادرها الذاتية بدون الاعتماد كليا على الإعانات و الدعم المركزي، و على هذا الأساس فإن الجماعات المحلية لا تتمكن من سد الحاجات المحلية و الإنفاق عليها، إلا إذا كان تحت سيطرتها ما لا تعتمد عليه، وطبيعي انه كلما كانت الجماعات المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية، كان ذلك ضمانا لاستقلالها و يبعد عنها الرقابة التي تمارسها المركزية.[1] و مع ذلك فلا بد من الإشارة إلى انه قد لا يكون بوسع أي سلطة في عصرنا الحاضر أن تكتفي بمواردها الذاتية و تستغني بالتالي عن الدعم المركزي الذي ظل يشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية لمعظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.[2]

وعليه فإذا كانت معظم الهيئات المحلية بما فيها الهيئات المحلية في الجزائر، تعتمد على الدعم المركزي فهذا يعني فقدانها بعض استقلالها المنصوص عليه قانونا في قوانين ونظم الإدارة المحلية لكل دولة، ولا تنتهي مشاكل الجماعات المحلية عند شح الموارد المالية فحسب، بل أنها تخضع لوقاية مركزية صارمة متعددة القنوات والآليات، مثل الرقابة الإدارية التي يمارسها الجهاز التنفيذي والرقابة التي يمارسها الجهاز التشريعي. وقد رأى احد الباحثين أزمة الإدارة المحلية في الجزائر

[1] عبد الرزاق الشيخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 166.

[2] مهدي الشيخ الإدريسي ، المعوقات التي تواجه الخدمات والمرافق العامة في المدن العربية ، ورقة مقدمة لندوة إستراتيجيات التخطيط ، المعهد العربي لإنماء المدن ، ، بيروت 2002 ص 200 .

ترجع إلى الضغوطات الرقابية الصارمة والشديدة التي تطبقها الأجهزة المركزية وإلى قصور الإمكانات المادية والبشرية بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والبشرية .[1]

2/ المشاكل الفنية: تعاني معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية و الجزائر خاصة من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية، فهناك قضايا متعددة تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها و تحفيزها، فنقص الخبرات الفنية و انخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية(البلديات خاصة)، إضافة إلى قلة عدد المهندسين المتخصصين العاملين في المؤسسات المحلية و البلدية، تعتبر من المشاكل التقليدية التي تواجهها الإدارة المحلية ولازالت .[2]

إلى جانب هذا تعاني البلديات والهيئات المحلية خاصة في الوطن العربي من غياب شبه تام لعنصر المشاركة الشعبية وأسباب هذه المشاركة عديدة أهمها ما يعود إلى انفراد النخب الحاكمة بإدارة الشؤون العامة التي تخص المجتمعات المحلية وتمس حياتها مسا مباشرا، ففي الجزائر مثلا وبالرغم من النص القانوني في كل من قانون البلدية والولاية في المادتين **19** و **17** على التوالي على الرقابة الشعبية وعلنية الجلسات، إلا أن جلسات المجالس المحلية تتم بعيدا عن أية مشاركة شعبية ولا يحضرها إلا القليل، مما يفقد تلك النصوص قيمتها. إضافة إلى أن قصور خدمات البلدية أدى إلى تذمر المواطنين وفقدانهم الثقة في هذه الأجهزة.لهذا لابد من مشاركة أفراد المجتمع في هذا الشأن ، فغياب أو تغييب عناصر المجتمع المدني الفاعلة عن ساحات و فضاءات الحكم المحلي يضر كثيرا بالهيئات المحلية في معظم الدول النامية والعربية خاصة ويفقدها ثقة الجماهير فيها .

3/ المشاكل الديمغرافية : إضافة إلى المشاكل السابقة فإن الانفجار السكاني الذي تعاني منه العديد من الهيئات المحلية في أغلب الدول النامية والناتج عن التحضر والتمدن السريعين والهجرة المتزايدة

---

[1] غانم عبد الغني ، العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية في الجزائر ، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية ،المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت 2002 ص 324 .

[2] عبد الرزاق الشيخلي ، نفس المرجع السابق ، ص 167 .

من الريف إلى المدينة بتعدد أسبابها ودوافعها ، قد تسبب في ظهور العديد من المشاكل و الظواهر السلبية مما يستدعي مواجهتها وإيجاد الحلول لها من قبل الجماعات المحلية ، فقد تدنى مستوى الخدمات بسبب زيادة الضغط عليها ، وازدحمت الشوارع ووسائل المواصلات وتلوثت البيئة ، واكتظت مدارس التعليم وكذلك الحال بالنسبة للمستشفيات والمرافق الصحية ،إضافة إلى إزدياد نسبة البطالة والجريمة وبروز ظاهرة البيوت القصديرية التي تحيط بالمدن الحضرية والمتمثلة في السكن العشوائي أو الفوضوي .

4/ المشاكل الإدارية: من المشاكل الإدارية التي تعاني منها المحليات في العديد من الدول النامية بما فيها الجزائر و الدول العربية غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية وبلدية فمتطلبات الإدارة الفعالة تتطلب وتحتم تطبيق نظام حكم لا مركزي ، تتقسم فيه العلاقة بين المركز والأطراف(الجماعات المحلية) بالاستقلالية النسبية لا التبعية والخضوع . فبالرغم من النصوص التي حددت اختصاصات المجالس المحلية خاصة البلدية ، في معظم الدول النامية ،إلا أنها لا تتمتع باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها ، ثم إنه مادامت الأنظمة اللامركزية تعتمد على الدعم المركزي المباشر من الحكومة المركزية فهذا يؤدي إلى اختلال العلاقة بين المركز وأطرافه .[1]

ففي الجزائر مثلا ومن خلال قوانين الإدارة المحلية (قانون البلدية وقانون الولاية) يتضح لنا مدى اختصاصات البلدية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة، إضافة إلى هذا هناك عدة مشاكل تواجهها المحليات في كثير من الدول النامية بما فيها الجزائر أهمها :[2]

---

[1] سمير عبد الوهاب ، مصادر التمويل المحلي وطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية و الوحدات المحلية في الدول العربية ، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، المعهد العربي للتنمية ، بيروت ، 2002 ، ص : 257 .

[2] عبد الرزاق الشيخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 169 .

- الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية و تعدد الإجراءات الحكومية .
- فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها .
- ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق .
- ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية .
- انتشار المحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية ، مما يؤثر على كفاءة العاملين عليها .

بالإضافة إلى ضعف العنصر البشري المؤطر في البلديات رغم جهود الدولة في التكوين و التوظيف إلا أن ذلك لم يرقى إلى الأخذ والتكيف بمتطلبات اقتصاد السوق و الانفتاح ، في حين متطلبات المواطنين زادت كما ونوعا و تعقيدا. ونجد أن معظم رؤساء البلديات منتخبين ولا يطلب أي كفاءة أو مؤهل في المرشح حسب النظام الانتخابي الجزائري . [1]

فكل هذه المشاكل السابقة الذكر تواجهها الهيئات المحلية في كثير من الدول النامية وهو ما يتطلب القيام بإصلاحات جوهرية تمس كيان الجماعات المحلية وتنظيمها وصلاحيتها من أجل القيام بمهامها المنوط بها على الوجه المطلوب .

المطلب الثاني : العوامل المساعدة على تطوير الجماعات المحلية

لتتمكن الجماعات المحلية من تحقيق أهدافها الخدماتية والتقليدية والمستحدثة عليها أن تسعى للقيام بمايلي:

1/ الإصلاح المالي: إذا كان ضعف الهيئات المحلية في العديد من الدول النامية بما فيها الجزائر مرتبطا إلى حد ما بضعف إمكانياتها المالية ، فلابد من العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات المالية تتمثل

[1] شارف خوجة ، دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، المركز الجامعي باتنة ، يومي 15/14 أفريل 2008 ، ص: 4

في : [1] منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لنواكب تطوير خدماتها . وقد يكون ذلك عن طريق إقحام المجالس المحلية ومسئوليها فبتحديد الوعاء الضريبي وتوسعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها وكذا في عملية جمع الضرائب ، كما يمكن تقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات أو نسب الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانونا . بالإضافة إلى تحديد قائمة ميزانيات المجالس المحلية حسب مستوى النمو وحسب قدرتها الاقتصادية، المالية.

ومن هنا يتضح جليا أنه لأجل أن تقوم البلدية مثلا بأدوار جدية في التنمية في ظل تراجع الدولة يجب أن تكون مصادرها المالية أكثر استقلالية و مرونة لغرض التوفيق بين ما هو متاح ومطلوب.

- كما يتطلب الأمر تطوير وتعزيز قدرات الجماعات المحلية في تحسين طرق وأساليب المراجعة بالإضافة إلى عصرنة الإدارة الجبائية ،فمن شأن إصلاح النظام الضريبي أن يعزز فاعلية وعدالة الضرائب المفروضة على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي .

- كما أنه يجب على الهيئات المحلية إشراك القطاع الخاص في نشاطاتها المحلية وتثمينه وتطوير مصادرها المالية ، فباستطاعة القطاع الخاص ارتياد العديد من المجالات الخدمية التي ظلت حكرا على الجماعات المحلية في العديد من الدول النامية وتأديتها بصورة أفضل من حيث الكم و الكيف .

وهناك ظروفا موضوعية لابد من توفرها لتشجيع القطاع الخاص لدخول المجالات الخدمية والتنموية للجماعات المحلية أهمها توفير الإطار القانوني الملائم وذلك بإصدار التشريعات القانونية التي تحمي كافة حقوق المستثمرين والتقليل من الإجراءات القانونية إضافة إلى توفير البنى التحتية والكوادر الوطنية المؤهلة.

---

[1] بن شعيب نصرالدين ، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية الملتقي الدولي حول إستراتيجيات الجماعات المحلية الواقع والتحديات ، جامعة تلمسان ، ص :15 .

2/ الإصلاح الهيكلي و الإداري: فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي و الإداري وتحسين بيئة أعمال الهيئات المحلية في مختلف الدول النامية ، لابد من إعادة النظر في حجم وأعداد البلديات خاصة البلديات العربية ووضعها في بلديات أكبر حجما وأكثر قدرة ، وذلك عملا بمبدأ اقتصاديات الحجم الذي بموجبه تقل التكاليف كلما كبر الحجم .فالخريطة الإدارية التي وضعت في **1984** أدت إلى رفع عدد الولايات من**31** إلى **48** ولاية و البلديات من **741** إلى **1541** بلدية ، كانت لها نتائج إيجابية معتبرة ولكن أظهرت الكثير من السلبيات مثل إيجاد بلديات معوقة تقريبا بحكم كثرة الأعباء مع انعدام الموارد وتدهور نوعية الخدمات وتعددها وتعقدها .

ووفقا لتقرير المنتدى الدولي حول السياسات الإبداعية وممارسات الحكم المحلي ، فإن عملية إصلاح الجماعات المحلية تتطلب معالجة كافة أوجه البيروقراطية ، تبسيط السياسات و الإجراءات ومحاربة الروتين وحسم أي تضارب وازدواجية في اختصاصات المسئولين ،توفير التنسيق التام بين كافة الأجهزة ،توفير المعلومات اللازمة المساعدة على سرعة وسلامة اتخاذ القرارات المتابعة والرقابة ،تحديث الإدارة و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الإدارات المحلية . ومن الملاحظ أن معظم الدول العربية تواجه فجوة معرفية واسعة ، لن يتم تذليلها إلا من خلال تنفيذ إستراتيجيات واضحة تتبنى الربط المحكم بين مخرجات التعليم و التدريب من جهة واحتياجات سوق العمل الفعلية من جهة أخرى **[1].**

وعلى هذا فإن تطوير قدرات الهياكل التنظيمية للهيئات المحلية يتطلب إكمال النقص في الكوادر المحلية بتطوير الخبرات و المهارات الإدارية ، وبالتالي زيادة الفعالية الإدارية ، تحفيز المواطنين ومحاربة الفساد و المفسدين ، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل المعاملات وتحديث القوانين و اللوائح

[1] تقرير التنمية البشرية العربية ، 2000 ، ص: 50 .

وتعميم وسائل تقنية وثورة المعلومات واختيار العاملين في الأجهزة المحلية وفقا للكفاءة والتخصص و القضاء على ظاهرة المحسوبية التي تعتبر من أهم أسباب تأخر الهيئات المحلية .

وعليه فإنه يجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بالتعليم المستمر و التكوين المتواصل وإعطائه أولوية قصوى من طرف الهيئات المحلية وعدم إغفال دور التدريب المهني و الفني لأجل تأمين وتوفير قوة عمل ماهرة تتمكن من استيعاب التكنولوجيات الحديثة المستعملة في عصرنة الجماعات المحلية.

3/ تفعيل المشاركة الشعبية : لكي تؤدي الهيئات المحلية دورها بصورة كاملة لابد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي يمكن الجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك عبر مجالس الحكم المحلي المنتخبة انتخابا حرا مباشرا . وهذا لن يتحقق إلا في ظل مناخ ديمقراطي متعافي، وإطلاق حرية العمل السياسي ، وفي ظل هذا المناخ ينمو و يزدهر المجتمع المدني والجمعيات الشبابية والنسائية التي يمكن أن تلعب دور الرقيب على أداء الجهاز المحلي مما يعزز من قيم الشفافية والديمقراطية ، وعلى هذا يمكن القول أن تطوير وتحديث الهيئات المحلية يتوقف على مدى وعمق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي درجة الانفتاح في النظام السياسي ومستوى مشاركة المجتمع المدني في أجندة التنمية .[1]

4/ توازن العلاقة بين الحكومة المركزية و الإدارة المحلية: لقد أشرنا إلى وجود اختلال واضح في العلاقة بين المركز والأطراف (الإدارة المحلية) مما أضر كثيرا بهذه الأخيرة وعرقل مسيرتها وتصحيح هذا الاختلال يعتبر الخطوة الأولى في إصلاح وتطوير نظام الإدارة المحلية في الدول النامية ، فبالإضافة إلى الإصلاحات المذكورة سابقا التي تساعد في إعادة التوازن إلا أنه لابد من ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية و تقسيم وتوزيع السلطات بينهما بصورة واضحة بحيث لا تتعدى أي منهما على صلاحيات الأخرى . ولابد من النص القانوني الصريح

[1] مهدي الشيخ الإدريسي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 172 .

والواضح في الدستور وقوانين الإدارة المحلية على اختصاصات وصلاحيات كل مستوى من مستويات الإدارة المحلية بحيث تنتهي ظاهرة التنازع في الاختصاصات و الصلاحيات مع ضرورة أن يصاحب هذا التوزيع والتنظيم توزيع عادل في الكوادر والإطارات البشرية المتمثلة في الإداريين و التنفيذيين و الكتاب العامين والمحاسبين و الفنيين بكافة تخصصاتهم وتوفير كافة المتطلبات المادية لتعزيز الهيئات المحلية خاصة البلديات .

المطلب الثالث : سبل تطوير الجماعات المحلية وأفاق إصلاحها

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر اليوم العديد من المصاعب والمشاكل والتحديات التي تؤثر على أداء دورها الخدماتي، وتحول دون تحقيق الأهداف التي من أجلها قد وجدت والمتمثلة أساسا في تقديم الخدمة العمومية للمواطن على أحسن وجه وفي الوقت المناسب ومن جملة من التحديات والعراقيل أهمها تتمثل التي تواجه الجماعات المحلية في علاقتها بالسلطة المركزية رغم استقلاليتها المالية وتمتعها بالشخصية المعنوية ، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بضعف مظاهر المشاركة الشعبية في البيئة المحلية والأخطر من ذلك ما تعانيه الجزائر من الاختلاف الكبير بين القوانين والواقع المعاش وعلى هذا كان من الضروري إدخال إصلاحات جوهرية تمس الجماعات المحلية سواء من الجانب الإداري أو الجانب المالي أو الجانب التشريعي .

لذلك فقد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر بمجموعة من الإصلاحات تمثلت فيمايلي : [1]

1/الإصلاحات على مستوى المالية و الجباية :

تطبيقا لتوجيهات وتعليمات الحكومة فقد تم بتاريخ **9 جويلية 2007** إنشاء لجنة وزارية مشتركة حول إصلاح المالية والجباية المحلية و قدمت هذه اللجنة اقتراحات تتضمن أعمالا يجب القيام بها

[1] www . exterieue.gov.dz. تاريخ الإطلاع 04/ 12/ 2010

فورا وورقة عمل على المدى القصير والمدى الطويل من أجل تنفيذ إصلاح عميق قصد تصحيح النقائص المسجلة على مستوى الجماعات المحلية .وتمثلت توصيات اللجنة في :

1-1 الإجراءات الموجهة لتدارك الصعوبات التي تعرفها الخزينة

- الترخيص للبلديات بالقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات .
- التكفل بكل ديون المجالس الشعبية المبرمة مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من أجل إنجاز سكنات اجتماعية و المقدرة بـــ32 مليار دينار جزائري .

2-1 الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية

من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما البلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و تتمثل في :

- تخصيص **50 %** من الضريبة على الناتج الخام الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات .
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على التجمعات الكبرى .
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة ،البلدية ،الولاية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناءا على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص و غيرها من الإصلاحات و التوجيهات ..... إلخ

3-1 الإجراءات المخصصة لتأسيس عقلنة الجماعات المحلية وعصرتنها

_وتمثلت في تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح **3200** منصب مالي بعنوان قانون المالية التكميلي و يتعلق بالإطارات المالية والمحاسبين ومختصين في الإعلام الآلي لصالح الجماعات المحلية .

2/ الإصلاحات على مستويات أنظمة المعلوماتية و الاتصال في الجماعات المحلية

يندرج تحديث نظام المعلوماتية و الاتصال لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية ضمن نشاطات القطاع التي تحظى بالأولوية من خلال:

- إعداد شبكة معلوماتية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية
- إعداد نظام متابعة و تقييم مشاريع وبرامج التنمية
- وضع نظام إعلامي جغرافي لمتابعة العمليات المحلية في مجال الاستثمار.
- إنشاء قاعدة بيانات ومؤشرات اجتماعية، اقتصادية للبلديات.
- تكوين مستخدمي البيانات في الولايات على استعمال نظام المتابعة على مستوى 48 ولاية .
- إنشاء خلية مكلفة بمتابعة النظام و تحسينية .

فقد قال وزير الداخلية نورالدين يزيد زرهوني إن الداخلية أطلقت مشروع عصرنة وثائق الحالة المدنية في إطار أهداف إستراتيجية لتحسين فعالية ونجاعة أداء الإدارة ، وعصرنة الإجراءات الإدارية من جهة و التكيف مع متطلبات الدولة من جهة أخرى وقد وعد وزير الداخلية بأن يدخل جواز السفر البيومتري الإلكتروني حيز العمل قبل شهر جوان **2010** .[1]

3/ الإصلاحات على مستوى التوظيف و الموارد البشرية

في إطار القانون الأساسي العام للوظيف العمومي شرعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في تعديل مجموع قوانينها الأساسية توخيا لهدف تجديد الإدارة من خلال التوضيح الأمثل للوظائف ومنصب الشغل وتثمينها وكذا من خلال إنشاء أسلاك الدولة الكبرى التي تشكل ركيزة سلطتها وديمومتها ، وبهذا الخصوص يجرى إعداد سبعة مشاريع قوانين أساسية هي :

- القانون الأساسي الخاص بالوالي .

[1] www . algeriachannel .net/ تاريخ الإطلاع 2010/09/10 بقلم عثمان لحياني

- القانون الأساسي الخاص بأعوان الأمن الوطنيين.
- القانون الأساسي الخاص بأعوان شرطة البلدية .
- القانون الأساسي الخاص بأعوان الحماية المدنية .
- القانون الأساسي الخاص بأعوان الاتصالات السلكية واللاسلكية .
- القانون الأساسي الخاص بمستخدمي الجماعات المحلية .
- القانون الأساسي الخاص بالأمين العام للبلدية .

يرافق إعداد كل واحد من هذه المشاريع صياغة قوائم مناصب الشغل التي تعرف كل منصب ومجموع ناطق الأداء والنتائج المتوخاة بالنسبة لكل منطقة وكذا الأنشطة والكفاءات اللازمة ، وستسمح هذه القوائم التي تشكل مرجعا في صياغة القوانين الأساسية الآتية :

- امتلاك العناصر الملائمة للانتقال من القوانين الحالية إلى القوانين المستقبلية .
- إعداد تسيير للمرد ودية من خلال مؤشرات النتائج .
- تسير عملية تكييف مواصفات المناصب المختلفة مع تطور وضع أنظمة للتقييم ترتكز على قياس النتائج الموضوعة ومن شأن هذا التعديل أن يفضي إلى عصرنة الوسائل والمناهج والتقنيات الخاصة لتسير الجماعات المحلية طبقا لما ينص عليه مشروع إصلاح الدولة وهياكلها .

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لكيان الدولة وقوامها فهي تبنى على أساس دستوري وقانوني من جهة، ومن جهة أخرى بحكم حاجة المواطن إلى هذا الأسلوب من التنظيم الإداري. لغرض تقريب الإدارة من المواطن وكذا تمييز المصالح المحلية عن المصالح الوطنية، فتعد الجماعات المحلية النظام أو الأسلوب الأقرب للحفاظ على النظام العام و الآداب العامة في الدولة. ففي الجزائر تعد البلديات والولايات هي الجماعات المحلية وذلك بنص دستور 1996، وتخضع هذه الجماعات إلى قواعد وأحكام في تسيرها، كما أنها تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي ولكنها تخضع إلى الرقابة ومن مستويات مختلفة، كل ذلك يتم وفق مبادئ وقوانين. ومن خلال النصوص القانونية لكل من قانون البلدية 90-08 وقانون الولاية 90-09 حددا كيفية ومن يقوم بسير عمل الإدارة المحلية وذلك من أجل ضمان فعالية تقديم وتحسين خدمة الجماعات المحلية. أما بالنظر للمشاكل والمعوقات التي تعاني منها الدول النامية بما فيها الجزائر ، فإن تطوير وعصرنة الإدارة المحلية أصبح حتمية أولى وضرورة في جدول أعمال الحكومة لمواكبة التطور الحديث للإدارة المحلية .بالطبع فإن بناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لابد من وجود وعي وانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور، خاصة مع التطورات التكنولوجية للمعلومات و الاتصالات.

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمهيد :

يتميز العالم الحالي بتطورات كبيرة وفي مختلف المجالات وهذا نتيجة للتغيرات الجذرية الحاصلة في الاقتصاد العالمي، بعدما كان يتميز بطابعه الصناعي فتحول إلى طابعه المعلوماتي ، أي أن في الوقت الحالي لا تقاس درجة التطور بامتلاك اقتصاد يعتمد على الصناعة ، بل أصبح يعتمد على كيفية الوصول إلى المعلومات وامتلاكها ، ومن ثم الوصول إلى تطوير المعارف التي تؤدي إلى تطور في عدد المجالات. ونظرا لما وصل إليه العالم من وسائل وتقنيات حديثة للوصول إلى جمع المعلومات وتخزينها واتخاذ القرار عن طريقها أدى إلى الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات التي تساهم في تطوير كيفية الوصول إلى المعلومات مع اعتماد شبكات لهذه العملية ، وبالوصول إلى حد كبير من التطور التكنولوجي يمكن الوصول إلى مجتمع معلوماتي يتميز بسرعة التطور ، والتغير وهذا ما يمكن تفصيله وفق هذا الفصل حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث هي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات .

المبحث الثاني: تـــكـــنولوجيا المعـــلومـــات .

المبحث الثالث: تكـــنولوجيا الاتـــصالات.

المبحث الرابع: الشبكة الدولية للمعلومات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات

للمعلومات دور كبير في حركة الإنسان والمجتمع وتعايشهما وتطورهما وتقدمهما نحو الأحسن ، لذلك ظهرت الحاجة إلى التكامل في استخدام المعلومات نتيجة لتعقد و كبر حجم الأنشطة في المجتمع، فللمعلومات دور مميز و فاعل في إنجاح خطط التنمية البشرية ، الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية على المستويات المحلية و الوطنية.

و لكن علينا أن نحدد مفهوم المعلومات وعلاقة البيانات بها وعلاقة كل منهما بالتسمية المعاصرة نظم المعلومات.

المطلب الأول: البيانات، المعلومات

يخلط الكثيرون بين مفهوم كل من البيانات، المعلومات، لذلك من المهم أن نوضح كل مفهوم على حدى، فالبيانات تعتبر المادة الخام للحصول على المعلومات و يمكن أن نجمل ذلك من خلال:

1 / البيانات:

"هي رموز حرفية أو رياضية (عددية أو حرفية أو كلاهما معا)، تقوم بوصف الأشياء و المفاهيم، و ليس لها قيمة بشكلها المجرد و تمثل البيانات المستوى الأدنى في المعنى حيث تعتبر المادة الخام هي الأخيرة وهي الأساس و لكن بدون عملية معالجة تصبح لا فائدة منها ".[1]

كما يمكن تعريفها بأنها " مجموعة من الحقائق و الأفكار التي تحتاج إلى معالجة و تنظيم أو إعادة تنظيم لكي تتحول إلى معلومات فهي إذن مواد أولية تحتاج إلى تحويلها إلى مواد مصنعة " [2].

---

[1] عدنان أبو عرفة ، مقدمة في تقنية المعلومات ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 ، ص :17 .

[2] عامر إبراهيم قنديلجي ، إيمان فاضل السامرائي ، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2002 ،ص:27

إذن البيانات هي المادة الخام، مثل بيانات البطاقة الشخصية، و قراءة أجهزة القياس السلكية و اللاسلكية التي تنبعث من أجهزة الإرسال و تستقبلها أجهزة الاستقبال و أيضا المدركات التي ندركها بحواسنا مثل لغة الجسد (حركة الرأس، العينين و تغيير ملامح الوجه ...الخ) [1].

2 / المعلومات:

مفردها معلومة و هي أصغر وحدة في المعلومات وتوجد العديد من التعاريف لكلمة معلومات يمكن أن تقتصر على البعض منها فقط وهي:

- المعلومات هي " البيانات التي خضعت للمعالجة إذ تم تصنيفها و تحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها و الاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى." [2]
- المعلومات توصف بأنها "الإنتاج الفكري البشري المتضمن في الأنواع المختلفة لمصادر المعلومات أو الرسائل المتناقلة بين المرسل و المستقبل من خلال تقنيات الاتصالات المتنوعة ." [3]
- و تعرف على أنها " صورة للأهداف المرسومة و النتائج، و المعلومات هي معرفة خاصة و وحدة متكاملة من البيانات و الحقائق المعروفة." [4]

إذن من خلال ما سبق يمكن القول بأن المعلومات هي عبارة عن حصيلة البيانات المعالجة و تمثل مستوى عال من المعنى التي تفيد في اتخاذ وصنع القرار.

---

[1] ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ، ص :95 .

[2] فايز جمعة صالح النجار ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الثانية 2007 ، ص : 20

[3] طلال ناظم الزهيري ، مقال إستراتيجية بناء القدرات المحلية في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ، على الخط www تاريخ الإطلاع 2010/09/29

[4] إنعام علي توفيق الشهر بلي ، تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى 2009 ، ص: 153

و فيما يلي يمكن أن نبرز أهم الفرو قات بين البيانات و المعلومات من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 1 : مقارنة بين البيانات و المعلومات

البيـــانـــات	المعلـــومـــات
- تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة	- تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة
- تمثل مدخلات النظام	- تمثل مخرجات النظام
- لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	- يمكن اتخاذ قرار بناءا عليها
- أرقام غير تامة المعالجة	- أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام

المصدر: محمدالصيرفي ، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2005 ، ص 128.

أما العلاقة بين البيانات و المعلومات فتتمثل في أن البيانات هي المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات و إذا طبقنا مفهوم النظم على تلك العلاقة فإن البيانات تمثل مدخلات تمت معالجتها للحصول على معلومات ينتجها النظام، و الشكل الموالي يوضح هذه الفكرة:

الشكل رقم 1 : نظام معالجة البيانات

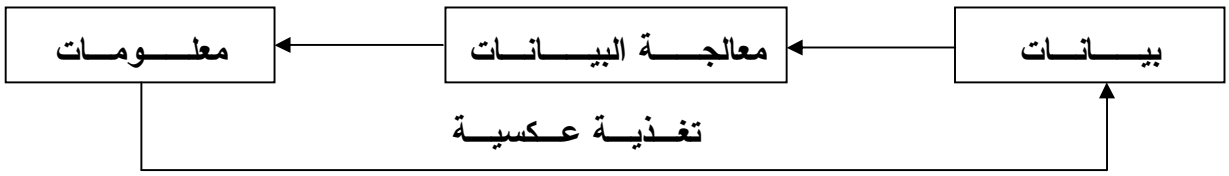

المصدر : إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل إداري ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000 ، ص 42 .

المطلب الثاني : خصائص وأهمية المعلومات

بغرض أن تكون المعلومات مفيدة لابد من توفر عدد من الخصائص وتظهر أهميتها عندما تمكن هذه المعلومات من تحليل المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لأي مشكل ويمكن أن نجمل ذلك من خلال:

1/ خصائص المعلومات

هناك العديد من الخصائص الهامة للمعلومات يمكن تلخيصها على النحو الأتي :

1-1 التوقيت :

التوقيت المناسب يعني أن تكون المعلومات مناسبة زمنيا لاستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها والحصول عليها وهذه الخاصية ترتبط بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة ، ومن أجل الوصول إلى خاصية التوقيت المناسب للمعلومات فإنه من الضروري تخفيض الوقت اللازم لدورة المعالجة ولا يتحقق ذلك إلا باستخدام الحاسوب للحصول على معلومات دقيقة وملائمة لاحتياجات المستفيدين في توقيت مناسب .[1]

1-2 الدقة :

وتعني الدقة هنا النوعية الجيدة للمعلومات أي أنه ينبغي أن تكون المعلومات التي تقدم للمستفيد في صورتها الجيدة والصحيحة الخالية من الأخطاء ، أي البيانات التي ستتحول إلى معلومات بعد المعالجة [2]

1-3 الصلاحية:

أي أن المعلومات ملائمة لاحتياجات المستفيد ومنسجمة مع تطلعاته والواجبات المطلوب منه أداءها على الوجه الصحيح ، وقد تختلف القيمة الموضوعية والصلاحية من شخص لأخر ، فما هو مناسب

[1] ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص :109

[2] إنعام علي الشهر بلي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 45

لباحث ومستفيد ليس بالضرورة أن يكون مناسب لأخر ولابد هنا من التأكيد على شعار المعلومات المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب . [1]

1-4 التأكد :

بمعنى أن تكون المعلومات مؤكدة المصدر أي موثقة بالإضافة إلى عدم احتوائها على أخطاء تشكك في مصدرها .[2]

1-5 المرونة :

هي قابلية تكيف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع المستفيدين فالمعلومات التي يمكن استخدامها بواسطة العديد من المستفيدين في تطبيقات متعددة تكون أكثر مرونة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تطبيق واحد .[3]

1-6 عدم التحيز :

هذه الخاصية تعني غياب القصد من تغيير أو تعديل ما يؤثر في المستفيدين وبمعنى أخر تغيير محتوى المعلومات يصبح مؤثرا على المستفيدين التي تتوافق مع أهدافهم و رغباتهم .[4]

1-7 قابلية القياس :

وهذه الخاصية تعني إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة عن نظام المعلومات الرسمي و تستبعد من الخاصية المعلومات غير الرسمية .

1-8 الشمول :

الشمول هي الدرجة التي يغطي بها نظام المعلومات إحتياجات المستفيدين بحيث تكون بصورة كاملة دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها .

---

[1] إنعام علي توفيق الشهربلي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 45

[2] محمد الصيرفي ، إدارة تكنولوجيا المعلومات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2009 ، ص:200 .

[3] سونيا البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص: 147 .

[4] ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 110 .

2/ أنواع المعلومات

تتمثل أنواع المعلومات في : [1]

2-1 معلومات إنجازيه :

وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في اتخاذ قرار وإنجاز عمل أو مشروع .

2-2 معلومات إنمائية :

وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك في ميدان العمل والحياة مثل المعلومات التي يتلقاها المديرون من الدورات التدريبية .

2-3 معلومات إنتاجية :

وهي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج والاستثمار والموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة بشكل أحسن .

2-4 معلومات تعليمية :

وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد والمدارس .

المطلب الثالث : ماهية نظام المعلومات

قبل التطرق إلى نظام المعلومات ينبغي التطرق إلى ماهية النظام بصفة عامة وبعد ذلك نأتي إلى تحديد مفهوم نظام المعلومات

1/ ماهية النظام

لقد تعددت تعاريف النظام وسوف نتطرق فيما يلي إلى تعريفه وخصائصه:

[1] عثمان الكيلاني ، هلال البياتي ، علاء السالمي ،أساسيات نظم المعلومات الإدارية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2009 ،ص: 15 .

1-1 تعريف النظام :

- يمكن تعريف النظام على أنه "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر(الأفراد ، التجهيزات ، الآلات ، الأموال ....) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة ."[1]

- النظام " مجموعة أجزاء أو عناصر أو أقسام ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات منطقية أي أنها تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض بغرض أداء أهداف معينة وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات." [2]

إذن من هذين التعريفين يمكن أن نستخلص تعريف شامل للنظام هو: " النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض وفق علاقات تبادلية معينة داخل بيئتها لتحقيق هدف معين "

1-2 خصائص النظام :

يمكن تحديد هيكل النظام من خلال مجموعة من الخصائص : [3]

1-2-1 الأهداف والأغراض:

لكل نظام هدف أو مجموعة من الأهداف ، جزء من هذه الأهداف معلن (قصير المدى) وجزء أخر غير معلن (طويل المدى) ويستخدم نوعين من المقاييس لإظهار مدى وصول النظام لأهدافه وهما :

- **مقياس الفعالية** : ويعبر عن فعالية تحقيق النظام لأهدافه .
- **مقياس الكفاءة** : ويعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات .

---

[1] أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص: 12 .

[2] Robert reix, Systeme d'information et management des organization, edition vuibert gestion , paris , france,2002 ,p 49

[3] عبد الباعث محمد ، إيهاب عامر ، عدنان أبو عرفة ، مقدمة في تقنية المعلومات ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2006 ، ص ص : 20، 21 .

1-2-2 المدخلات والمخرجات :

يقبل النظام المدخلات ، حيث تتم على هذه المدخلات عمليات النظام للحصول على المخرجات التي تشكل أهداف النظام .

1-2-3 الحدود والبيئة :

مجموعة الصفات والعناصر التي تعين النظام تسمى حدود النظام ،ما يقع داخل هذه الحدود هو النظام وما يقع خارجه هو بيئة النظام .

1-2-4 العناصر والعلاقات :

الهدف من وجود النظام هو قيام النظام بعمليات المعالجة اللازمة للمدخلات لتحويلها إلى مخرجات .

1-2-5 ضبط النظام :

النظام ينطوي على نشاطين أساسين هما التخطيط والرقابة ويغطي نشاط التخطيط كل العناصر الأساسية للنظام مثل الأهداف ، البيئة ، الموارد أما الرقابة فتتعلق بمتابعة وتقييم تنفيذ الخطط وتخطيط عمليات التغيير الضرورية وتحديد معوقات التنفيذ .[1]

2/ مفهوم و مكونات نظام المعلومات

2-1 مفهوم نظام المعلومات :

لقد تعددت التعاريف الخاصة بنظام المعلومات وسنتطرق إلى البعض منها :

- نظام المعلومات عبارة عن" مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها لإنتاج المعلومات وذلك بمعالجتها وتخزينها من أجل استخدامها في الرقابة واتخاذ القرارات في المنظمة " . [2]

- نظام المعلومات هو" مجموعة من العناصر تتفاعل ببعضها البعض بواسطة تدفق المعلومات ".[3]

---

[1] محمد أحمد حسان ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص: 49 .

[2] Kenneth.G jone pp, Les systèmes d'information de gestion organisation et réseau stratégique ,6eme édition , paris ,2001 ,p42

[3] Anelka (T) , Economie d'entreprise, Bréal édition , paris ,1999 , p 100 .

- نظام المعلومات هو" مجموعة من المكونات المترابطة فيما بينها والذي يستقبل أو يسترجع معلومات يقوم بمعالجتها وتخزينها بهدف المساعدة على اتخاذ القرار والتنسيق والمراقبة على مستوى المؤسسة ."[1]

- نظام المعلومات هو" مجموع المسارات الرسمية لمعالجة ، تخزين وتوصيل المعلومات ويقوم على أساس قواعد تكنولوجية والتي تعطي دعما للمسارات المعلوماتية القراراتية ." [2]

وخلاصة القول فإن نظام المعلومات هو سلسلة من التطبيقات العملية من المعلومات و الأفراد وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق جملة من الأهداف ، فهو يعتبر كمصنع إن صح التعبير يتلقى مدخلا ته في شكل بيانات يتم معالجتها أو تحويلها مباشرة إلى مراكز استغلالها على مستوى المنظمة وحتى خارجها . والشكل الموالي يوضح نموذج عام لنظام المعلومات.

الشكل رقم 2 : نموذج لنظام المعلومات

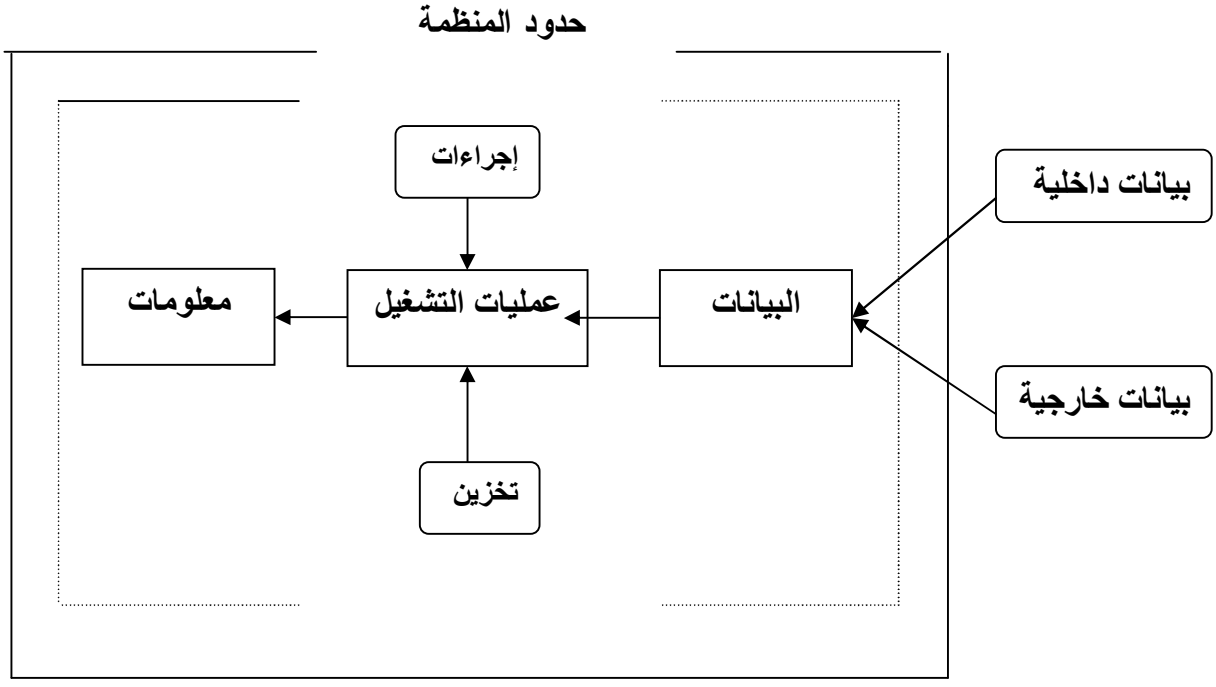

المصدر : معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات ، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 85 .

[1] Kenneth Laudon , Jane Laudon ,Management des systèmes d'information , 9eme edition , Pearson édition ,paris 2006 , p 13 .
[2] Kalika (M) ,Kefi (H) ,Evaluation des Système d'information , ed economica , france , 2004 ,p 23 .

2-2 مكونات نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من العناصر التالية : [1]

1-2-2 البيانات :

هي المادة الخام لنظام المعلومات .

2-2-2 الموارد البشرية :

هم مجموعة الأشخاص الذين يتلقون ، يعالجون وينشرون المعلومة .

3-2-2 الموارد المادية :

هي مجموعة الآلات ذات التقنية العالية التي تساعد في استقبال ومعالجة وتسيير المعلومات كما تشمل حوامل البيانات ، مثل الأوراق و الأقراص المغناطيسية .

4-2-2 البرمجيات :

لا يشتمل هذا المصطلح فقط على البرامج التي توجه وتدير المكونات المادية للحاسوب بل كذلك مجموعة الأوامر والتعليمات التي يحتاجها الأفراد لمعالجة البيانات والتي تسمى بالإجراءات التي هي مجموعة أدوات العمل والقواعد التي تسمح بحل مشاكل تسيير المعلومة ومنها النماذج (الرياضية ، بحوث العمليات الخوارزميات ، البرامج المعلوماتية) .

المطلب الرابع : أهداف نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات أهم مجال طبقت فيه تكنولوجيا المعلومات وهو ما يسمح له أن يكون أحد مقومات الأساسية في العصر الحالي وهناك ثلاثة أهداف أساسية لنظام المعلومات هي : [2]

1- يساعد نظام المعلومات المسيرين على اتخاذ القرارات والتخفيض من حالة عدم التأكد وذلك بتقديم معلومات مفصلة وبدرجة عالية من الصحة والدقة وكذا التوقيت المناسب ;

[1] Camille Moigne , Organisation du System d'information de gestion , édition foucher , paris,2001 , p 13 .
[2] Camille Moigne , op.cit , p 14 .

2- يسمح بالرقابة ، بعد وضع الإستراتيجيات و الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف تحتاج مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل إلى رقابة ومتابعة مستوى الأداء والوقت اللازم لتنفيذ البرامج ، والمشاكل التي يمكن أن تعرقل مسار العمل وغيرها من المعلومات التي يمكن أن نتحصل عليها من نظام المعلومات ، فهو يعتبر كوسيلة داخل المؤسسة التي تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينها ، كما يسمح بالمراقبة المستمرة التي تسهل من اكتشاف الأخطاء التي قد تقع ;

3- مع توسيع حجم ونشاط المؤسسة تكثر المعلومات التي يحتاجها كل نشاط أخر ، فمثلا وظيفة الإنتاج بحاجة إلى معرفة معلومات عن إمكانيات وظيفة التخزين ، وبهذا فإن نظام المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي تتجمع حوله مختلف الوظائف بما أنه تستمد منه ما تحتاج إليه من معلومات ، وهكذا يكون تحقيق التنسيق و الانسجام .

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات

تمثل تكنولوجيا المعلومات الجانب التكنولوجي لنظام المعلومات والذي نشأ نتيجة محدودية وعجز الأساليب اليدوية عن إنجاز هذه المهمة على النحو المطلوب، وخاصة بعد النمو الهائل في حجم ونوع البيانات والمعلومات التي تمتلكها الشركات والمؤسسات والضرورة الملحة لاستخدام أساليب حديثة في تطبيقات نظم المعلومات.

وفي هذا المبحث سوف نقوم بعرض تطور تكنولوجيا المعلومات وتعريفها وأسبابها ومكوناتها .

المطلب الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات

لم يكن تطور تكنولوجيا المعلومات وليد الصدفة، بل إنه كان نتيجة لتراكمات معرفية امتدت لعصور تاريخية طويلة ويرى الكثير من الباحثين أن البدايات الأولى تعود إلى اختراع الكتابة السومارية التي وجدت أرقامها الطينية في بابل، والتي مرت به ذلك بتطورات ومستجدات واختراعات حتى وصلت إلى ما عليه اليوم. وفيما يلي أهم المراحل التي مرت بها تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في خمسة (05) مراحل أساسية :[1]

1/ مرحلة تكنولوجيا المعلومات الأولى:

وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها مثل الكتابة المسمارية والسومرية، ثم الكتابة التصويرية وحتى ظهور الحروف، والتي عملت على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

2/ مرحلة تكنولوجيا المعلومات الثانية:

والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا.

3/ مرحلة تكنولوجيا المعلومات الثالثة:

وتتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات كالمسموعة ، المرئية كالهاتف ،المذياع ، التلفاز، الأقراص ، الأشرطة الصوتية واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية، هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركات الاتصالات.

4/ مرحلة تكنولوجيا المعلومات الرابعة:

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، لطبعة الأولى، 2004، ص : 118.

وتتمثل باختراع الحاسوب وتطوره ومراحله وأجياله المختلفة مع كافة مميزاته وفوائده وآثاره الايجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب.

5/ مرحلة تكنولوجيا المعلومات الخامسة:

وتتمثل في التزاوج والترابط الهائل ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من المعلومات بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولا إلى شبكات المعلومات وفي قمتها شبكة الانترنت.

المطلب الثاني: تعريف وأسباب تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات عدة تعاريف ولتطويرها أسباب متعددة

1/ تعريف تكنولوجيا المعلومات:

قبل التطرق إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات لابد من الإشارة إلى مفهوم التكنولوجيا.

1-1 تعريف التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا ملتقى فضاءات متداخلة، دراستها تفترض التقاء وتداخل عميق بين فضاءات التكنولوجيا وفروع معرفية أخرى كالاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة.

أي أن التكنولوجيا عبارة عن نظام اجتماعي له فلسفته، هياكله وهذا ما يجعل منها تقنيات تضبطها عوامل مكانية أكثر من زمنية.[1]

وهناك من ينظر إلى التكنولوجيا عن طريق العلاقة والتوافق بين الإنسان والآلة أي على تركيب من توافق معين من الأشياء، الأفراد وغير الأفراد.[2]

واتجاه يركز على الغرض أو الهدف من التكنولوجيا وقيمها بتحويل المدخلات إلى مخرجات.[3]

---

[1] شعباني مجيد، دراسة نماذج للنظم وتكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، الجزائر،2010/2009،ص : 57.

[2] و [3] سناء عبد الكريم الخناق، نظام هندسة المعرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تمثيل المعرفة، دار القطوف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009، ص: 27

2-1 تعريف تكنولوجيا المعلومات:

لقد تعدد تعاريف تكنولوجيا المعلومات ومن جهات نظر مختلفة من طرف الباحثين وسوف نأخذ البعض منها.

تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها " خليط من أجهزة الحواسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية وكذلك تقنيات المصغرات الفلمية والبطاقية والمجموعات الأخرى من الاختراعات واستثمارها في المجالات الجبائية المختلفة ".[1]

- تكنولوجيا المعلومات هي " كل التقنيات التي تسمح بإنتاج المعلومة بمعنى حجز وتخزين وإيصال المعلومة. " [2]

- تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها " مجموعة من الأدوات التي تساعدنا في استقبال المعلومة ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل إلكتروني سواء كانت بشكل نص أو صوت أو فيديو وذلك باستخدام الحاسوب**."**[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج التعريف الشامل لتكنولوجيا المعلومات على أنها مختلف الأنواع والاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تعاملت أو تتعامل مع شتى أنواع المعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب وهذا بظهور تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات الحديثة.

---

[1] عامر ابراهيم قنديلجي، غيمان فاضل السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص:38.

[2] حديد نوفيل، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص:53.

[3] سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، بسكرة، 2005، ص:238.

2/ أسباب التوجه إلى تكنولوجيا المعلومات:

هناك عدة أسباب لنتوجه إلى تكنولوجيا المعلومات تتمثل فيما يلي:

2-1 التقدم في بنية الشبكات التحتية:

لقد أدى التقدم الكبير في بنية الاتصالات والشبكات وانتشار الانترنت إلى تمكين المنظمات من نسخ كميات كبيرة من البيانات من موقع لآخر وبتكاليف أقل والوصول إلى بيانات شخصية من مواقع بعيدة وبسهولة.[1]

2-2 ظهور وتطور اقتصاد المعرفة:

حيث أصبح العصر الحالي يطلق عليه بعصر المعرفة أو عصر ثورة المعرفة بعد أن تداخلت أنواع المعرفة ومجالاتها في جميع الجوانب الحياتية المعاصرة،وتتوقف المعرفة على البيانات أو المعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتصبح قادرة على توصيل الفهم ، التعلم والخبرة عند تطبيقها على مشكلة جارية أو نشاط.[2]

2-3 النمو المتزايد في الاقتصاد العالمي:

أو ما يطلق عليه بمصطلح العولمة، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتتجلى هذه الأبعاد في اندماج اقتصاديات العالم واتساع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية، التجارة الدولية، وتكنولوجيا الاتصال بصورة لم يسبق لها مثيل.[3]

2-4 ظهور الشركات الرقمية:

كل التغيرات الالكترونية السابقة مصحوبة بإعادة تقييم منطقي أساسي يمكن أن يؤمن للمؤسسة ظروف مناسبة.

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007، ص:257.

[2] سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سبق ذكره ، ص:99.

[3] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، فهرسة المالك فهد الوطنية، الرياض،2005،ص:31.

والمؤسسة الرقمية هي الشركة التي مجمل أعمالها تتم إلكترونيا.[1]

المطلب الثالث: الأهمية والميزات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات بمثابة القلب النابض في مختلف المنظمات وهذا نظرا لأهميتها والميزة التي توفرها داخل المنظمة وفيما يلي أهميتها وميزتها.

1/ أهمية تكنولوجيا المعلومات:

تبرر أهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مساهمتها الجادة لتعزيز عناصر الميزة التنافسية للمنظمات، إذ تتوسع الأعمال وتنخفض التكاليف وتتحقق وفرات كبيرة في الجهد والوقت والمرونة العالية في تحديث وتطوير الأداء وتحقيق عوائد وموارد جديدة للمنظمة، وتحسين سرعة الاستجابة للزبائن، والتحسين المستمر للجودة وتكوين القاعدة التقنية لبناء نظم إدارة المعرفة في المنظمة.

كما يستخدم المدراء تكنولوجيا المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الفاعلة في أداء مختلف العمليات والوظائف إذ تتفاعل هذه الوظائف وتتكامل من خلال توافر تقنيات حديثة للمعلومات الإدارية مع المجالات الوظيفية ودورها في إنجاز وظيفة العمليات في المنظمة.[2]

2/ الميزات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات:

لقد أصبح لتكنولوجيا المعلومات واضح المعالم على مختلف أنواع المنظمات والمؤسسات المعاصرة وباتجاهات عدة أهمها:[3]

2-1 إدارة رأس المال :

فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات تمثل اكبر العناصـــر و المكونات في استثـــمارات رأسمال الشركات

---

[1] مجيد شعباني، مرجع سبق ذكره ، ص:60.

[2] غسان قاسم داود اللامي، إدارة التكنولوجيا، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 168.

[3] علاء الدين عبد القادر الجنابي، عامر ابراهيم قنديلجي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007، ص ص: 35،36.

والمنظمات في العديد من الدول و المجتمعات الصناعية , فقد تضاعف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات منذ عام 1980 ليصل إلى أكثر من ثلث 35% من رأس المال المستثمر عام 2005 حيث قدرت مبالغ الصرفيات و الاستمارات في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بعيدة المدى و البرمجيات ما يقارب 1.8 ترليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها .

2-2 أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أساسا مهما في انجاز مختلف الأعمال:

فهناك على سبيل المثال لا الحصر أكثر من 23 مليون إداري أو مدير، و أكثر من 113 مليون من القوى العاملة الأمريكية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات, ممثلة في نظم المعلومات المحسوبة, في أداء أعمالهم، في قطاعات العمل المختلفة, فقد أصبح أي نشاط من الأنشطة الحياتية، من إدارة الإعمال إلى الجامعات، و إلى التجارة الالكترونية و الطب و الإعلام و الصحافة لا يمكن لها أن تستمر وتعمل وتنشط بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات.

2-3 الإنتاجية:

فتكنولوجيا المعلومات هي الإدارة الأكثر فعالية في زيادة الإنتاج، فقد أصبح لدى مدراء المنظمات المعاصرة وسائل و أدوات محدودة تؤمن المكاسب و النتائج المطلوبة في الإنتاج و الخدمات المناسبة, وأن تكنولوجيا المعلومات هي واحدة من أهم الأدوات و الوسائل التي تؤمن الابتكارات و الإبداعات المطلوبة، فلتكنولوجيا المعلومات دور مهم و كبير في الإنتاج و الخدمات في المؤسسات بمختلف أنواعها.

2-4 فرص وامتيازات إستراتيجية:

كذلك تعطي تكنولوجيا المعلومات فرص مهمة وامتيازات إستراتيجية تسويقية للمنظمات، بمختلف أنواعها وتوجهاتها فإذا ما أرادت أي من الشركات أو المؤسسات أن تقتحم الفرص في الأسواق المحلية

والعالمية, فإنها عليها أن تطور منتجاتها و خدماتها بشكل ينتج و يؤمن خدمات جديدة, وان الفرص تكون كبيرة إذا ما تم تامين استثمارات كبيرة ووافية في تكنولوجيا المعلومات للصمود أمام المنافسين.

المطلب الرابع: مكونات تكنولوجيا المعلومات:

لقد اختلفت أراء الباحثين حول المكونات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات إلا أن معظمهم يتفق حول المكونات المادية للحاسوب و البرمجيات. وفيما يلي نقوم بعرض هذه المكونات للتكنولوجيا المعلومات.

1/ المكونات المادية للحاسوب :

قبل التطرق إلى المكونات المادية للحاسوب لابد من الإشارة إلى تعريف الحاسوب.

1-1 تعريف الحاسوب:

تعددت تعاريف الحاسوب، بل وتغيرت عبر السنوات وآخذت مفاهيم مختلفة حسب تطوراتها، ولكن بالرغم من هذه المتغيرات فان التعاريف الأساسية كانت ولا تزال موحدة وتعطي نفس المفهوم لمصطلح الحواسيب و فيما يلي بعض هذه التعاريف.

"هو جهاز باستطاعته تنفيذ كم هائل من الأوامر و الطلبات بموجب تعليمات خاصة مستخدما بذلك أو معتمدا على بيانات مخزنة مسبقا."[1]

وهناك من يعرفه بأنه وسيلة الكترونية صممت لاستقبال المجاميع الكبيرة من البيانات، بشكل ألي، ومن ثم تخزينها ومعالجتها وتحويلها على شكل نتائج ومعلومات مفيدة وقابلة للاستخدام.[2]

الحاسوب هو جهاز الكتروني يأخذ البيانات كمدخلات حيث يتم تخزينها ومعالجتها حسب الأوامر الصادرة لتنفيذ مهام معينة، ثم يتم عرضها كمخرجات.[3]

---

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره ، ص: 121.

[2] عامر ابراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص:120.

[3] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، إثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص:132.

الحاسوب هو مجموعة من الأجهزة و المعدات المرتبطة معا وتعمل فيما بينها من خلال مجموعة من التعليمات و الأوامر[1] .

واعتمادا على ما سبق من تلك التعاريف يمكن الوصول إلى التعريف التالي لمفهوم الحاسوب.

الحاسوب عبارة عن أداة أو وسيلة صممت وطورت لحل المشكلات التي صار يعاني منها الناس في تعاملهم مع البيانات والمعلومات.

2-1 أنواع الحواسيب :

نستطيع أن نصنف الحواسيب، حسب أحجامها وإمكاناتها وطبيعة استخدامها إلى أنواع عدة، هي:

1-2-1 الحواسيب العملاقة :

وهي الحواسيب الأسرع والأكبر، وتستخدم لتطبيقات واسعة مثل معالجة الملفات الضخمة، وإجراء الحسابات الرياضية على مستوى كبير جدا وتطبيقات أخرى، ومن أمثلتها التنبؤات الجوية،الخاصة بالعواصف المستخدمة في مركز بستبرغ للحواسيب العملاقة الذي تستخدمه جامعة أوكلوهما، وأيضا هناك عدد من هذه الحواسيب المستخدمة في مصانع إطارات السيارات والبيت الأبيض الأمريكي وغيرها. وللحواسيب العملاقة القدرة على معالجة التعليمات بشكل متوازي وقابلية اكتشاف الإخفاقات ومعالجتها.[2]

2-2-1 الحواسيب الكبيرة :

يستخدم هذا النوع من الحواسيب في نظم المشاريع الكبيرة، كالرواتب والتطبيقات المالية في المؤسسات الكبيرة، وتحليلات الاستثمار والتنبؤات الجوية وحجوزات الخطوط الجوية، وحواسيب لا تدار

[1] علاء فرج الطاهر ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ، دارالراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ، ص: 54 .

[2] عامر ابراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص: 122.

بواسطة شخص واحد كما هو الحال في الحواسيب الشخصية، بل إنها تستخدم عادة من قبل أشخاص عدة في وقت متزامن واحد.[1]

1-2-3 الحواسيب المتوسطة :

وهي الحواسيب التي تم تطويرها في السبعينات من القرن الماضي وتكون ذاكرتها التخزينية أقل من الحواسيب الكبيرة، تعتبر اقل تكلفة من سابقتها حيث مكنت العديد من المؤسسات من اقتنائها.

1-2-4 الحواسيب الصغيرة :

تعتبر من أهم فئات الحواسيب بالنسبة لمجال الأعمال، والآن تأتي هذه الحواسيب في العديد من الأشكال والأحجام لخدمة العديد من الأغراض.

فعلى سبيل المثال هناك حاسبات شخصية محمولة باليد، وحاسبات الحقيبة وحاسبات المكتب.

وتستخدم الحاسبات الصغيرة للعديد من الأغراض حيث نجد حاسبات المنزل والحاسبات الشخصية ومحطات العمل.[2]

1-3 المكونات المادية للحاسوب:

تتكون جميع أنواع الحواسيب من ثلاث وحدات أساسية هي:[3]

- وحدة الإدخال.
- وحدة الإخراج.
- وحدة المعالجة المركزية.

---

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره ،،ص:126.

[2] منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،2003،ص ص: 125 ،126

[3] محمد الصيرفي، الادارة الالكترونية للموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص ص: 24،25.

1-3-1 وحدة الإدخال:

تقوم بتجميع البيانات وإدخالها والبرامج المراد معالجتها إلى وحدة المعالجة المركزية وهناك العديد من وحدات الإدخال بعضها تعمل بمجرد اللمس وبعضها يعتمد على الصوت والصورة ومن الأجهزة الشائعة الاستعمال لوحة المفاتيح والأشرطة والأقراص المغناطيسية وماسحات الصفحة ولوحة الرسومات الرقمية في الفأرة، والقلم الضوئي وغيرها.

2-3-1 وحدة الإخراج:

وتعد جميع أجهزة الإخراج أجهزة إضافية حيث تستخدم لاستخراج النتائج وعرضها بعد معالجتها من قبل الحاسوب وتشمل أنواع مختلفة مثل شاشات العرض والطابعات، مكبر الصوت.

3-3-1 وحدة المعالجة المركزية:

تشكل الجزء الرئيسي للحاسوب الإلكتروني وهي تقوم بتوجيه وتنفيذ إجراءات العمليات ، وهي تعد الجزء الأساسي واللازم لتشغيل الحاسب وتقسم هذه الوحدة على مقطعين رئيسيين هما بعض أنواع الذاكرة التي تقوم بخزن النتائج المرحلية مثل ذاكرة التدوين (السجلات) ، والمعالج وهو الذي يقوم بتنفيذ إجراء العمليات الحسابية والمنطقية ومن ثم يوجه نتائج المعالجة إلى الأقسام المختلفة بالذاكرة.

2/ البرمجيات:

تعد البرمجيات مجموعة البرامج التي تسيطر على كل الفعاليات التي يقوم بها الحاسب وكذلك تسيطر على الأجهزة الملحقة به.

1-2 تعريف البرمجيات:

هي عملية كتابة التعليمات والبيانات الداخلة للخوارزميات بصيغة سلاسل من رقمين هما الواحد والصفر بحيث تكون مفهومه للحاسوب ويمكن تنفيذها للحصول على البيانات الخارجة.[1]

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص: 42.

وتعرف بأنها "وصف للبرامج والخوارزميات والإرشادات المستخدمة في الحاسوب لإنجاز الأوامر والوظائف والأنشطة.وتعمل على تنسيق العمليات والمعالجات للمكونات المادية للحاسوب."[1]

ويعرف أيضا على انه " سلسلة من الإنجازات على شكل خطوات واضحة تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة مثل حل المسألة العلمية أو احتساب العمليات التي تسجل في الدفاتر المحاسبية أو تحليل الإحصائيات، وغيرها من العمليات الإدارية والعلمية والاقتصادية. "[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى التعريف الشامل التالي :

البرمجيات هي التي توجه المكونات المادية للحاسوب للعمل بطريقة معينة بغرض الحصول على نتائج معينة.

2-2 أنواع البرمجيات:

تنقسم البرمجيات إلى نوعين أساسيين هما:[3]

- برمجيات التشغيل
- برمجيات التطبيقات.

2-2-1 برمجيات التشغيل:

وهي برمجيات تستخدم لغرض إعطاء الأوامر للأجزاء المختلفة من المكونات المادية للعمل وتنفيذ الإجراءات والعمليات الحسابية والمنطقية من أشهر هذه البرمجيات (MS-DOS) و (WINDOWS) وتنقسم برمجيات التشغيل إلى نوعين:

---

[1] سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سبق ذكره ، ص: 74.

[2] محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص :197.

[3] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص :151،152.

2-2-1-1 برمجيات إدارة النظام:

وتتولى هذه البرمجيات مسؤولية إدارة المكونات المادية والغير مادية للحاسوب إضافة إلى البيانات خلال عمليات التشغيل ومنها نظم التشغيل ونظم مراقبة الاتصالات ونظم إدارة قواعد البيانات.

أ- نظم التشغيل:

وهي تلك النظم المتكاملة التي تتولى عمليات وحدة المعالجة المركزية والتحكم والسيطرة على فعاليات وأنشطة المدخلات والمخرجات كذلك طلب برامجيات التطبيقات من وحدات التخزين الثانوية غلى الذاكرة الرئيسية، القيام بجدولة التشغيل من حيث تحديد أولويات التشغيل لكل برنامج وأخيرا مراقبة أنشطة نظام الحاسوب.

ب- برمجيات مراقبة الاتصالات:

وهي عبارة عن برمجيات مستخدمة لضبط الاتصالات ما بين الحواسيب أو ما بين الحاسوب المركزي أو الرئيسي و الحواسيب الفرعية أو المرتبطة بها سواء داخل المنظمة أو المستخدمة عبر الشبكات وما بين الحواسيب الخاصة بالمستفيدين ومقدمي الخدمات.

ج- نظم إدارة قواعد البيانات:

وتشمل الأنواع المختلفة من نظم تصميم وبناء قواعد البيانات التي تعد داخل المؤسسة وغالبا ما تكون من الأنواع غير الجاهزة بل تعتمد لتصميم قواعد بيانات ذات خصوصية معينة تتناسب مع أهداف وحاجات ومتطلبات المؤسسة وخدماتها وإجراءاتها.

2-2-1-2 برمجيات تطوير النظام:

وتستخدم هذه البرمجيات بشكل أساسي لتطوير الإجراءات المتعلقة بنظم المعلومات التي تستخدم، ومن أشهرها البرمجيات الخاصة بالترجمة والترجمة نعني بها ترجمة التعليمات التي تتضمنها هذه البرمجيات من شكلها القابل للقراءة من قبل الإنسان إلى الشكل المقروء آليا.

وهنالك العديد من لغات البرمجة ارتبطت بأنواع وأجيال الحواسيب أشهرها لغة Fortan والتي طورت من قبل شركة IBM، كذلك لغة COBOL والتي استخدمت للأغراض التجارية وهي أيضا من اللغات القديمة. حاليا مستخدمة لغة Basic والتي حققت رواجا كبيرا ومنها أيضا لغة VISUAL BASIC والتي تعد تطورا للغة البيسيك والتي تعالج الرسوم البيانية، وهناك لغة PROLOG وتعد من اللغات المتطورة والتي تستخدم في التعامل مع النظم الخبيرة لذا فإنها أشبه ما تكون لغة طبيعية.

2-2-2 برمجيات التطبيقات:

البرمجيات التطبيقية هي أي برنامج تمت كتابته ليقوم بعمل معين ومن أشهر أنواع التطبيقات ما يلي:[1]

2-2-2-1برامج معالجة النصوص:

تستعمل لإنشاء المستندات كالرسائل والتقارير والكتب والمقالات وتنسيقها وإدراج صور ورسوم وجداول وإنشاء فهارس وجداول محتويات ومن الأمثلة على هذه البرامج MS WORD.

2-2-2-2برامج الجداول الالكترونية:

تستعمل لتخزين والتعامل مع جداول ببيانات رقمية، وتمكنك من إجراء عمليات حسابية واستخدام الدوال الرياضية وإدراج المخططات ومن الأمثلة على هذه البرامج MS- EXCEL الذي يستعمل بشكل مكثف من قبل المهندسين موظفي البنوك والمديرين الماليين.

2-2-2-3 برامج قواعد البيانات:

تستخدم لتخزين واستخراج المعلومات حيث تتيح للمستخدم إعداد جداول وتقارير ونماذج البيانات ومن الأمثلة MS- ACCESS ومن بعض استخداماته استخراج أسماء وعناوين الزبائن مفروزة حسب المكان والاهتمام، إعطاء تفاصيل عن الكتب الموجودة في مكتبة من حيث اسم المؤلف، وعنوان وموضوع الكتاب.

[1] منشورات أكادمية الفيصل العالمية، أساسيات تكنولوجيا للمعلومات، دار النشر زمزم ناشرون وموزعون، 2009، ص ص: 15-14.

2-2-2-4 برامج مستعرض الويب:

وهي البرامج التي تتيح للمستخدم معاينة صفحات الويب وغالبا ما تكون جزء من نظام التشغيل ومن أشهر هذه البرامج Internet Explorer و Net Scape.

2-2-2-5 التطبيقات المتخصصة:

وتسمى أحيانا برنامج مكيف لاحتياجات المستخدم وهذه التطبيقات لا تشترى من المتجر ، وإنما تكتب من أجل مستخدم معين وتكون مصممة لتنفيذ مهمة معينة ومن الأمثلة عليها جدولة المواعيد ومراقبة الحضور.

المبحث الثالث: تكنولوجيا الاتصالات

لقد شهد العالم في السنوات االأخيرة تطورا مذهلا في وسائل تكنولوجيا الاتصالات حتى أصبح من الصعب على الإنسان العادي وحتى على رجل الإعلام متابعة المخترعات الجديدة في هذا المجال. فالتقدم الواضح في تكنولوجيا الاتصالات جعل إمكانية نقل المعلومات من أي مكان في العالم إلى أي مكان آخر بفعالية وسرعة عالية، ومن السهل الاتصال مع بنوك ونظم وشبكات المعلومات المنتشرة في كل بلاد العالم.

ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ماهية الاتصال ، الاتصال الرسمي و الاتصال غير الرسمي شبكات الاتصال وتكنولوجيا تناقل الاتصالات .

المطلب الأول: ماهية الاتصال

لقد تناول العلماء والكتاب تعريف الاتصال من عدة زوايا و كل زاوية تركز على احد الاعتبارات الهامة في الاتصال.

1/ تعريف الاتصال:

يمكن تعريف الاتصال وفق ما يلي :

الاتصال هو" إرسال من جانب واحد لرسائل موجهة بغرض تحقيق تغيير في الرأي، العادة أو سلوك المستقبل "[1] .

فالاتصال إذن هو العملية التي تنقل بها الرسالة من مصدر معين إلى مستقبل واحد أو أكثر بهدف تغيير السلوك.

- الاتصال هو" نقل المعلومات و الحاجيات و المشاعر و المعرفة و التجارب بشكل شفوي أو باستخدام و سائل أخرى بغرض الإقناع أو التأثير على السلوك. "[2]

- الاتصال هو " استخدام الكلمات و الحركات و غيرها من الرموز لتبادل المعلومات. "[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى التعريف الشامل التالي :.

الاتصال هو عملية مستمرة تتضمن قيام احد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفهية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر.

---

[1] Henri mahe de Bioslandelle , dictionnaire de gestions économica, edition paris, France,1998,p67.

[2] عدنان محمود الطوباسي، ربحي مصطفى عليان، الاتصال والعلاقات العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005 ص:29.

[3] أحمد ماهر، كيف ترفع مهارتك الإدارية في الاتصال، الدار الجامعية، مصر ، 2008 ، ص:26.

2/ أهمية الاتصال:

ترجع أهمية الاتصال إلى المقدرة على المشاركة و التفاعل مع الآخرين و تبادل الآراء والأفكار و المعلومات تزيد من فرص الفرد والمجتمع في البقاء و النجاح و التحكم في الظروف المختلفة المحيطة به.ويمكن النظر إلى أهمية الاتصال من وجهة نظر المرسل ، ومن وجهة نظر المستقبل.[1]

2-1 وجهة نظر المرسل:

تتمثل أهمية الاتصال فيما يلي :

2-1-1 الإعلام: أي نقل المعلومات والأفكار إلى المستقبل أو جمهور المستقبلين وإعلامهم عما يدور حولهم من أحداث.

2-1-2 التعليم: أي تدريب و تطوير أفراد المجتمع عن طريق تزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تؤهلهم للقيام بوظيفة معينة وتطوير إمكانياتهم العملية وفق ما تتطلبه ظروفهم الوظيفية.

2-2-3 الترفيه: وذلك بالترويح عن نفوس أفراد المجتمع وتسليتهم.

- **الإقناع** : أي إحداث تحولات في وجهات نظر الآخرين.

2-2 من وجهة نظر المستقبل :

ينظر إلى أهمية الاتصال من الجوانب التالية:

- فهم ما يحيط به من ظواهر وأحداث.
- تعلم مهارات وخبرات جديدة.
- الراحة والمتعة والتسلية.

---

[1] عدنان محمود الطوباسي، ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره ، ص ص :35، 36 .

- الحصول على المعلومات الجديدة التي تساعده في اتخاذ القرار والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا.

3/ عناصر الاتصال:

تمثل عناصر الاتصال في خمسة (5) عناصر هي:[1]

3-1 المرسل : "مصدر المعلومات"

وهو ذلك الشخص الذي لديه الرغبة في مشاركة الآخرين لمشاعره أو أفكاره.

3-2 الرسالة :

وتعني الأسلوب الذي تخرج به الفكرة أو المشاعر من المرسل إلى هؤولاء الذين يود أن يشاركوه أفكاره أو مشاعره.

3-3 قناة الاتصال :

وهي الطريقة التي تنتقل بها الرسالة بين المرسل والمستقبل أو المستقبلين.

3-4 المستقبل :

وهو الشخص أو المجموعة المستهدفة من عملية الاتصال والذي يريد المرسل أن يشاركوه في أفكاره ومشاعره.

3-5 الاستجابة :

وهي ما يمكن أن نسميه رد الفعل الذي يحدث لدى المستقبل نتيجة عملية الاتصال، وهل حققت التأثير أو الهدف المطلوب أم لا، وهو ما يعتبره البعض المتمم لدائرة الاتصالات بين المستقبل والمرسل.

[1] زيد منير عبوي، فن الادارة بالاتصال، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص:42.

المطلب الثاني : الاتصال الرسمي والاتصال غير الرسمي:

هناك نوعين من الاتصالات داخل المنظمات هما :

1/ الاتصال الرسمي :

تتم الاتصالات الرسمية من خلال خطوات السلطة العامة وأبعادها وتأخذ الاتصالات الرسمية ثلاثة اتجاهات أساسية [1] :

1-1 الاتصالات الهابطة :

حيث تنساب التوجهات والسياسات والقرارات والمعلومات كافة من الرؤساء إلى المرؤوسين.

1-2 الاتصالات الصاعدة :

واغلب هذه الاتصالات من تقارير العمل التي يرفعها الرؤساء المباشرين إلى الإدارة العليا.

وكلما زادت الاتصالات الصاعدة أي الواردة للإدارة، عن الاتصالات الهابطة والصادرة عنها كلما أدى ذلك إلى كفاية المنظمة وزيادة إنتاجياتها.

1-3 الاتصالات الأفقية:

ويأخذ هذا النوع مجراه بين أعضاء الإدارات والأقسام داخل المنظمة بهدف توفير عمليات التنسيق الضرورية للعمل.

وغالبا ما يكون الاتصال الرسمي موثقا بصورة مكتوبة ورسمية وتتصف عادة بما يلي:[2]

- قانونية.
- مكتوبة .
- تتعلق بالعمل مباشرة.

---

[1] لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2004/2003، ص:17.

[2 و 2] زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره ، ص: 43.

- تتم داخل المؤسسة وتتعلق بها.
- ملزمة للأطراف ذات العلاقة.

2/ الاتصال الغير الرسمي :

وهي تتم خارج القنوات الرسمية المحددة للاتصال، وتعتمد أساسا على مدى قوة العلاقة الشخصية التي تربط أجزاء التنظيم الإداري وبين أعضائه ويلجأ إليها العاملون لتسهيل الأمور التنظيمية وتوفيرا للوقت في جمع المعلومات .[1]

وتتميز هذه الاتصالات بالمرونة والإطلاق والسرعة كما أنها تتلقى القبول في الاصفاء لذا فان لها تأثيرا كبيرا داخل المؤسسة.

المطلب الثالث : شبكات الاتصال :

إن التطورات التي حصلت في تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات هو ظهور الشبكات، وصار بالإمكان نقل البيانات إلى جميع أنحاء العالم، لتراسلها ومشاركتها الرقمية والصوتية والصورية.

1/ تعريف الشبكة:

هي " نظام مترابط من الحواسيب، ومحطات طرفية ووسائط اتصالات وأجهزة**.** "[2]

وهي" نظام للعلاقات الترابطية داخل المؤسسة أو فيما بين المؤسسات. "[3]

الشبكة هي " مجموعة من أجهزة الحواسيب المتصلة ببعضها البعض" [4]

إذن من خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء التعريف الشامل للشبكة هي "عبارة عن نظام من الحواسيب المتصلة ببعضها البعض لنقل البيانات إلى جميع أنحاء العالم."

---

[2] سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سبق ذكره ،ص: 76.

[3]Jean boulman, les meilleurs pratiques du management, les éditions d'organisation, paris, France, 2001,p 412.

[4] منشورات أكاديمية الفيصل العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص:17.

2/ تصنيف الشبكات:

يوجد عدد من الطرق المختلفة لتنظيم مكونات وسائل الاتصال، فالشبكات يمكن تصنيفها حسب الطريقة التي توصل بها مكونات الشبكة، ويمكن تصنيفها حسب المجال الجغرافي وتصنيفها حسب المؤسسات الخاصة.

2-1 تصنيف الشبكات حسب الطريقة التي توصل بها مكونات الاتصال:

نقسم هذه الطريقة إلى ثلاثة طرق هي:

- الشبكة النجمية.
- الشبكة الخطية.
- الشبكة الحلقية.

2-1-1 الشبكة النجمية: Star Network

وهي تشتمل على حاسوب مضيف رئيسي مرتبط بعدد من الحواسيب الأصغر، ينبغي أن تمر كل أنواع الاتصال من خلال الحاسوب المضيف، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن أن يكون هنالك مركز أو مؤسسة مركزية لديها حاسوب مضيف تتوسط مجموعة من المراكز الأخرى التي تمتلك حواسيب أخرى موزعة على شكل نجمة، ويتراسل الحاسوب المركزي بالمركز الرئيسي الذي يمثل نقطة الارتكاز بشكل مباشر مع حاسوب كل مركز مشارك في نظام الشبكة من جهة ومع الشبكات والحواسيب الأخرى الخارجية، من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس فإن الشبكة النجمية تعتمد بشكل كبير على قدرات المعالجة للحاسوب المركزي المضيف منها[1] . والشكل الموالي يوضح الشبكة النجمية.

[1] علاء الدين عبد القادر الجنابي، عامر ابراهيم فنديلجي، مرجع سبق ذكره ، ص:397.

الشكل رقم 3 : الشبكة النجمية

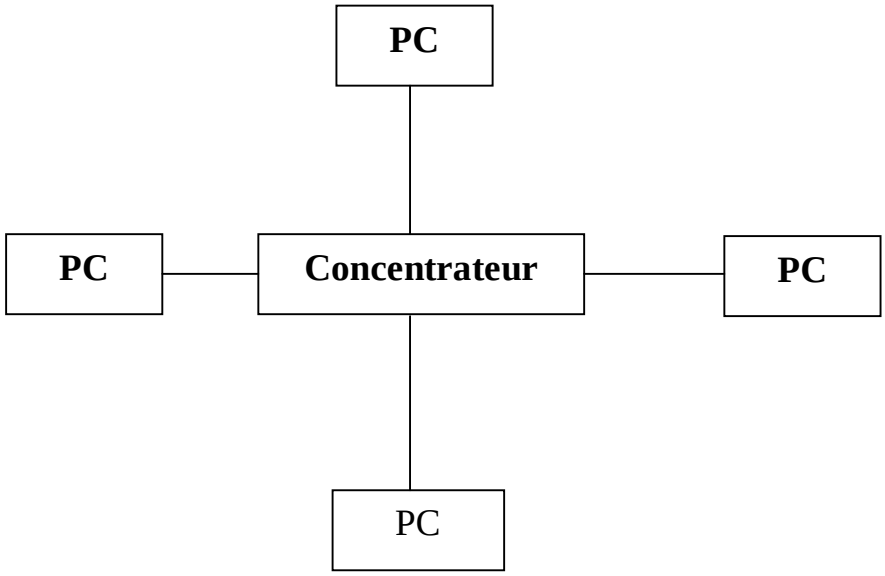

Source: Jean Jacques Meyer, les réseaux, édition o.e.m, paris,2000,P 68.

2-1-2 الشبكة الخطية:Bus Network

تستخدم الشبكة خطا رئيسيا واحدا يمر بين الأجهزة المختلفة المرتبطة بالشبكة.وذلك بواسطة الكابل ذو المصلين أو الكابل المرئي، و جميع الإشارات يتم إرسالها في كلا الاتجاهين إلى شبكة بالكامل مع استخدام برنامج خاص لتحديد ذلك المكون الذي يستقبل كل رسالة ، ليس هناك حاسب مركزي للتحكم في الشبكة، وإذا تعطلت احد هذه الحاسبات في الشبكة فان باقي مكونات الشبكة لا تتأثر، ولكن القناة في هذا النوع من الشبكات يمكن أن يعالج رسالة واحدة فقط في كل مرة لذلك فان الأداء يقل في حالة وجود درجة عالية من المرور في الشبكة .[1] و الشكل التالي يوضح الشبكة الخطية.

[1] ثابت عبد الرحمان، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005،ص: 479.

الشكل رقم 4: الشبكة الخطية

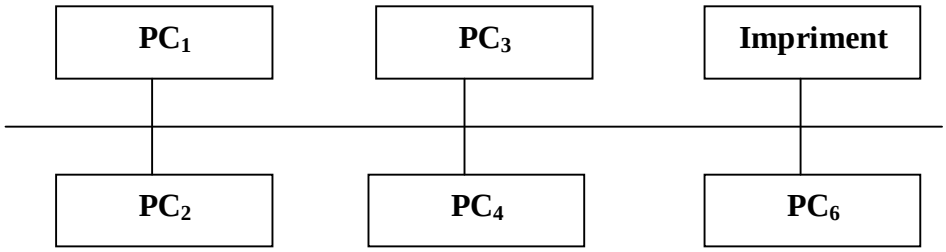

المصدر : ثابت عبد الرحمن، نفس المرجع السابق ، ص 480

2-1-3 الشبكة الحلقية: The Ring Network

في تصميم الشبكات الحلقية فان كل جهاز مرتبط بالجهاز الذي بعده إلى غاية الجهاز الأخير الذي يكون مرتبط بالجهاز الأول.أي تتصل عدة حواسب كل منها بالأخر مباشرة دون وجود حاسوب مركزي وتتخذ هذه الحواسيب شكل حلقة أو دائرة، و تستخدم في المنشآت التي لا تحتاج إلى تحكم مركزي مثل المنظمات العسكرية، وهذه الشبكة ذات موثوقية اكبر من الشبكة النجمية وتعد أكثر تكلفة منها و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم5 : الشبكة الحلقية

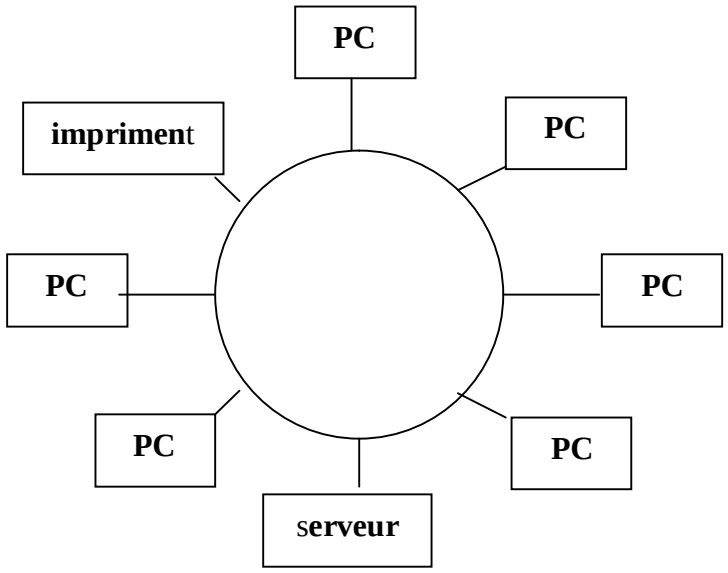

المصدر: ثابت عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 481.

2-2 تصنيف الشبكات حسب المجال الجغرافي:

يمكن تصنيف الشبكات حسب المجال الجغرافي إلى.

- شبكة المناطق المحلية LAN
- شبكة المنطقة الإقليمية MAN
- شبكة المنطقة الواسعة WAN

2-2-1 شبكة المناطق المحلية: LAN

هذا النوع يعد الأكثر شيوعا من شبكات الحاسوب و يغطي مسافات قصيرة و يستخدم لربط طابق في بناية أو بناية كاملة أو مجموعة من البيانات المتقاربة في مجمع معين وعلى شبكة اتصال تتكون من مجموعة حواسيب شخصية مربوطة معا بواسطة خطوط اتصال.[1]

تتراوح سرعة تحويل البيانات من **10** ميغا بايت إلى **100** ميغا بايت حسب نوعية المواصلات و التكنولوجيا المستخدمة في التشبيك ويصل عدد الحواسيب بالشبكة المحلية 1000حاسب.[2]

2-2-2 شبكة المناطق الواسعة WAN

وهي شبكة الاتصالات الممتدة إلى مناطق جغرافية واسعة تبدأ من مئات الأميال إلى القارات و ترتبط أجهزة الحاسوب من خلال خطوط متخصصة و مايكروويف واتصالات عبر الأقمار الصناعية.ويطبق أيضا مع الشبكة الواسعة اسم شبكات نقل البيانات العامة .

---

[1] مزهر شعبان العاني، مرجع سبق ذكره ، ص: 207.

[2] إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 28.

2-2-3 شبكة المناطق الجغرافية MAN

والشبكة تمتد بالعاصمة مثلا و ما جاورها من مدن أي إن الساحة الجغرافية التي تمتد فيها تقع ما بين الشبكة المحلية **LAN** و الشبكة الواسعة **WAN** وبالتالي تكون أسرع من الشبكات الأخرى و اقل ثمنا بسبب المنطقة الجغرافية المحدودة التي تغطيها.[1]

2-3 تصنيف الشبكات حسب استخدمتها في المؤسسات الخاصة

هي شبكات خاصة بالمؤسسة فقط وهناك نوعين أساسيين من هذه الشبكات وهما:

2-3-1 الشبكة الداخلية Intranet

تعرف الشبكة الداخلية أو الانترانت على "أنها شبكة داخلية خاصة بالمؤسسة لكنها تستخدم بروتوكولات الانترنت وكل أدواتها".[2]

فهذه الشبكة صممت لتلبية احتياجات العاملين من المعلومات الداخلية، أو من اجل تبادل البيانات و المعلومات عن عمليات و أنشطة المنظمة التي يتم تنفيذها في مقر الشركة.[3]

وتمتاز شبكة المؤسسة الداخلية بتوفيرها للوقت و السرعة و الاقتصاد في تكاليف الحوسبة، توفير الاستقلالية و المرونة و أخيرا تكوين بنية شبكية متكاملة لإدارة و تنفيذ أنشطة الأعمال و ضمان الانتقال إلى الإدارة الالكترونية و التجارة الالكترونية.

2-3-2 الشبكة الخارجية Extranet

على عكس شبكة الانترانت التي تقوم بتجهيز العاملين في داخل المنظمة باحتياجاتهم من المعلومات فان شبكة الاكسترانت تصمم لتلبية احتياجات المستفدين في خارج المنظمة من المجهزين الزبائن وحملة الأسهم.

---

[1] سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص:166.

[2] Gode Fry darg nguyen, l'entreprise numérique, Economica, paris, France, 2001, p209.

[3] بشير عباس العلاق، تكنولوجيا المعلومت والاتصالات وتطبيقاتها في مجال التجارة النقال، دار وائل للنشر، 2007، ص: 20 .

إذن هي شبكة صممت لتلبية حاجات الناس من المعلومات و متطلبات المنظمة الأخرى الموجودة في بيئة الأعمال . تستخدم تقنيات الحماية و يتطلب الدخول إليها استخدام كلمة المرور. لأن هذه الشبكة غير موجهة إلى الجمهور العام كما هو الحال في شبكة الانترنت.

المطلب الرابع : تكنولوجيا تناقل الاتصالات

إن التقدم الواضح في التكنولوجيا الاتصالات" **السلكية واللاسلكية** " جعل من الممكن نقل المعلومات من أي مكان في العالم إلى أي مكان أخر بفعالية وسرعة عالمية، ولقد أدى التطور في التكنولوجيا الاتصالات بكافة أشكالها إلى نتائج ايجابية وهامة في مجال زيادة إنتاجية و فعالية المؤسسات العامة، وجعل الحياة أكثر سهولة و أكثر إقناعا من بين هذه التكنولوجيات ما يلي:[1]

1/ التلكس " المبرقة " Telex

التلكس هو نظام لنقل الرسائل باستخدام جهاز يسمى المبرقة وقد كانت المبرقة أول جهاز تم استخدامه في إرسال الرسائل بالكهرباء ومعظم رسائل البرق كان يتم إرسالها في وقت من الأوقات بتخصيص شفرة معينة لكل حرف عن طريق مفتاح المبرقة ثم تقوم المبرقة بتحويل النقط (...) و الشرطات(- -) الخاص بالشفرة إلى نبضات كهربائية و إرسالها عبر أسلاك البرقة، وتعرف الشفرة الخاصة بالمبرقة شفرة مورس.

وقد ساعد التقدم في التلكس على زيادة سعة الخط الفردي و سرعة نقل الرسائل و تبادلها العصب الرئيسي للتجارة وأعمال الحكومة والأعمال الحربية .

2/ التليتكس" تبادل النصوص عن بعد" Teletex

يعد نظام تبادل النصوص عن بعد أو ما يسمى بالتليتكس حالة متقدمة على نظام المبرقة أو التلكس و تطويرا لها، حيث إن التليكس يجمع بين عمل التلكس الاعتيادي و عمل نظام معالجة النصوص، الذي

[1] عدنان محمود الطوباسي، ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 111 ، 112.

يعمل بواسطة عمل التلكس الاعتيادي وعمل نظام معالجة النصوص الذي يعمل بواسطة الكاتبة الالكترونية و الشاشة المرئية المثبتة فيها، مع وجود إمكانية لخزن المعلومات المطبوعة، وبذلك يمكن إعداد نص كامل من المعلومات بواسطة الكاتبة ثم قراءته على الشاشة وتعديله قبل إرساله إلى المستقبل أو الجهات المعنية في أي وقت لاحق، ويتميز التليتكس عن التلكس بما يلي :

- سرعة تناقل المعلومات و التراسل وهذه السرعة تعاد ما يقارب 50مرة سرعة التلكس العادي.

- كمية اكبر من الحروف و الرموز المستخدمة في نظام التليتكس بمعدل 307 حرف أو رمز مقارنة مع 47 حرف أو رمزا في نظام التلكس.

- يكون إرسال المعلومات في نظام التليتكس بشكل صفحة متكاملة، وهذا أفضل من نظام الكلمات و الجمل الممغنطة في نظام التلكس.

3/ خطوط الهاتف Téléphone Lines

وتعد من أهم و أكثر معدات الاتصال شيوعا في الاستخدام و الميزة الرئيسية لاستخدام نظام التلفون الصوتي أو التناظري هي الصفة العالمية لتسهيلاتها، إذ تتيح إمكانية استخدام شبكة معقدة وجاهزة من الخطوط . كما يمكن من الاتصال من خلاله مع أي موقع في العالم بسرعة 9600وحدة لكل دقيقة.[1]

و يستخدم التليفون أو الهاتف كوسيلة اتصال بالهواتف الأخرى المنتشرة جغرافيا بطريقتين أساسيتين هما:[2]

3-1 طريقة الاتصال المباشر:

من المتحدث على الهاتف **(a)** إلى متحدث أخر على الهاتف **(b)** سواء كان الهاتفان في نفس المدينة أو متباعدان.

---

[1] محمد عبد حسين آل فرج الطائي، مرجع سبق ذكره ، ص: 171.

[2] عدنان محمود الطوباسي، ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره ، ص : 114.

2-3 طريقة الاتصال غير المباشر:

وذلك عن طريق ربط الخط الهاتفي مع وسيلة أخرى من وسائل الاتصال ونقل المعلومات مثل التلكس و الحواسيب وغيرها.

ويمكن للاتصال الهاتفي المباشر و الغير المباشر أن يكون بشكلين أساسيا هما:

3-2-1الاتصال السلكي : أي عبر الأسلاك الموصلة عبر الهواتف المختلفة وعبر محطات مركزية تنتشر في المدينة أو مؤسسة.

3-2-2 الاتصال اللاسلكي: أي دون الحاجة إلى وجود أسلاك وعن طريق البث و التوصيل للأمواج الدقيقة أو الاتصالات الفضائية عبر الأقمار الصناعية المنتشرة في العالم.

4/ نظام المايكروويف:

وتقوم هذه النظم ببث إشارات راديوية سريعة جدا وتوضع المستلمات فوق أعلى البيانات والأبراج والتلال وقمم الجبال ويمكن رايتها في أنحاء عديدة من البلدان وهي أوساط شائعة لاستخدام في الإرسال بعيد المدى أو شبكات في المدن ذوات المساحات الجغرافية الواسعة. و مشكلة هذه النظم أي إشاراتها يمكن أن تتأثر بالموانع الطبيعية (جبال) أو صناعية (أبنية**).**[1]

5/ الأقمار الصناعية :

واحدة من أوساط تراسل البيانات المهمة، استخدام الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات من أجل النقل المايكرو وفي، وهناك عدد كبير من الأقمار الصناعية للاتصالات من بلدان مختلفة موضوعة في محيط حول الأرض يبعد عنها مسافة تقرب 22 ألف ميل ما يقارب 53 آلف كيلو متر، ويمكن للقمر الصناعي الاتصالي أن ينقل إشارات مايكروويفية بمعدل عدة ملايين في الثانية، و تستخدم كمحطات تبادلية

[1] عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص : 103.

لإشارات الاتصال والى المحطات الأرضية، حيث تقوم المحطات الأرضية ببث الإشارات على بعد ألاف الكيلومترات من المحطة الأولى.[1]

المبحث الرابع: الشبكة الدولية للمعلومات

بالرغم من أن الانترنت تعتبر احد أنواع الشبكات المعلوماتية إلا أننا فضلنا تناولها في مبحث نظرا لأهميتها ودورها الحيوي في الحياة الاجتماعية الثقافية الاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الانترنت :

من الناحية التاريخية بدأت الانترنت كشبكة لوزارة الدفاع الأمريكي وذلك في الستينات لربط العلماء و أساتذة الجامعات حول العالم .

1/ نشأة الانترنت:

يعتبر عام 1969 هو التاريخ الحقيقي لولادة شبكة الانترنت فقد بدأت كشبكة لوكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة والتي كانت إحدى الواكلات المدعمة رسميا من قبل وزارة الدفاع الأمريكية وقد أطلق على الشبكة تسمية أربانت **Arpanet** . وقد بدأت هذه الشبكة عملها في شهر أيلول من العام المذكور من خلال أربع مواقع مشاركة في الشبكة وهي :

جامعة كاليفورنيا في مدينة لونس أنجلس، ستانفورد للأبحاث ، جامعة سنتابربارا و جامعة آوتاه ثم بدأت هذه الشبكة تنمو وتتطور منذ ذلك التاريخ.

وفي عام **1982** أصبح برتوكول النقل و السيطرة و برتوكول الانترنت هما وسيلاتا التعامل مع المعلومات التي توفرها شبكة الانترنت و أطلق عليه اسم ***(TCP/IP)** ليسهل عملية الاتصال و تبادل المعلومات بين الشبكات و حواسيبها المختلفة.

---

[1] عماد عبد الوهاب الصباغ، مرجع سبق ذكره ، ص :103.

وفي عام **1986** تم استخدام بروتوكول جديدا باسم برتوكول نقل الأخبار عبر الشبكات **News Transport Portocol Net Work.** و الذي كرس إلى خدمة جديدة عبر شبكة الانترنت.[1]

إذن شبكة الانترنت هي وليدة للشبكة الأمريكية **Arpanet** وفي تطور آخر أدى إلى التوسع في استخدام شبكة الانترنت في عام 1991، وهذا بقيام جامعة مينوسوتا الأمريكية بانجاز برنامج جديد يمثل تسهيلات جديدة في الوصول إلى المعلومات المخزنة في الشبكة أطلقت عليه اسم **Gopher** و في العام التالي طرحت مؤسسة تعرف باسم سيرن **(Cern)** مشروع الشبكة العنكبوتية عبر العالم والذي يعرف باسم **(world- wide- web)** و اشتهرت باسم **(www)** الذي أصبح من الأدوات والخدمات الواسعة و المهمة في مسيرة الانترنت التاريخية.

ومن ثم دخلت الانترنت إلى كل بيت و مدرسة و مؤسسة و مكتب و أصبحت من الحاجات الضرورية للإنسان مثلها مثل الهاتف الثابت و النقال.

2/ تعريف الانترنت:

تعرف الانترنت بأنها "تجميع لشبكات متصلة فيما بينها لتشكل بذلك شبكة عالمية أكبر."[2]

الانترنت هو عبارة عن " شبكة وحاسبية ضخمة متصلة مع بعضها البعض "[3] . وتعرفها **Matthew Danda** على أنها " مجموعة من الشبكات على مستوى العلمي و بمفهوم ابسط الانترنت هي عبارة عنك شبكة من الحاسبات التي تتواصل مع بعضها البعض باستعمال بروتوكول مشترك ".[4]

إذن الانترنت هي شبكة علمية تربط عدة ألاف من الشبكات و الملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع و الأحجام في العالم و تعتمد الشبكات المكونة لها بالأساس على ما يسمى بروتوكولات نقل الملفات

---

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 180، 181.

* technologies de l'information et la communication / Internet protocol .

[2] Benot Aubect, les technologies de l'information et l'organisation, goétan marin, Québec, canada, 1997, p124.

[3] http:// ar.wikipedia.org/wiki.2011/01/21 تاريخ الاطلاع

[4] Danda matthew, les sécurité sur le web, les ulis, microsoft press, 2001, p11.

(FTP) وهو مختصر (File Transfert Protocole) وهو اللغة المتداولة في الانترنت التي تمكن الحواسيب من الاتصال ببعضها البعض.

ومن هذا التعريف يمكن توضيح الفرق بين الانترنت والانترانت في الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : يوضح أهم الفر وقات بين الانترانت والانترنت

الفروقات	الانترنت	الانترانت
. الملكية	غير مملوكة لأحد	هي ملك للمؤسسة التي تستظيفها
. الوصول	أي شخص يمكنه الوصول إليها	وصول للأشخاص المسموح لهم فقط
. المحتوى	تحتوي على مواضيع و معلومات مختلفة ومتعددة	تحتوي على مواضيع ومعلومات خاصة بالمؤسسة

المصدر: إبراهيم بختي، مرجع سبق ذكره ، ص: 23.

المطلب الثاني: مستلزمات الاتصال مع الانترنت.

أهم مستلزمات الاشتراك بالانترنت والى مواقعها المعلوماتية هو الحصول على الوسيلة المناسبة والقادرة على إيصالك دون عوائق أو مشكلات فتية وتتطلب عملية الاتصال أو الربط بالانترنت ما يلي :

1/ جهاز حاسوب وملحقاته :

أي تعبئة جهاز حاسوب حديث وتكون مواصفاته مقبولة من حيث النوعية، المعالجة وكمية السعة الخزينة، بطاقات الصوت والسماعات وجهاز الميكروفون لدعم الاتصالات الهاتفية والمحادثات المرئية والصوتية.[1]

[1] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره ، ص: 212.

2/ خط هاتفي :

وهو خط الهاتف العادي التقليدي، حيث يتم استخدام أسلاك الشبكة الهاتفية العامة والتي تغطي معظم المناطق بدلا من إنشاء شبكة جديدة مخصصة للاتصال بين الحواسيب، حيث يمكن استخدام الشبكة الهاتفية العامة وما يعززها من نظم الأقمار الصناعية والكابلات البحرية.[1]

3/ حساب اشتراك مع الانترنت:

وهذا يتطلب اختيار مزود الخدمة والاتفاق معه على ارتباطك أو ارتباط مؤسستك، عبر خطه الهاتفي الخارجي، ومن ثم توقيعك عقد حسابات الاشتراك بالشبكة، لان هناك رسم اشتراك بالشبكة وتطبيقاتها، لها تكاليفها المنصوص عليها عبر الشبكة نفسها.

4/ اسم الدخول :

يتعين على مزود الخدمة أو مدير النظام أن يخصص لها اسما يستطيع الحاسوب الذي تريد أن تتصل به أن يتعرف عليك من خلاله .

5/ كلمة المرور:

لا يكفي أن تعرف باسمك إلى الحاسوب الذي يتصل به بل يجب التأكيد على هويتك وذلك من خلال كتابة كلمة خاصة تشتمل على عدد من الرموز أو الحروف المخصصة لك أصلا عند توقيعك عقد الاشتراك بالشبكة مع الجهة المعنية.[2]

6/ جهاز المودم MODEM :

وهو أداة تربط بالحاسوب ليقوم بتحويل البيانات من الشبكة إلى الحاسوب وبالعكس.

---

[1] لمين علوطي، مرجع سبق ذكره ، ص: 33.

[2] عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2007، ص ص: 318 ، 319.

فعندما نقرر شراء جهاز مودم الذي يربط الحاسوب بالهاتف ، فهو يأتي بسرعات ، وكلما زادت السرعة التي يعمل بها المودم ارتفع سعره ، والعكس صحيح ، فكلما كانت سرعة المودم متواضعة انخفض سعره . ويقوم المودم السريع بإنزال البيانات وبرامج النشرة الإلكترونية بسرعة شديدة فتنخفض المدة الزمنية التي تستغرقها المكالمة الهاتفية وتنخفض تكاليفها .[1]

المطلب الثالث : خدمات ومزايا الانترنت

1/ خدمات الانترنت :

هناك خدمات عدة للانترنت من أهمها ما يلي :

1-1 البريد الالكتروني (E-mail)

يعتبر البريد الالكتروني من أهم الخدمات التي تقدمها الانترنت حيث بإمكانك إرسال الرسائل إلى أي شخص وفي أي وقت وبأي مكان عبر العالم وذلك بمجرد أن تعرف عنوان بريده الالكتروني وقد انتشر هذا الاستخدام بسبب قلة تكلفتها إضافة إلى انه بالإمكان إرسال كل أنواع الرسائل المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك يمتاز بسرعته العالية، ومن الجدير بالذكر انه بإمكان كل شخص أو مستخدم للانترنت الحصول على بريد خاص به وله كلمة سرية خاصة به وكل هذا بسعر زهيد وشبه مجاني.[2]

1-2 خدمت تلنت Telnet

هي أداة اتصال شبكية تستخدم للعمل عن بعد ، تسمح هذه الخدمة بالدخول إلى حاسوب أخر وتعمل عليه، غير حاسوبك الخاص، أي تمكنك من استخدام حاسوب بعيد مثل حاسوب الشركة أو الجامعة كما لو كنت حاليا أمام حاسوبك الخاص ، وتقوم بمشاهدة بيانات أعمال وقواعد بيانات الحاسوب الأخرى.[3]

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي ، تكنولوجيا المعلومات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ، ص: 414 .

[2] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره ، ص: 214.

[3] سليم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2006، ص:189.

1-3 خدمة الدردشة Chatting

هي خدمة محادثة عبر شبكة الانترنت الجاري في الزمن الآني فعندما تكتب أنت سطر ما على جهازك الخاص في المنزل ، مثل "صباح الخير يا دكتور سليم' وتضغط على مفتاح الإدخال يظهر هذا السطر على شاشة المشاركة، كما هو ظاهر على شاشتك تماما.

1-4 خدمة بروتوكول نقل الملفات :

يسمح بروتوكول نقل الملفات بالاتصال المؤقت بين حاسبين فبفضل هذه الخدمة يمكن جلب الملفات وتحويلها من حاسب إلى أخر عبر الشبكة العالمية، هذه الملفات عبارة عن تقارير أو بحوث أو برامج، وبالتالي فهذه الخدمة تعتبر وسيلة للتبادل السريع.

1-5 خدمة الشبكة العنكبوتية العالمية (world wide web)

يطلق عليها خدمة "**web**" الكثير من الناس لا يفرقون بين مصطلحي الانترنت والويب فهم يعتقدون على أنهما مصطلح واحد. لكن في الحقيقة هما مصطلحان مترادفان حيث أن الانترنت هو مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معا عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لا سلكية وما إلى ذلك. إما الويب هو مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معا، التي يمكن الوصول إليها من خلال الانترنت.

وتعد خدمة الويب من أهم خدمات الانترنت ويرجع لها الفضل في انتشار الانترنت و الإقبال عليه، حيث ارتبط بالخدمة العديد من المؤسسات العلمية والصناعية والحكومية.فخدمة **www** وسيلة من وسائل الترويج والدعاية و الإعلان على المستوى المحلي و الإقليمي والعالمي.[1]

[1] www. تاريخ الاطلاع 2011/02/02 على الويب

2/ المزايا التي تقدمها الانترنت:

تقدم الانترنت للمشتركين فيها عدة مزايا أهمها :

- السرعة في الاتصال
- السرية في الاتصالات عند استعمال التشفير
- إمكانية توزيع نفس الرسالة إلى عدد من الصناديق البريدية الالكترونية دفعة واحدة.
- الاشتراك في الندوات والمؤتمرات الالكترونية
- الحصول على البحوث الحديثة بمختلف أنواعها
- الاتصال المباشر بالباحثين والعلماء في جميع التخصصات
- التعلم عن بعد بواسطة الانترنت.
- الحصول على وثائق رسمية دون التنقل إلى الإدارة. وبالتالي تخفيض تكاليف النقل وربح الوقت.

المطلب الرابع: مستقبل شبكة الانترنت:

رغم النجاح الهائل الذي حققه الجيل الحالي من الانترنت (الجيل الأول) إلا أن البطء في نقل المعلومات لا يزال هو المشكلة الكبيرة التي تقف عائقا أمام العديد من التطبيقات. وكان لابد من اعتماد خطوط أسرع من الخطوط الهاتفية و تتمتع بعرض حزمة اكبر مثل الألياف الضوئية و كوابل البث التلفزيوني و الأقمار الصناعية.

وهناك العديد من الأبحاث الرامية إلى حل مشكلة البطء، وتمخض عنها عدة مشاريع يمكن تقسيمها إلى جلين من أجيال الانترنت هما :[1]

الجيل الثاني والجيل الثالث.

[1] سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، التجارة الالكترونية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 101- 102.

1/ الجيل الثاني:

يتمثل في الانترنت 2 و انترنت الجيل المقبل

1-1 الإنترنت 2

وهي مشروع طموح يهدف إلى تطوير شبكات حاسوب تنقل المعلومات بسرعة عالية وقد أطلق هذا المشروع عام**1999** تحت رعاية

The university corporation for advanced internet devlopement و يعمل حاليا أكثر من **170** جامعة على تطوير و تنفيذ ما تتطلبه **الانترنت2** من تطبيقات وتقنيات شبكية متقدمة، وذلك بالاشتراك مع الحكومة الأمريكية و مع أكثر من **60** شركة رائدة عالميا في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

والجدير بالذكر أن **الانترنت 2** ليست منفصلة على الإنترنت ولن تكون بديلا عنها و إنما هي تعتبر العمود الفقري **للانترنت2**.

وهدف **الانترنت2** هو وضع وسيلة اتصال سريعة وفعالة بقصد استغلاله في البحث. التطوير التكنولوجي، التعلم عن بعد والعمل الجماعي .

1-2 انترنت الجيل المقبل « NGI » The Next Génération Internet

التي انطلقت في الأول من أول أكتوبر 1997 بمبادرة تشترك فيها عدة هيئات و مؤسسات سعيا لمضاعفة السرعة الحالية للانترنت من **100** إلى **1000** مرة ولا يجاد تقنيات تشبيك أقوى كثيرا من تلك الموجودة حاليا على الانترنت.

وبخلاف ما عليه الحال في مشروع **انترنت2** الذي تقوده الجامعات فان الحكومة الأمريكية هي التي تقود و تمول مشروع انترنت **الجيل المقبل(NGI)** وعلى كل حال فان المشروعين يتقدمان بشكل متواز ويكمل كل منهما الأخر.

2/ الجيل الثالث :

الجيل الثالث للانترنت مازال قيد الأبحاث ومن المتوقع له أن يدعم جميع المزايا ولاسيما تلك التي تتطلب سرعة عالية جدا ومن ابرز المشاريع المقدمة شبكة **Canet3** وشبكة **Supernet** ويدعم هذا الجيل ميزتين مهمتين هما : [1]

- استخدام تقنية **dwdm** وهي تقنية تستخدم للألياف الضوئية في الإرسال بسرعة تصل إلى400 ميغابت ثانية ،مما يسرع نقل الصوت و الفيديو بدرجة هائلة.

- استغلال الألياف المعتمة في التحويل والتوجيه وفي حقيقة الأمر فان الألياف المعتمة هي مصطلح يتعلق بالألياف الضوئية وهو يعبر عما تنطوي عليه البني التحتية المستندة إلى الألياف الضوئية من قدرات لم يتم استخدامها حتى الآن .

[1] سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، مرجع سبق ذكره ، ص : 106.

خلاصة الفصل

في ظل التوجه العالمي نحو اقتصاديات المعلومات التي تعتمد بشكل أساسي على تلك التقنيات الحديثة في إنتاج واستخدام المعرفة بهدف تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية وكذا استثمار الموارد المختلفة المتاحة للدولة . كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة بقاء وأداة تطور لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة في عالم مفتوح يعتمد على القدرة التنافسية كمعيار للتقدم والتطور والازدهار.

فالتطور السريع في وسائل تكنولوجيا الاتصالات بأشكالها المختلفة جعلت عملية نقل وتبادل المعلومات والبيانات من أي مكان في العالم إلى مكان أخر عملية سهلة وتتم بسرعة وتعتبر هذه التكنولوجيا وسيلة لتخفيض التكاليف وزيادة السهولة في معالجة البيانات وتحسين جودة وأداء خدمات المؤسسات الإدارية.

وتوفر شبكة الانترنت والشبكات الأخرى مناخ اتصالي مناسب في شتى المجالات وهدف هذه الشبكات هو إيصال المعلومات في وقت قياسي وبدون انقطاع .

وسوف نرى تطبيقات هذه التكنولوجيا وتأثيرها في المؤسسات الإدارية في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الجهات العامة

تمهيد :

تعيش أمتنا في عصر يتميز بتطور سريع جدا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع ازدياد في المنافسة وقلة في الموارد،مما يتحتم على الإدارة أن تعتمد على هذه التقنيات لتحقيقات أهدافها وضمان استمرارها وهذا ما يستدعي تغيير المفاهيم السائدة عن العمل الإداري و إدارة المؤسسات العامة أو الخاصة.

ويتضمن التطبيق العملي للإدارة الإلكترونية عدة محاور أساسية تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول ، وتتدرج هذه الأهداف تبعا لدرجة تقدمها من الناحية التكنولوجيا والاقتصادية ومستوى وعي وثقافة مواطنيها إلى الأهداف السياسية بداية من نشر المعلومات وتقديم الخدمات الإلكترونية على شبكة الانترنت مثل تغيير المؤسسات الإدارية الحكومية ذاتها من الداخل بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية . وهذا ما يمكن تفصيله وفق هذا الفصل ، حيث تم تقسيمه إلى خمسة مباحث هي :

المبحث الأول : ماهـــــية الأداء

المبحث الثاني : تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المؤسسات الإدارية

المبحث الثالث: الإدارة الالكـــــترونية

المبحث الرابع : نظم الإدارة الإلكـــترونية

المبحث الخامس : الإدارة المحلية الإلكترونية وتجارب بعض الدول في العالم

المبحث الأول : ماهية الأداء

أن زيادة وتحسين مستوى الأداء للجماعات المحلية مرورا بتطوير وتنمية الأداء للأفراد العاملين بمختلف الفروع الإدارية والتنظيمية يكون إما بإضافة كيانات تسيير جديدة تأخذ بأساليب الإدارة والتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإما بزيادة الانتفاع بالموارد المتاحة أو بكليهما معا ، فأهمية الجماعات المحلية ودرجة تقدمها تقاس بمقدرتها على رفع مستوى الأداء لمختلف فروعها الخدماتية .

ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف الأداء وتقييمه، فوائد وأهمية تقييم الأداء .

المطلب الأول : تعريف الأداء وتقييمه

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسة الإدارية بشكل عام ، ويكاد أن يمثل الظاهرة الشمولية لمجمل فروع وحقول المعرفة الإدارية، فالأداء يمثل القاسم المشترك لجميع الجهود التي تبذلها الإدارة والعاملين .

1/ تعريف الأداء

ويعرف الأداء بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها". [1]

ويركز هذا التعريف للأداء على السبل التي توصل المؤسسة إلى غاياتها وأهدافها،متمثلة بالطرق و الصيغ التي تعتمدها في استغلال الموارد المتاحة،ومدى نجاح المؤسسة في هذا الاستغلال.

ويعرف كذلك الأداء أنه دالة لكافة أنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها.[2]

وفق هذا التعريف فإن الأداء يعكس نجاح أو فشل المنظمة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها .

---

[1] فلاح حسن عداي الحسيني،الإدارة الإستراتجية،دار وائل للنشر، عمان,2000،ص231.

[2] وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالبي ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009ص 39 .

- الأداء جهد يهدف إلى تحقيق أهداف الوظيفة ومن ثم أهداف المنظمة ككل .[1]

الأداء كثيرا ما يعبر عنه أو يقرن بمصطلحين هما:الكفاءة والفعالية،لأنهما يمثلان إما قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وإما القدرة على الحصول على اكبر قدر من المخـــرجات من خلال المدخـــلات المتاحة ، فالأداء يتجسد بمستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة.

الكفاءة: الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج [2]، أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة .

الفعالية : محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية هذا"لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة .[3]

2/ تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء على أنه محصلة النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها مع الأهداف التي تم تسطيرها مسبقا أو الأهداف الموضوعة.[4]

وعملية تقييم الأداء تعد من الأدوات الجوهرية في قياس كافة العوامل و الجوانب المرتبطة بالأداء الفعال لإبراز مدى مساهمة الفرد في الإنتاجية وهي تتضـــــمن سلسلة من الخطوات أو الإجراءات المصممة للوصول إلى قياس أداء كل فرد في المنظمة .[5]

بناءا على ما جاء من التعاريف يمكن القول بأن تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة في تقديم خدماتها للمواطنين وهذا في فهم حاجاتهم ورغباتهم .

---

[1] بومدين يوسف ، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز ، مجلة الباحث ، العدد05 / 2007 ، ص 33 .

[2] عبد السلام أبو قحف ، أساسيات التنظيم والإدارة ، دار المعرفة ، عمان طبعة 2001 ، ص 24 .

[3] سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ' 2004، ص 201 .

[4] Marie Treasanini , Evaluer les Compétences , éditions EMS Management et Société Colombelles , 2004 ,p18 .

[5] سهلية محمد عباس ، إدارة الموارد البشرية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007 ، ص 242 .

المطلب الثاني:فوائد وأهمية تقييم الأداء

تعتبر مـــعدلات الأداء من وجهة نظر الرقابة الإدارية مفيدة وذات أهمية في إظهار فاعلية العمليات وتسليط الضوء على مواطن المشكلات التي هي بحاجة إلى إجراء تصحيحي وفيما يلي فوائد وأهمية تقييم الأداء .

1/ فوائد تقييم الأداء

يمكن تلخيص فوائد تقييم الأداء في النقاط الآتية:

- يعتبر تقييم الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة و الضبط.

- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القــوة و الضعف في المنظمة.

- كما أنه يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة. سواء للتطوير أو الاستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية مثل: شــراء ماكينات أو آلات جديدة .

- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة. ويعد من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط [1].

بالنسبة للجماعات المحلية فعملية تقييم الأداء تفيد نتائجها في تحسين مستوى أدائها عند اكتشافها للحالات التالية :

- رداءة الخدمات المقدمة للمواطنين

- البطء في تقديم الخدمات ومعالجة مختلف القضايا المطروحة على الهيئات الحكومية

- ضعف أو قلة المصادر التمويلية لمختلف المشاريع التنموية .

- وجود انفصال بين العاملين والإدارة

[1] .Dennis Molho, la performance globale de l'entreprise, édition d'organisation, Paris- France 2003 ; P 226.

- عدم القدرة على تلبية كل المتطلبات الشعبية
- كثرة غياب العاملين بالإدارات والمصالح
- زيادة معدلات الشكاوي من المواطنين
- وجود عوائق بيئية خارجية (البطالة ، الفقر ، الأمية ...إلخ)

2/ أهمية تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء عملية ضرورية لا غنى عنها لأية منظمة تسعى للتطور والتميز في الأداء ، فيترتب على تقييم الأداء قرارات كثيرة فمن خلال نتائج تقييم الأداء تستطيع الإدارة الحكم على: [1]

تثبت العاملين في العمل ، واستحقاقهم للترقية ، مدى نجاح سياسة الاختيار إذ أن التقييم يفحص ما إذا كان الشخص المناسب مكلفا بالوظيفة التي تتفق مع ميوله و قدراته و تتناسب مع مؤهلاته وتنسجم مع مستوى طموحه، مدى صلاحية برامج التدريب أي مدى استجابتها للحاجة إلى التدريب، ومدى فعالية هذه البرامج وتنمية مهارات العاملين وزرع القيم الثقافية المناسبة.

ويعتمد تقييم الأداء كمدخل لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد، وتوفير الوسائل التي تساعد المديرين في توجيه وتطوير أداء الأفراد والتخطيط المستقبلي للعمل وتنمية المهارات والقدرات والعلاقات بين مختلف مستويات اتخاذ القرار من ناحية، والعاملين من ناحية أخرى .

المطلب الثالث : معايير ومؤشرات قياس الأداء

إن تحديد معايير تقييم الأداء أمر ضروري لنجاح نظام تقييم الأداء ودور المشرف في تولي حل المشكلات التي تعيق تحسين الأداء وفيما يلي معاييرومؤشرات تقييم الأداء.

[1] محمد قاسم الربوتي ، الوجيز في إدارة الموارد البشرية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 187.

1/ معايير تقييم الأداء

يقصد بمعايير الأداء الأساس الذي ينسب إليه الفرد و بالتالي يقارن به للحكم عليه ، أو هي المستويات التي يعتبر فيها الأداء جيدا ومرضيا .وتحديد هده المعايير أمر ضروري لنجاح عملية تقييم الأداء . [1]

1-1 وضع توقعات الأداء :

تعد هده الخطوة أولى خطوات عملية تقييم أداء العاملين ، حيث يتم التعاون فيها بين المنظمة و العاملين على وضع توقعات الأداء و بالتالي الاتفاق فيما بينهم حول وصف المهام والنتائج التي ينبغي تحقيقها .

1-2 مرحلة مراقبة التقدم في الأداء :

تأتي هده المرحلة ضمن إطار التعرف على الكيفية التي يعمل بها الفرد العامل و قياسا إلى المعايير الموضوعة مسبقا ، من خلال ذلك يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية ، حيث يتم توفير المعلومات عن كيفية إنجاز العمل و إمكانية تنفيذه بشكل أفضل . ويجب لزوم المراقبة لما لها من أثر فعال ودور بارز في تصحيح الانحرافات التي قد تحدث في العمل.

1-3 تقييم الأداء:

بمقتضى هده المرحلة يتم تقييم أداء جميع العاملين في المنظمة والتعرف على مستويات الأداء و التي يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

1-4 التغذية العكسية :

يحتاج كل فرد عامل إلى معرفة مستوى أدائه ومستوى العمل الذي يزاوله لكي يتمكن من معرفة درجة تقدمه في أدائه لعمله ، وأن التغذية العكسية ضرورية لأنها تنفع الفرد في معرفة كيفية أدائه المستقبلي

[1] خالد عبد الرحيم مطر الهيتي ، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي ، دار وائل للنشر ، عمان ، طبعة 2003، ص ص :205-206

لكي تكون التغذية العكسية نافعة ومفيدة لابد أن يفهمها الفرد العامل أي استيعاب المعلومات التي تحملها إليه التغذية العكسية .

1-5 اتخاذ القرارات الإدارية :

والقرارات الإدارية كثيرة ومتعددة فمنها ما يرتبط بالترقية، النقل، التعيين والفصل ، تغيير التجهيزات .

1-6 وضع خطط تطوير الأداء :

تأتي هذه الخطوة لتمثيل المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء حيث بموجبها يتم وضع الخطط التطويرية التي من شأنها أن تنعكس و بشكل إيجابي على تقييم الأداء .

فإذا نظرنا إلى الإدارات التي يكون كل ما يعنيها التطوير الدائم للأداء، فهي تهتم بتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها وكذا نشر الأفكار والمفاهيم الجديدة وخلق بيئة جديدة يتم فيها تشجيع الإبداع والابتكار. ويطبق هذا على كل الإدارات التابعة للجماعات المحلية الذي يعتبر بمثابة قيمة جوهرية ليس عن طريق النصح بل عن طريق الخطوات العملية لتحقيق التطوير.

2/ مؤشرات قياس الأداء

يمكن تقسيم مؤشرات الأداء إلى أربع مجموعات أساسية هي : [1]

2-1 مؤشرات تتعلق **بفعالية efficacité** تحقيق الأهداف والتي تعمل المنظمات الحكومية على تطويرها حسب احتياجات المجتمع .

2-2 مؤشرات تتعلق **بكفاءة efficience** باستخدام الموارد المعتمدة وتتضمن هذه المجموعة نسبة التكاليف الإجمالية إلى بعض المخرجات المحددة والتي يقدمها التنظيم المعني .

2-3 مؤشرات تتعلق **بإنتاجية productivité** وحدات التنظيم ويكون ذلك عن طريق العلاقة النسبية بين مخرجات تلك الوحدات ومدخلاتها.

---

[1] رفاع شريفة ، نحوى إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية في الدول النامية نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الإدارة العمومية الحديثة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ، ص: 188 .

4-2 مؤشرات تتعلق بمستوى **جودة الخدمات qualité** المنجزة في التنظيم ، معتمدين في ذلك على الأبعاد الأساسية التي تتكون منها جودة الخدمة المقدمة من طرف الجماعات المحلية .

إذن المنطق الرئيسي من وراء قياس الأداء المؤسسي ، يستهدف قياس النتائج المحققة من تنفيذ الأعمال ومقارنة النتائج بالأهداف المبرمجة من قبل ، وذلك للتأكد من كفاءة التنفيذ والوقوف على الصعوبات التي تواجه الإدارة ، والتوصية بكيفية إزالتها تفاديا للأخطاء مستقبلا . كما تستهدف أيضا تحديد المسؤوليات عما تم تنفيذه فردا أو إدارة أوعوا مل خارجية . وهذا من أجل محاولة الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للمجتمع ، عن طرق الحد من الإسراف ، وتقديم الخدمة بأقل تكلفة ممكنة .

المبحث الثاني : تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المؤسسات الإدارية

لقد غيرت الثورة الرقمية المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المفاهيم الإدارية الحديثة، فنجد أن معظم دول التكنولوجيات المتطورة ، خاصة المنظمات الإدارية التي لها علاقة بتقديم الخدمات للمواطنين و ذلك بدرجة متفاوتة بالنظر إلى درجة تطور تلك الدول ، مدى حداثة جهازها الإداري واستخدامه للتكنولوجيا المتطورة .

المطلب الأول: مظاهر تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المؤسسات الإدارية

إن تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كان له انعكاس كبير على المنظمات الإدارية وأعمالها وأنشطتها المختلفة ولعل أهم هذه التطورات تتمثل فيما يلي:[1]

إنشاء شبكات المعلومات في المؤسسات الإدارية ، فلم يعد الاستخدام فرديا لهذه الأجهزة بل قد أصبح بمثابة عمل جماعي، وقد أسهم ذلك في توجه هذه المؤسسات نحو تنمية العمل الجماعي و التنظيم على أساس فرق العمل المتصلة وتأكيد التوجه نحو التنظيم والإدارة على أساس العمليات. و التحولات الكبرى

[1]- عامر إبراهيم قنديلجي عبد الستار العلي، غسان العمري،المدخل إلى إدارة المعرفة، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2006، ص ص: 134 ، 135.

في تطبيق تكنولوجيا المعلومات التي لم تعد قاصرة على تطبيقات منعزلة في مجالات المؤسسات الإدارية المختلفة مثل الحاسبات.الشؤون المالية و شؤون الأفراد، والتي تحولت إلى نظم مترابطة من خلال قواعد بيانات مركزية و مشتركة ، يمكن للعاملين في مختلف المجالات التعامل معها مباشرة وذلك من خلال تطور تكنولوجيا نظم المشروعات والتي تمثل العمود الفقري للمنظمة الجديدة المتميزة بالانفتاح و الترابط، حيث تتيح هذه النظم التعامل عبر التقسيمات التنظيمية المتعددة توفر المعلومات الكترونيا، و تتيح على مستوى المؤسسة المساعدة في اتخاذ القرارات.

ففي ضوء الأوضاع الجديدة التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تأثيرها على الإدارة.بدأ تيار فكري جديد ينسجم مع عصر التكنولوجيا (المنظمات الحديثة) تختلف عن المنظمات التقليدية.

وعلى العموم فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي التي جعلت المنظمات الرقمية الالكترونية ممكنة الوجود والنجاح لأنها تمكنها من التنسيق و السيطرة وكذلك جمع وتحليل اكبر كميات من المعلومات بشكل سريع جدا و بمنتهى الدقة في كل أرجاء العالم فهذه التكنولوجيات تقدم التسهيلات المناسبة للمنظمات الالكترونية خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالتعامل على المستوى العالمي.

بالإضافة فتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أصبحت تحقق مستويات غير مسبوقة من الانجازات وذلك من خلال تجسيد الملامح الآتية في المنظمات الإدارية المعاصرة.[1]

1/ فرق الأعمال عالية الأداء:

إن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تضمن تواصل فرق الأعمال التي قد تضم أفراد ينتمون إلى إدارات مختلفة و لكن تترابط أعمالهم و يحتاجون إلى تبادل المعلومات بسرعة ، بما يساعدهم على تحقيق النتائج والأهداف من خلال عملهم المشترك، فليس بالضرورة أن يكون أفراد الفريق يعملون بنفس

[1] علي السلمي،خواطر في الإدارة المعاصرة،القاهرة ، دار غريب للنشر ، 2001 ، ص ص : 317 ،318.

الإدارة و لكن الأهم على فرق الأعمال التي تعبر عن تسلسل النشاطات و ترابطها في عمليات متكاملة تؤدي إلى تحقيق نتائج محددة وكاملة.

ففي ظل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحول التنظيم من الشكل الهرمي التقليدي إلى التنظيم المفتوح المترابط القائم على تعاون و تكامل فرق عمل من مجالات تخصص مختلفة حيث كل فريق يعتمد على الفرق الأخرى للحصول على المعلومات.

ومن أهم نتائج ذلك توفير الوقت، تحسين استخدام الطاقات الإنتاجية، سرعة الاستعجال لطلبات المواطنين، الدقة في التنفيذ واكتساب الميزات التنافسية.

2 / التنظـــيم المترابط:

إن المنظمات التي تتعامل مع التطبيقات المنعزلة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، تعاني من افتقار الترابط والتكامل بين أجزائها وهذا ما يرفع من تكلفة الأداء ويتسبب في طول الوقت المستغرق ، للوصول إلى النتائج التي تحتاج لتكاملها إلى مدخلات من التطبيقات المختلفة، و غالبا ما تستخدم تلك التطبيقات المتعددة تكنولوجيا غير متوافقة و تتطلب مقومات و برامج مختلفة عن بعضها البعض، كما أن هذه التطبيقات المنعزلة تعاني من مشكلة التكرار.

وتسعى تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنظمات المترابطة إلى تحقيق الربط بين المكونات الرئيسية للمنظمة والتي تتمثل في الموارد البشرية والموارد المادية.

فالتنظيم المترابط يتمتع بميزة التدفق المرن للمعلومات بين قطاعاته و سهولة وصولها إلى مستخدميها في الوقت المناسب ومن ثم يصبح اتخاذ القرارات أسرع وأفضل[1].

[1] على السلمي، مرجع سبق ذكره ، ص: 320.

3/ التنظـــيم الممـــتد:

الفكرة الأساسية في التنظيم الممتد هي استيعاب الأطراف الخارجيين واعتبارهم جزء من التنظيم وتسيير تعاملهم مباشرة دون الحاجة إلى توسيط عناصر من داخل التنظيم وذلك وفق التصورات التالية:

3-1 الترابط مع العملاء:

حيث يمكن للعميل من خلال استخدام الحاسوب في نقطة البيع مثلا أن يدخل طلباته ومواصفات السلعة أو الخدمة التي يريدها، فيتم الآن ربط العملاء الكبار مباشرة مع المنظمات التي يتعاملون معها مثل شركات الطيران ووكالات السفر، حيث يحصل العميل على كافة الخدمات دون أن يغادر مكتبه و دون الحاجة إلى اتصالات بشرية.

3-2 الترابط مع الموردين:

حيث يتم ضبط نظم الشراء و التوريد في المنظمة الكترونيا مع نظم تخطيط الإنتاج والبيع لدى المورد ومن ثم تجرى عملية تبادل المعلومات بين الطرفين ويجرى التوريد مباشرة، و قد أسهمت هذه التكنولوجيا في سرعة التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج.[1]

المطلب الثاني: تأثير الإنترنت على أعمال الإدارة

الإدارة اليوم تواجه تحديات جذرية بفعل تصاعد الموجة القوية للانترنت وخدمات الويب بكل خصائصها المميزة.

1/ مكانة الانترنت في الإدارة:

إن مكانة الانترنت في الإدارة تشهد تجاذبا شديدا بين رأيين مختلفين:[2]

[1] على السلمي، مرجع سبق ذكر، ص : 322

[2] نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية، الإستراتيجية، الوظائف، المشكلات، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004، ص ص : 198،199

الرأي الأول:

أصحاب هذا الرأي يجزمون على أن الانترنت ليست سوى أداة أو وسيلة من وسائل الإدارة، فهي مجرد تكنولوجيا لابد من إدارتها بطريقة تضمن تحقيق أهداف المنظمة، و يمكن أن نلاحظ ذلك في دعوة بيتر دراكر **P. DRUCKER** على اعتبار الانترنت مجرد تكنولوجيا و دعوة ميشل بورتر **M..PORTER** الذي يرى بان الانترنت لم تأتي بتحولات عميقة تبرر تأثيره على الأعمال إذا لم يأتي بقواعد جديدة للمنافسة فلازالت القواعد القديمة هي التي تتحكم باللعبة.

الرأي الثاني:

يؤمن أصحاب هذا الرأي أن التكنولوجيا أصبحت تقود كل شيء بما في ذلك الإدارة و مبادئها ووظائفها وان الانترنت التي تقوم على التشبيك الفائق أخذت تضع الهرمية وهي المبدأ الأساسي الذي قامت عليه قوة الإدارة والتسلسل التنظيمي وهذا المبدأ أصبح موقع شك عميق سواء في توزيع السلطة الإدارية أو الاتصالات، كما أن إنشاء القيمة على أساس النشاط الافتراضي اخذ يبرز حقيقة أن القيمة يمكن إنشاؤها عبر الاتصال عن بعد كما أن المنظمات التقليدية القائمة على النشاط المادي وجدت نفسها بحاجة كبيرة إلى العمل في فضاء تنافسي جديد فانشات مواقع الويب الخاصة بها.

وبين **هذين الرأيين** فإن الكثير من المختصين يجزمون على أهمية الموازنة بين الرأيين وذلك بالتأكيد على أن الانترنت تمارس دورا في إغناء الرؤية الإدارية من اجل تطوير الأعمال و القدرات الجهوية للمنظمة فهي بشبكتها الواسعة و سرعتها الفائقة تقوم بزيادة الكفاءة التشغيلية لهذه الأعمال وقد أثار " انترني تجان" **A.TJAN** إلى أهمية التوازن في طرح مسالة الانترنت و التركيز على مساهمتها في الأعمال الجهوية للمنظمة و جعلها أكثر كفاءة.

كما أن ميشال بورتر **M.PORTER** رغم انتقاده للآثار السلبية للانترنت فانه يؤكد على آثارها الايجابية على جميع المكونات الرئيسية والأنشطة الإدارية. والنظر إلى المجالات التي يتم فيها الأنشطة

الافتراضية والأنشطة المادية و المجالات التي تكون الاستفادة من الانترنت كبيرة. وأن الخبرة الإدارية الطويلة تقدم مفاهيم و ممارسات كثيرة و فعالة في تحقيق ذلك في ظل النظرة المتوازنة للعلاقة بين الإدارة و الانترنت.

2/ سمات العمل على الانترنيت:

إن العمل على الانترنت يختلف عن العمل التقليدي وهو يتميز بعدة خصائص منها:[1]

2-1 انه عمل فردي: بمعنى أن الموظف الذي يعمل على الشبكة يعمل بشكل منفرد من خلال حاسوبه منعزلا عن غيره.

2-2 انه عمل منتشر وموزع: فيمكن للموظف أن يقوم بعمله من منزله لأية منظمة وفي أي موقع وهذا يوزع قدرات المنظمة جغرافيا وعلى نطاق منتشر وموزع بشكل متباعد على الشبكة.

2-3 انه عمل آني: بفضل سرعة الاتصالات فان المهام المطلوبة أو الخدمات المقدمة يتم انجازها آنيا، وبسرعة فائقة عكس ما كان يحدث في الإدارة التقليدية.

2-4 انه عمل تفاعلي زبوني: فالعمل على الانترنت هو عمل تفاعلي بدرجة عالية مع العملاء والزبائن فيتسم بأنه مفتوح.

2-5 أنه عمل قابل للتحول ببساطة إلى الخدمة الذاتية: الانترنت تقوم على الخدمة الرقمية التي تكون قابلة للتحول إلى خدمة ذاتية من خلال البرمجيات المستخدمة في موقع المنظمة.

2-6 أنه عمل مقتدر ومتمكن إداريا: إن كل الخصائص السابقة تتطلب نمطا من الموظفين والمهنيين الذين يكونون مقتدرين وعارفين بالتكنولوجيا الرقمية و متمكنين بالصلاحيات الإدارية أو حرية التصرف التي تجعلهم قادرين على الاستجابة الآنية دون الرجوع إلى الإدارة لأخذ التعليمات والأوامر خاصة مع العملاء في الطرف الآخر والذين لا يستطيعون الانتظار.

[1] نجم جود نجم، مرجع سبق ذكر، ص ص :151، 152

المطلب الثالث: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية:

لقد شهدت الإدارة منذ نهاية القرن **19** و حتى نهاية القرن **20** تحولات وتحديات عميقة وواسعة سواء على مستوى الفكر الإداري ، ومدارس الإدارة أو على مستوى الممارسة والتطبيقات الإدارية حيث استطاعت الإدارة أن تمثل هذه التحديات وتتطور معها بطريقة حققت معها نضوجا متصاعدا تتجسد في زيادة فاعلية العملية الإدارية وكفاءتها.

1/ خطوات سير العمل في الإدارة التقليدية:

الإدارة التقليدية هي تلك الإدارة التي يتم تنفيذ أعمالها بالمعاملات الورقية، كما هو متعارف عليه وهذا يتطلب وجود مستودع كبير لحفظ المعاملات الورقية في ملفات ومجلدات ومكاتب.[1]

وخطوات سير العمل فيتم على سبيل المثال كما يلي:

* الموظف الذي يرغب في طلب إجازة عليه أن يقوم بالأعمال التالية:

- الحصول على نموذج طلب الإجازة.
- تحويل النموذج إلى معاملة وذلك بتعبئة البيانات.
- إرسال المعاملة إلى مدير القسم.
- موافقة مدير القسم وإرسالها إلى مدير الإدارة.
- موافقة مدير الإدارة وإرسالها إلى مدير شؤون الموظفين.
- موافقة مدير شؤون الموظفين وإرسالها إلى الموظف المختص بالإجازات.
- حفظ المعاملة في ملفات خاصة بها.

هذه سبع خطوات لتنفيذ عملية إدارية واحدة من أبسط العمليات الإدارية، ففي حالة ضياع المعاملة في أي مرحلة من مراحل تنقلها فان هذا يؤثر على إنتاجية العمل، ولنا أن نتخيل أن عشرات أو مئات

[1] محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص: 24

العمليات الإدارية تتم في اليوم الواحد، بل أن بعض الموظفين يتعمد الاحتفاظ بالمعاملة في مكتبه إلى اجل غير مسمى ويقول كلمته المعروفة ارجع غدا أو بعد أسبوع أو بعد شهر وهذا الواقع في معظم الإدارات.

وهناك مجموعة من السلبيات في الإدارة التقليدية منها :

- تلف بعض المعاملات الورقية بسبب التقادم
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من هذه المعاملات
- التكاليف الباهظة لصيانة المعاملات الورقية وإصلاح التالف منها.
- إمكانية ضياع بعض المعاملات سهوا أو تعمدا
- توفير غرف كبيرة لحفظ المعاملات الورقية.

2 / متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية:

إن تطبيق الإدارة الالكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات هي:[1]

2-1 البنية التحتية:

إن الإدارة الالكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

[1] / www. Abahe.co.uk تاريخ الإطلاع 2011/02/02

2-2 توافر الوسائل الالكترونية

الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة وغيرها من الأجهزة التي تمكنها من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

2-3 توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت:

وشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من اجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في اقل جهد واقصر وقت واقل كلفة ممكنة.

2-4 التدريب وبناء القدرات :

وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الالكترونية بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، ضف إلى هذا انه يجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين.

2-5 وجود التشريعات والنصوص القانونية :

التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

2-6 توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية:

على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لمالها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد.

بالإضافة إلى هذه العناصر يجب توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الالكترونية مع ثقافة جميع المواطنين.

المطلب الرابع: مراحل الانتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية

إن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة الالكترونية مع استغلال امثل للوقت و المال والجهد هو بتقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الالكترونية إلى ثلاث مراحل على أن يتم ذلك بعد القيام بإصلاح إداري شامل وتام للنظام الإداري التقليدي وعلى العموم هناك 3 مراحل هي:[1]

1/ مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:

وفي هذه المرحلة يتم تفصيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها في الوقت الذي يتم البدء فيه أيضا وبشكل متوازي بتنفيذ الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه من يملك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك الاضطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات واحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الالكترونية.

2/ مرحلة الفاكس والهاتف الفاعل:

وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المرحلة الأولى والمرحلة التي ستأتي فيما بعد وفي هذه المرحلة يتم تفعيل تكنولوجيا الفاكس والهاتف بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل وخدمة معقولة التكلفة يستفيد منه في الاستفسار عن الإجراءات والشروط لانجاز أي معاملة بشكل سهل وبدون مشاكل وبحيث انه يستطيع استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستمارات.

---

[1] / www. Abahe.co.uk تاريخ الإطلاع 2011/02/02

3/ مرحلة الإدارة الالكترونية الفاعلة:

وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية قد وصل إلى مستوى حوالي 25-30% من عدد السكان، وتوفرت الحواسب سواء بشكل شخصي أو بواسطة الأكشاك أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة مما يسمح لجميع فئات المجتمع باستعمال الشبكة الالكترونية لانجاز أي معاملة إدارية وبالشكل المطلوب بأسرع وقت واقل جهد واقل كلفة ممكنة وبأكثر فعالية كمية نوعية ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الالكترونية وتقبلها وتفاعل معها متعلم طرق استخدامها.

المبحث الثالث : الإدارة الالكترونية

ما لا يختلف عليه اثنان هو الدور الكبير الذي لعبته وتلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد التغيير إلى الأفضل في الإدارات سواء التابعة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص وانعكاساتها الايجابية في تحسين الأداء ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية معتمدين في تسخير قدرات هذه التقنيات على العنصر البشري. والتحول من العمل التقليدي اليدوي في الإدارة إلى العمل الإلكتروني في الإدارة ،حيث أصبح من الواجب علينا كأفراد ومسئولين الأخذ بالأسباب في التطوير وما يتناسب مع احتياجاتنا و مواكبة التطور الذي نشهده من حولنا وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم الإدارة الالكترونية وعناصرها وخصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية

لقد نتج عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نوع جديد من الإدارة هي الإدارة الالكترونية فهي تصف بأنها منهجية إدارية جديدة،تقوم على الاستيعاب واستخدام الواعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة.

1/ تعريف الإدارة الإلكترونية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالإدارة الإلكترونية وسنتطرق إلى البعض منها :

تعرف الإدارة الالكترونية بأنها " عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة شبكة الانترنت، في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الأداء "[1]

أي من هذا التعريف يتضح أن الأساس الذي تقوم عليه عملية الإدارة الالكترونية هو استخدام نظم وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهدف من وراء تطبيقها هو تحسين وزيادة كفاءة وفعالية الأداء بها .

الإدارة الالكترونية هي بكل بساطة " الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية البدوية إلى الشكل الالكتروني من اجل استخدام امثل للوقت والمال والجهد. "[2]

- الإدارة الالكترونية هي" الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات مسلسلة منفذة مسبقا. "[3]

- الإدارة الالكترونية هي "استغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمات."[4]

من خلال المفاهيم السابقة الذكر لإدارة الالكترونية نرى أنها تنطوي على:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري.

---

[1] محمد سمير احمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2009، ص: 42

[2] http:// ar. Wikibooks.org/wiki / 10/02/2011تاريخ الإطلاع

[3] علاء عبد الرزاق السالمي، خالد إبراهيم السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر، 2008، ص: 32.

[4] مراد عبد الفتاح، الحكومة الالكترونية، دار المعارف، القاهرة، 2003، ص :23.

- تحسين وتطوير العمليات الإدارية داخل المنظمات
- السرعة والكفاءة في تحقيق أهداف المنظمات الإدارية.

ومن هذا المنطلق نرى أن الإدارة الالكترونية بمفهومها العام تعني:

" استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية عن طريق ميكنة كافة النشاطات الإدارية، وتبسط الإجراءات وتبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال وتوفير الوقت الجهد والتكلفة في انجاز المعاملات بهدف تحقيق أهداف المنظمات الإدارية في اقصر وقت واقل تكلفة وجهد بهدف تحسين وتطوير العمليات الإدارية.

2/ أنماط الإدارة الإلكترونية

تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماطا مختلفة وأشكالا متعددة تتفق نع طبيعة العمل لدى المنشأة بما يحقق أهدافها. ومن تلك الأنماط ما يلي :[1]

2-1 الحكومة الإلكترونية : ويقصد بها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية ، اقتصادية وسياسية ، والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية ، ويمكن أن يتمثل ذلك في إنجاز الخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة مثل العلاقة بين الحكومة والحكومة ، العلاقة بين الحكومة والمواطن ، العلاقة بين الحكومة والموظف .

2-2 التجارة الإلكترونية: هي تبادل المعلومات والخدمات عبر شبكة الانترنت لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة سريعة . ويمكن أن يتحقق الدفع من خلال البطاقات البنكية ، وتعد التجارة الإلكترونية أول تطبيق للإدارة الإلكترونية .

[1] http:// edarta3mal.com/edarapress/ ?p=25 / 24 / 02 / 2011 تاريخ الإطلاع

2-3 الصحة الإلكترونية : تقوم الصحة الإلكترونية بتوفير الاستشارات والخدمات والمعلومات الطبية إلى المرضى عبر وسائل إلكترونية ، فالمريض يستطيع متابعة نتائج الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية والمعلومات عبر شبكة الانترنت .كما يمكن إجراء العمليات الجراحية في دولة وأن يكون الطبيب الاستشاري في دولة أخرى .

2-4 التعليم الإلكتروني: يمكن إجراء المحاصرات الدراسية ومناقشة الرسائل العلمية عبر الشبكة الانترنت . كما يمكن الاستفادة من الدروس المجانية المنشورة عبر شبكة الانترنت.

2-5 النشر الإلكتروني: من خلاله يمكن متابعة الأخبار العاجلة والنشرات الاقتصادية ، الاجتماعية والإطلاع على أخر المؤلفات والاستفادة من محركات البحث المتنوعة وتحقيق سرعة الوصول على المعلومة من مصادرها الأصلية .

المطلب الثاني: عناصر وأهمية الإدارة الالكترونية.

إن تطبيق الإدارة الالكترونية سيؤدي إلى تحديد عناصر وخصائص لها.

1/ عناصر الإدارة الالكترونية

تتمثل عناصر الإدارة الالكترونية في:[1]

1-1 إدارة بلا ورق:

حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والأدلة، و المفكرات الالكترونية والرسائل.

1-2 إدارة بلا مكان:

وتتمثل في التليفون المحمول والتليفون الدولي الجديد والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.

1-3 إدارة بلا زمان:

[1] علاء عبد الرزاق السالمي ، خالد إبراهيم السليطي ،مرجع سبق ذكره ، ص :40

تستمر 24 ساعة متواصلة، ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد فنحن ننام وشعوب أخرى تصحو، لذلك لابد من العمل المتواصل لمدة 24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحهم.

4-1 إدارة بلا تنظيمات جامدة :

فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

2/ أهمية الإدارة الالكترونية:

تتجلى أهمية الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيقات تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة.

فضلا عن ذلك، تمثل الإدارة الالكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين، الذي يقتصر على العولمة واقتصاديات المعلومات والمعرفة وثورة الانترنت وشبكة المعلومات العالمية كل متغيراته وحركة اتجاهاته.[1]

المطلب الثالث: أهداف ومزايا الإدارة الالكترونية:

تتمثل أهداف وفوائد الإدارة الالكترونية فيما يلي:

1/أهداف الإدارة الالكترونية:

إن الفلسفة الرئيسية للإدارة الالكترونية نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات والمواطن والشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات، لذلك فان الإدارة الالكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها بغض النظر عن الأهمية والأولوية.[2]

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.

---

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2010 ص :35

[2] نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2009 ، ص ص : 190 ،191.

- زيادة كلفة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.

- استيعاب عدد اكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى إنهاء معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.

- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشيف الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت ممكن.

- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد

- إلغاء عامل المكان، إذ أنها تطمح إلى تحقيق التخاطب مع الموظفين وإرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الالكترونية للإدارة.

- تحسين الخدمات: خفض التنقل، التوصيل في أي وقت وفي أي مكان وسهولة وصول المعلومات.

2/ مزايا الإدارة الالكترونية:

إن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة لم يأتي بفراغ بل وجد فوائد كبيرة حصلت ، ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسستها ومن أهم هذه الفوائد هي:[1]

- تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات و ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين كما تكون نوع الخدمات المقدمة أكثر جودة.

- اختصار وقت تنفيذ انجاز المعاملات الإدارية المختلفة.

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، خالد ابراهيم السليطي، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 37 ،38

- الدقة والموضوع في العمليات الانجازية المختلفة داخل المنظمات.

- تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخل وخارج بلد المؤسسة.

- استخدام الإدارة الالكترونية بشكل صحيح ستقلل استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر ايجابيا على عمل المؤسسة.

- كما أن تقليل استخدام الورق سوف يعالج مشكلة تعاني منها اغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن خزن حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.

- محاربة الرشوة.

- رفع كفاءة العاملين في الإدارة

- خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع مستوى الأداء.

- زيادة الترابط بين العامـــلين والإدارة العليا وإدارة الموارد كافة والتعليم المستـــمر وبناء المعرفة.

المطلب الرابع: امن المعلومات في الإدارة الالكترونية:

إن التطورات المتعاقبة والسريعة أدت إلى ظهور أمنية المعلومات، فأمنية المعلومات هي مجموعة من الإجراءات و التدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال الفني أو الوقائي لصيانة شبكات المعلومات. فامن شبكات المعلومات هو إيجاد الوسائل و الأدوات اللازمة من البرمجيات والأجهزة والتشريعات لمنع اختراق الشبكات وقواعد البيانات من أي جهة أو شخص.

1/ امن الأجهزة الالكترونية وملحقاته:

1-1 امن البرمجيات:

إن امن البرمجيات يتطلب وضع تعليمات خاصة في تصميم النظم وكتابة البرامج ووضع عدد من الإجراءات كالمفاتيح الأمنية والعوائق التي تضمن عدم تمكن المستفيد من التصرف خارج الحدود

المخول بها ، وتمنع أي شخص من إمكانية التلاعب والدخول إلى النظام والوصول إلى قسم من البرامج والملفات. ومن الأساليب المستخدمة للحفاظ على سرية وأمنية المعلومات أسلوب التشفير وهذا الأسلوب اثبت كفاءته.[1]

1-2 امن الاتصالات:

إن تطور الحواسيب اقترن بتطور هائل وكبير للاتصالات، وقد وفر هذا التطور إمكانية التراسل بين الحواسيب وبين الحواسيب وملفاتها والمستفيد عبر خطوط الهاتف وعبر الهواء مهما كانت المسافات، ومن هنا ظهرت إمكانيات شملت عمليات سرقة المعلومات عن طريق التدخل عبر منظومات الاتصال المختلفة . لذلك تتطلب عناية كبيرة بأمن الاتصالات وإجراء الفحوصات الدورية أو كشف أي حالة غير عادية .[2]

1-3 امن المواقع:

لضرورة اكتمال الإجراءات الأمنية لابد أن يتم إعطاء أهمية للمواقع التي تحتوي على منظومات الحواسيب، وحسب طبيعة المنظومات والتطبيقات، يتم اتخاذ إجراءات احتراسية لحماية الموقع وتحصينه من أي تخريب أو سطو والحماية من الحريق وتسرب المياه والفيضانات وإدامة مصدر القدرة الكهربائية وانتظامها وضرورة تحديد أساليب وإجراءات التفتيش والتحقق من هوية الأفراد.

1-4 أمنية كلمة السر:

هناك سياسة خاصة بكلمات السر لحماية مواقع عمل النظام في الحاسب، ولقد ابتكرت شركة يونكس الشهيرة واحدة من الطرق التي تعرف بسياسة كلمة السر، تزود تلك الطريقة موقعا بديلا لكلمات السر التي تتولد في النظام تلقائيا وإعطاء تخويل مناسب للمستخدم باختيار كلمة السر الخاصة به ضمن حدود ورفض أية كلمات سر يتم تخمينها بسهولة.

---

[1] علاء عبد الرزاق محمد السالمي، شبكات الإدارة الالكترونية،دار وسائل للنشر، الطبعة الأولى 2005، ص : 160

[2] علاء عبد الرزاق محمد السالمي ، مرجع سبق ذكر، ص :161

إن التوثيق الرقمي المتبع في سياسة كلمة السر يشير إلى أهمية التأكد من الأمثلة الرقمية المزودة بالنظام لكتابة النموذج الخاص بكلمة السر.[1]

2/ أمنية البيانات :

تعرف أمنية البيانات على أنها العلم الذي يهتم بدراسة طرق حماية البيانات المخزونة ضمن الحاسوب و أنظمة الاتصالات .[2]

2-1 الأمنية في قواعد البيانات

المقصود بها اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات داخل القاعدة من محاولات الوصول أو الإلغاء غير المشروع ، وتداخل إجراءات الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات بشكل رئيسي وأساسي من حالات الوصول إلى المعلومات في :

- بعض الأشخاص يعطون حق الوصول الغير مشروط إلى بيانات الملف وإجراء أي نوع من العمليات .
- المستفيدون الممنوع وصولهم إلى الملف أو إلى أي جزء منه مهما كان نوع الطلب حتى ولو كانت قراءة فقط أي أن هؤلاء غير مسموح لهم كليا أو جزئيا .
- بعض المستفيدين قد يسمح لهم بالإطلاع على قيد واحد فقط وهو القيد الخاص به ولكن لا يحق له تعديل القيم .

2-2 أمن المعلومات من القرصنة

يقصد بالقرصنة سرقة المعلومات من برامج وبيانات بصورة غير شرعية وهي مخزنة في دائرة الحاسوب أو نسخ برامج معلوماتية بصورة غير قانونية وتتم هذه الطريقة إما بالحصول على كلمة السر أو بواسطة التقاط موجات كهرومغناطيسية بحاسوب خاص أو في مكان قريب من مركز إرسال

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سبق ذكر، ص : 288.

[2] نفس المرجع السابق ، ص : 393

هذه الموجات ،ويمكن لقرصان المعلوماتية الحصول على كلمة السر بالسرقة أو بعد إجراء تجارب الكلمات المستخدمة في مثل هذه الأغراض .[1]

المبحث الرابع : نظم الإدارة الإلكترونية

إن نجاح الإدارة الالكترونية يتطلب توفر نظم معلومات إدارية كفؤة توفر البيانات والمعلومات المطلوبة لانجاز المهام سواء كانت داخل الإدارات أو بينها وبين المواطنين. ولذلك وجدنا من الضرورة إعطاء تصورات وأفكار عن هذه النظم وأنواعها التي تجعل تطبيقات الإدارة الالكترونية أكثر كفاءة.

المطلب الأول: نظم إدارة قواعد البيانات:

تعتبر البيانات في الإدارة موردا تنظيميا حيويا وثمينا لابد من إدارته كما هو حال أصول المنظمة، فإدارة موارد البيانات يعني استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات.

1/ تعريف نظم إدارة قواعد البيانات:

نظام إدارة قاعدة البيانات هو برنامج يقوم بإدارة وتنفيذ أنشطة تكوين قاعدة البيانات، تخزين البيانات، معالجة البيانات، استرجاع البيانات وتحديث البيانات في قاعدة البيانات لتلبية احتياجات المستفيدين.[2]

نظام إدارة قاعدة البيانات عبارة عن برمجية خاصة، تسمح للمنظمة في جعل بياناتها مركزية وإدارتها بشكل كفوء، وتمكنها من الوصول إلى البيانات المخزونة عن طريق برامج تطبيقية.[3]

إذن من التعاريف السابقة فان نظم إدارة قواعد البيانات هي عبارة عن برامج جاهزة تتولى عملية تنقية وتصنيف وتحليل ومعالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها، وتتضمن نظم إدارة قواعد البيانات أربعة عناصر أساسية هي:[4]

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي ، مرجع سبق ذكر، ، ص : 397 .

[2] سعد غالب ياسين، أساليب نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص : 152

[3] عامر ابراهيم قنديلجي،علاء الدين عبد القادر الجنابي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2005 ص: 345

[4] نجم عبد الله حميدي، علاء سلوى أمين السامرائي ، عبد الرحمن الحميد، نظام المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الثانية 2009،دار وائل للنشر، الأردن، ص ص : 181،182.

1-1 قاعدة البيانات: يمكن تعريف قاعدة بأنها مجموعة من البيانات المخزنة في الحاسوب والمنظمة بشكل يلبي متطلبات المستخدم بطريقة سهلة وفعالة.

1-2 حزمة البرمجيات: هي صلة الوصل بين قاعدة البيانات وبرامج التطبيقات فعند تطبيق احد التطبيقات لعنصر من عناصر البيانات فان نظام إدارة قواعد البيانات يقوم بالبحث في قاعدة البيانات عن هذا العنصر وتحويله إلى برامج التطبيقات.

1-3 برامج التطبيقات: هي البرامج التي تستخدم البيانات المخزنة في قواعد البيانات ولها نوعان:

الأول: يشمل البرامج المستخدمة في تطوير قاعدة البيانات.

الثاني: يتعلق بالبرامج المستخدمة في تداول البيانات.

1-4 قاموس البيانات: وهو يضمن لنظام إدارة قواعد البيانات حفظ كل روابط البيانات الداخلية، بالإضافة إلى عمليات الفرز والوصول والتكامل المادي للبيانات على وسائط تخزينها.

والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم06... : العناصر الأساسية لنظم إدارة قواعد البيانات

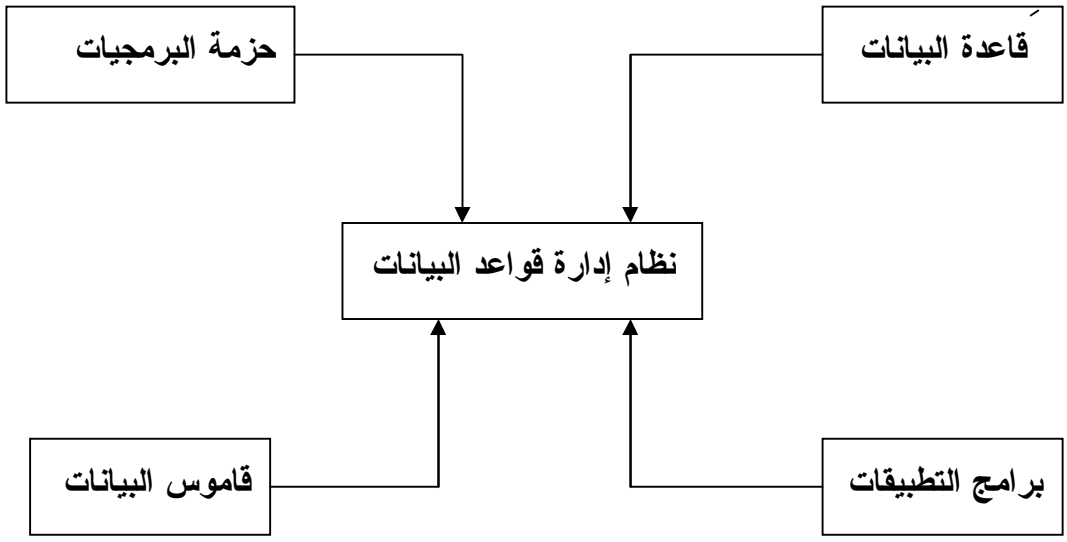

المصدر: من إعداد الطالبة

2/ الاحتياجات الإدارية لنظم قواعد البيانات:

إن نجاح نظم قواعد البيانات وفعالية أدائها يتوقف على دعم الإدارة لها على الأقل في المجالات الآتية: [1]

2-1 إدارة المعلومات:

ينبغي أن تدرك الإدارة الدور الاستراتيجي للمعلومات كأحد الموارد الرئيسية من موارد المنظمة، وهذا يستدعي إنشاء وظيفة جديدة إن لم تكن موجودة بالفعل لإدارة المعلومات التي تحتاجها المنظمة وكيفية إيصال تلك المعلومات إلى المستويات الإدارية المختلفة في الوقت المناسب وبحسب حاجة كل منها.

2-2 تطوير نماذج البيانات:

إن تقنية المعلومات المستخدمة في بناء نماذج البيانات في تطور مستمر وهذا يتطلب أن تواكب نماذج بيانات المنظمة وتلبي حاجات الإدارة من المعلومات في الحاضر والمستقبل.

2-3 تدريب مستخدمي قواعد البيانات:

أدى ظهور نظم إدارة قواعد البيانات وانتشار استخدامها إلى وجود مستخدمين قد يكونوا غير مدربين يمكنهم الوصول إلى قواعد البيانات و لتحقيق أفضل استخدام ووصول بقواعد البيانات من الأفراد غير المحترفين إن توجه المنظمة جزءا من مواردها لتدريب هؤلاء الأفراد.

2-4 فوائد نظم إدارة قواعد البيانات:

يفيد نظام إدارة قاعدة البيانات فيما يلي:[2]

- يقلل من ظاهرة فيض البيانات وعدم دقتها.
- يحد من الإرباك في التعامل مع البيانات.
- تامين وإيجاد استقلالية في العلاقة بين البيانات والبرامج.
- تحسين المرونة والتمكين من استرجاع معلومات ذات طبيعة خاصة.

---

[1] نجم عبد الله حميدي ، سلوى أمين السامرائي ، عبد الرحمن الحميد ، مرجع سبق ذكر، ص : 192.

[2] عامر ابراهيم قنديلجي.، علاء الدين عبد القادر الجنابي، مرجع سبق ذكر، ص : 346.

- السماح بمركزية إدارة البيانات واستخداماتها والجانب الأمني لها.

- تخفيض عبئ الاتصالات في حالة وجود فروع للمنظمة في أماكن جغرافية متباعدة.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي:

يمثل محاولات وجهودا مبذولة في تطوير نظم محوسبة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1/ تعريف الذكاء الاصطناعي:

عرف الذكاء الاصطناعي على انه " جزء من علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية تعطي نفس الخصائص التي نعرفها بالذكاء في سلوك الإنسان." [1]

ويعرف بأنه " قدرة الحاسوب على القيام بمهام ووظائف تحاكي ما يقوم به العقل الإنساني. "[2]

ويعرف بإيجاز شديد على انه" استجابة لآلة بصورة توصف بأنها ذكية"[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الذكاء الاصطناعي يقصد به " قدرة الحاسوب على القيام بمهام ووظائف مثل العقل البشري وهو حقل معرفي واسع جدا يرتبط بحقول معرفية متعددة تشمل علوم الحواسيب وعلم النفس، واللغات والفلسفة."

ولقد تبلور استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات التالية:

- **النظم الخبيرة:** بمعنى أن يعمل الحاسوب مثل الخبير في مجال معين وسنتطرق إلى هذا المجال بالتفصيل في المطلب الموالي.

- **يساعد الإنسان الآلي:** تطوير آلات تقوم بأعمال كان الإنسان يقوم بها مباشرة.

---

[1] عبد الرزاق شرفي المغاري، الذكاء الاصطناعي، مفهومه، اهميته، استخداماته، خصائصه، مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، العدد 38، افريل 2003.ص : 15.

[2] نجم عبد الله حميدي، سلوى أمين السامرائي ، عبد الرحمن الحميد، مرجع سبق ذكر ، .ص :156.

[3] عبد الحميد بسيوني، الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة برولوج،دار النشر للمجلات المصرية، مصر 1994، ص : 18.

- **النظم الرئيسية:** وهي الأجهزة والبرامج اللازمة لالتقاط الصور والأشكال المرئية ومعالجتها وتخزينها.

- **صناعة الرقائق الذكية:** تسمح هذه الرقائق بمعالجة اللغات الطبيعية للحاسوب وفهم الجمل والأوامر التي تعطى له بلغة الإنسان.

2-/ خصائص الذكاء الاصطناعي:

تتمثل خصائص الذكاء الاصطناعي فيما يلي:[1]

- بعد الذكاء الاصطناعي محاولة لاكتساب الحاسبات الآلية بعض القدرات البشرية، فالمقصود بالذكاء في هذا السياق هو تلك القدرات التي يتمتع بها العنصر البشري.

- يعد آلية لحل المشاكل داخل المنظمات تعتمد على الحكم الموضوعي والتقدير الدقيق.

- يمثل الذكاء الاصطناعي محاولة العنصر البشري لدراسة قدراته العقلية والاستفادة منها من خلال نماذج حسابية يتم تطبيقها باستخدام الحاسبات الآلية.

- يحسن من المستوى المعرفي لمسئولي الإدارة من خلال تقديمه حلول للعديد من المشاكل التي يصعب تحليلها بواسطة العقل البشري خلال فترة قصيرة.

- استخدام أسلوب التمثيل الرمزي في التعبير عن المعلومات، وإتباع طرق في بنائها قاعدة كبيرة من المعرفة تحتوي على الربط بين الحالات والنتائج.

- يمكن رصد وتتبع مراحل عمل الذكاء الاصطناعي وهو ما يصعب تطبيقه بالنسبة للذكاء البشري.

- يعتمد الذكاء الاصطناعي على المدخلات التي قدمت له، ويؤدي طبقا لما هو مبرمج عليه.

[1] طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية والانترنيت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.ص ص: 628 ، 629.

3/ مجالات الذكاء الاصطناعي

لقد اتجهت أبحاث الذكاء الاصطناعي الى بناء برامج في مجالات محددة، ومن هذه المجالات النظم الخبيرة، منظومات اللغات الطبيعية، برمجة الآلة، إمكانية الرؤية في الحاسب آلات الربوت علم الحاسب، العاب الحاسب، التطبيقات التجارية في الإعلام ووسائله المتعددة.

وللذكاء الاصطناعي فائدة في حياتنا العملية فلقد ساهم في حل العديد من المشاكل وتبسيطها ومن المتوقع أن الذكاء الاصطناعي سيكون له دور متنامي في مجالات عديدة في الوقت الراهن.

وينتظر لها أن تبلغ شان كبير في مجالات متعددة منها:[1]

- المجال الهندسي حيث لها القدرة على وضع وفحص خطوات التصميم وأسلوب تنفيذه.
- المجال الطبي: من حيث تشخيص الحالات المرضية، ووصف الدواء اللازم.
- المجال العسكري: من حيث اتخاذ القرارات وقت نشوب المعارك، وتحليل المواقف وإعداد الخطط والإشراف على تنفيذها.
- مجال التعليم من حيث القيام بمهام المعلم وإبداء الاستشارات في مجال التعليم.
- وفي المجالات الأخرى المتعددة ففي المصانع مراقبة عمليات الإنتاج، والإحلال محل العمال في الظروف البيئية الصعبة كمجال صناعة المواد الكيميائية والنووية...الخ وفي مجال التجارة والأعمال كتحليل حالة السوق والتنبؤ ودراسة الأسعار وغيرها من المجالات التي لا تقع تحت الحصر.

المطلب الثالث: النظم الخبيرة.

نتجت النظم الخبيرة عن الأبحاث والدراسات في مجال الذكاء الاصطناعي والتي استمرت خلال العقود الماضية وتهدف هذه النظم في مجال الأعمال إلى استكشاف فرص لأنشطة جديدة و تخفيض التكاليف.

[1] عبد الحميد بسيوني، نفس المرجع السابق، ص ص: 37، 38.

1/ تعريف النظم الخبيرة :

عرفت النظم الخبيرة على أنها برامج مصممة من أجل استدلالات بارعة ، الخاصة بالمهام التي تعتقد أنها تحتاج إلى خبرة بشرية [1].

وعرفت أيضا على أنها " مجموعة من البرامج القادرة على استغلال مهارة خبير بشري وتقديمها لشخص أخر في نفس المجال " [2] .

كما عرفت على أنها " برامج مصممة للتفكير والبرهنة ببراعة فيما يخص المهمات التي تتطلب خبرة بشرية ".[3]

وعرفت أيضا على أنها " نظام أو برنامج معلوماتي متخصص قادر على إعطاء نصيحة تضاهي خبرة خبير بشري في ميدان معين ، إذن هو برنامج لحل المشاكل التي يستعان في حلها الخبراء ".[4]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها النظام الخبير هو استدراك واستعادة المعرفة التي يكسبها الفرد في مجال ما ، والاستعانة بها لدمجها في تشغيل عمل نظام المعلومات ليستفيد منه الشخص ذو الخبرة المحدودة لحل المشاكل .

وتمتاز النظم الخبيرة بمجموعة من الخصائص أهمها : [5]

- القدرة على الحصول على المعرفة والخبرات البشرية النادرة وحفظها وتسهيل استخدامها في مجال معين .
- تقديم الحلول المبنية على المعرفة والخبرة للمشاكل المعقدة في زمن قياسي مع المقدرة على النظر إلى المشكلة من زاويا متعددة.
- تستطيع هذه النظم أن تستخلص الاستنتاجات من قواعد معينة للتصرف ومن علاقات متعددة.

---

[1] Farreny Herni , Les Systèmes Experts Principe et Exemple , édition berti, Alger , 1992, p 11

[2] Benedicte Hudault ,L'intelligence Artificielle a travers ,Turbo plog , Edition Ellipses ,paris ,1991 , p 18

[3] Farreny Herni , Les Systèmes Experts , Cpadues édition , France , 1989 ,p 11.

[4] J-M karkan , GT joen , Systèmes Experts , Un Nouvel Outil Pour l'aide à la décision , édition Masson , paris , France, 1993 p 13 .

[5] نجم عبد اله حميدي ، سلوى أمين السامرائي ، عبد الرحمن الحميد ، مرجع سبق ذكر، ص: 159 .

- القدرة على التعامل مع المعلومات الرمزية مثل الرسومات الهندسية التي تظهر على شاشة الحاسوب واستخلاص النتائج من هذه الرسومات .
- تحقيق المشاركة الإنسانية في الاستفادة من الخبرات البشرية النادرة وذلك بتوفير هذه الخبرات في أكثر من مكان وفي وقت واحد.

2/ أنواع النظم الخبيرة

يمكن تصنيف النظم الخبيرة إلى ثلاثة أنواع أساسية هي : [1]

2-1 النظم التي تعمل كمساعد :

تعد هذه النظم أقل النظم خبرة حيث يقوم النظام بمساعدة المستخدم في تحليل بعض الأعمال ، وتوضيح الأنشطة التي تحتاج إلى تدخل العنصر البشري ومن أمثلة هذه النظم هي النظم التي تقوم بقراءة الخرائط الجغرافية ومعرفة المعلومات الممكنة عن كل موقع فيها والتي تستخدم بصورة أساسية في التنقيب على البترول .

2-2 النظم التي تعمل كزميل :

تسمح هذه النظم للمستخدم أن يناقش المشكلة معه ويطرح الأسئلة عليه ثم يقوم النظام بالإجابة عليها وذلك بغرض التوصل إلى قرار .

2-3 النظم التي تعمل كخبير:

يقبل المستخدم في هذا النوع من النظم نصيحة النظام من دون مناقشة، أي أن خبرة النظام أفضل من خبرة المستخدم .

3/ هيكل النظم الخبيرة

تتكون النظم الخبيرة من مجموعة متكاملة من المكونات التالية :

[1] نجم عبد الله حميدي ، سلوى أمين السامرائي ، عبد الرحمن الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 162

1-3 قاعدة المعرفة : تحتوي قاعدة المعرفة على مجموعة من المعارف والخبرات المرتبطة بمجال معرفي معين مقدمة بشكل مبسط وسهل الاستعمال من طرف الآلة والإنسان ، وذلك لتسهيل عملية إضافة أو تعديل أو إلغاء قواعد.

2-3 محرك الاستدلال عبارة عن برنامج معلوماتي يهتم بالاستدلال من أجل إيجاد أحسن حل ممكن للمشكل المطروح عن طريق استغلال القواعد والقواعد المخزنة في قاعدة المعرفة، كما يهتم بتخزين القواعد والوقائع الناتجة من الاستدلال لإثراء النظام .

3-3 أداة الشرح

تعد أداة الشرح في النظام الخبير ذات أهمية كبيرة إذ تسمح للمستخدم من فهم المنطق والأسباب الكامنة وراء الاستنتاجات أو النتائج التي يقدمها النظام من خلال شرح الحقائق والقواعد التي استخدمت للوصول إلى النتائج .

4-3 أداة الحصول على المعرفة

هي برنامج متخصص يسمح بإنشاء قاعدة المعرفة وتعديلها ويهدف إلى تسهيل الحصول على المعرفة وتخزينها بطريقة سهلة .

5-3 واجهة المستخدم

تسمح هذه الواجهة للمستخدم بإدخال التعليمات والمعلومات إلى النظام الخبير والحصول على النتائج.

والشكل الموالي يوضح مكونات النظم الخبيرة

الشكل رقم 07 : مكونات النظم الخبيرة

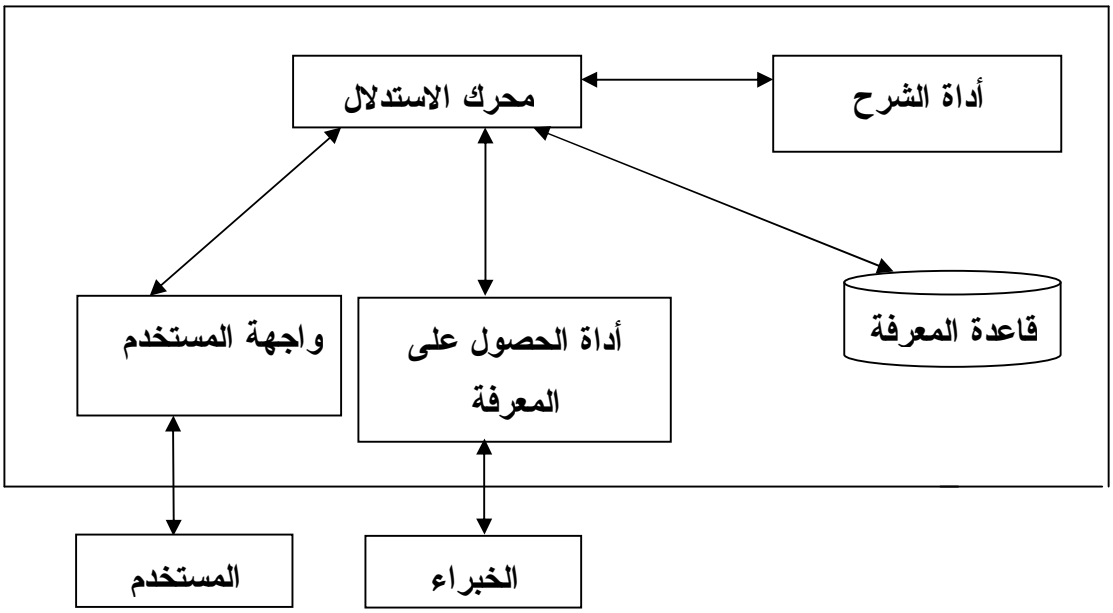

المصدر : نجم عبد الله حمدي ، سلوى السامرائي ، عبد الرحمن الحميد ، نفس المرجع السابق ، ص 163

المطلب الرابع : نظم دعم القرار

تمثل نظم دعم القرار طريقة جديدة نسبيا في التفكير بشأن استخدام الحاسب الآلي في الأغراض الإدارية، فهي نظم مبنية على الحاسب تم تصميمها بغرض تحسين إنتاجية وزيادة إنتاجية وفعالية المنظمات من خلال مساعدة إدارة المنظمات في صنع القرارات ووضع السياسات.

1/ تعريف نظم دعم القرار

تنطوي نظم دعم القرار كمفهوم رئيسي على التفاعل المباشر بين الحاسب الآلي والمستخدم النهائي دون الحاجة إلى وساطة خبراء المعلومات أثناء الاستخدام كما يمكن أن يشارك أكثر من فرد في هذا التعامل .[1]

[1] Vidal (P) et Autres , Système D'information organisationnelle , Edition Pearson , France , 2005 , p 189 .

وتعرف أيضا نظم دعم القرار على أنها " مجموعة من الإجراءات المبنية على استخدام النماذج لمعالجة البيانات بغرض مساعدة المدير في صنع القرارات ".[1]

ويعرف أنه " نظام مرتبط بالحاسب ، ذو تفاعل متبادل يقدم للمديرين طريقة تداول سهلة ومبسطة للمعلومات ونماذج اتخاذ القرار من أجل دعم مهام عملية اتخاذ القرارات المبرمجة والغير المبرمجة ".[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نظم دعم القرار تعتمد على الحواسيب الآلية التي تقوم بإعداد التقارير التي تدعم عملية اتخاذ القرار بتزويدها ببعض البيانات التي تتناسب مع احتياجات متخذي القرارات .

2/ القدرات التي تقدمها نظم دعم القرار

تتمثل القدرات التي تقدمها نظم دعم القرار في النقاط التالية : [3]

- التحليل المعمق للمعلومات باستخدام النماذج والرسومات والخرائط .
- الوصول المباشر إلى البيانات الوصفية والكمية التي تتوفر في قاعدة بيانات النظام .
- تبرير البيانات المستخدمة التي تتلاءم مع ظروف القرار المعين .
- عرض البيانات في الشكل الملائم الذي يفضله المستخدم .
- تأكيد العلاقات والاتجاهات المقرنة مما يساعد في عملية حل المشاكل.
- إمكانية التفاعل مع كل عناصر النظام المختلفة باستخدام لغة الأوامر التي تسمح بالوصول إلى النظام وسؤاله مباشرة .
- ومن خلال هذه القدرات تظهر أهداف نظم دعم القرارات وتتمثل في :
- مساعدة المديرين في عمليات اتخاذ قراراتهم .

---

[1] أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية ، دار الفكر الجامعي ، 2007 ، الإسكندرية ، ص: 159 .

[2] بشار يزيد الوليد، نظم المعلومات الإدارية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص: 122 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص: 123 .

- الدعم الإداري بدلا من إحلال الحكم.
- تحسين فعالية اتخاذ القرارات بدلا من كفاءتها من خلال جمع البيانات و نماذج التحليل المعقدة.

3/ مكونات نظم دعم القرار

يتكون نظم دعم القرار من ثلاث مكونات أساسية هي : [1]

3-1 قاعدة البيانات : وتعبر عن مخزون البيانات في نظم دعم القرار ، فتتمثل قاعدة البيانات على بيانات داخلية تعبر عن العمليات الداخلية للمنظمة ، والتي يتم تجميعها من خلال نظم المعلومات الوظيفية المختلفة ، كما تشمل بيانات خارجية عن علاقة المنظمة مع غيرها من المنظمات الأخرى ، فضلا عن ذلك قد تحتوي قاعدة البيانات من طبيعة خاصة يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة ككل أو على أداء جزء منها .

3-2 قاعدة النماذج : تعتبر قاعدة النماذج هي المكون الثاني في نظم دعم القرار وتحتوي قاعدة النماذج على سلسلة من النماذج الرياضية والإحصائية التي تتفاعل مع قاعدة البيانات لأداء عمليات تحليل البيانات وفقا للنماذج الكمية المطلوبة . وقاعدة النماذج تحتوي على العديد من أنواع النماذج الإحصائية والكمية التي توفر الإمكانيات التحليلية للنظام، وتعتبر القدرة على التعامل مع هذه النماذج من إحدى السمات الرئيسية التي تميز نظم دعم القرار عن غيره من نظم المعلومات المبنية على الحاسب.

3-3 نظم إدارة الحوار : إدارة الحوار هي الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يتفاعل المستخدم مع نظم دعم القرار ولذلك فهي بالنسبة للمستخدم بمثابة النظام ككل وهي تمثل ما يجب أن يعرفه المستخدم لكي يتعامل مع النظام، وهي وسيلة التحكم في عمليات النظام ، ومن أهم الخصائص التي يود المستخدم توافرها في نظام إدارة الحوار هي البساطة والمرونة ، واكن غالبا ما تكون مقايضة بين هاتين الخاصيتين فالنظام الذي يتصف بالبساطة غالبا ما تنقصه المرونة والنظام الذي يتصف بالمرونة غالبا ما

[1] أحمد فوزي ملوخية ، نفس المرجع السابق ، ص ص : 168، 178

تنقصه البساطة . ويتم التحاور مع نظم دعم القرار باستخدام أحد الأساليب التالية التقارير المجدولة ، السؤال والإجابة ، قائمة الاختيارات ، لغة الأوامر ، نموذج المدخلات / نموذج المخرجات .

المبحث الخامس : الإدارة الإلكترونية المحلية وتجارب بعض الدول في العالم

يرجع التحول إلى الإدارة الإلكترونية المحلية إلى التغيرات العالمية والمحلية التي صاحبت عصر المعرفة ، ومنها اتساع دور المعرفة وانعكاسه على نمط اتخاذ القرارات السياسية ، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات بين الأطراف المتعددة الفاعلة للقرار السياسي وهي الدولة والمواطنون ومنظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني . وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الإدارة المحلية الإلكترونية ومراحلها وتحديات تطبيقها وفي الأخير تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية في العالم

المطلب الأول : تعريف الإدارة الإلكترونية المحلية

يتيح تطبيق الإدارة الإلكترونية في وحدات الإدارة المحلية فرصة التعرف على احتياجات المواطن المحلي التي تتباين تبعا للظروف البيئية والثقافية الخاصة بكل مجتمع محلي على حدى ، لذا فإن الأمر يتطلب تمتع المحليات بقدر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى توافر الثقة والأمان والسرية في الخدمات الإلكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الإلكتروني .

ويمكن تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خاصة تطبيقات الانترنت) المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية ، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية وبما يحقق العدالة والمساواة .[1]

ونظرا لتعدد الجهات المعنية بتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطن المحلي والتي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني والتنظيمي (الحكومة المركزية ، الحكومة المحلية ، القطاع الخاص ، المجتمع

[1] إيمان عبد المحسن زكي ، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009 ، ص: 97 .

المدني ، المنظمات المانحة لمعونات التنمية) ، لذا فإن الإدارة المحلية الإلكترونية تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع من خلال التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة بما يحقق أهداف التنمية ويعود على المواطن بالرفاهية ، كما أن الكم الهائل من المعلومات الذي تتيحه الإدارة المحلية الإلكترونية عن فرص الاستثمار في المحليات ينعش الاقتصاد المحلي ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد بكل ولاية ، مما يشبع الاحتياجات المتباينة للمواطنين المحليين ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة المحلية الإلكترونية الاستخدامات التالية: [1]

- البريد الإلكتروني وشبكات الأعمال التي تربط دوائر الحكومة المحلية المتعددة .
- نشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الانترنت .
- تقديم معلومات جغرافية عن الوحدة المحلية وأهم مواردها والأماكن السياحية .
- عرض فرص الاستثمار المتاحة داخل الوحدة المحلية على شبكة الانترنت وخاصة الصناعات الصغيرة.
- المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي مثل عرض فرص العمل المتاحة داخل الولاية لعلاج مشكلة البطالة.
- طرح مجالات التنمية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تنمية الوعي السياسي لدى المواطن المحلي لتوفير الدعم والمساندة الشعبية .
- مشاركة المواطن المحلي في تصميم الخدمات الإدارة المحلية الإلكترونية وفقا لأولوياته واحتياجاته الفعلية .

وفيما يلي الشكل أدناه يوضح الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية الإلكترونية في تحقيق التكامل والربط بين الأطراف الفاعلة .

[1] نفس المرجع السابق ، ص: 99

الشكل رقم 08 : التكامل بين منظمات الإدارة المحلية

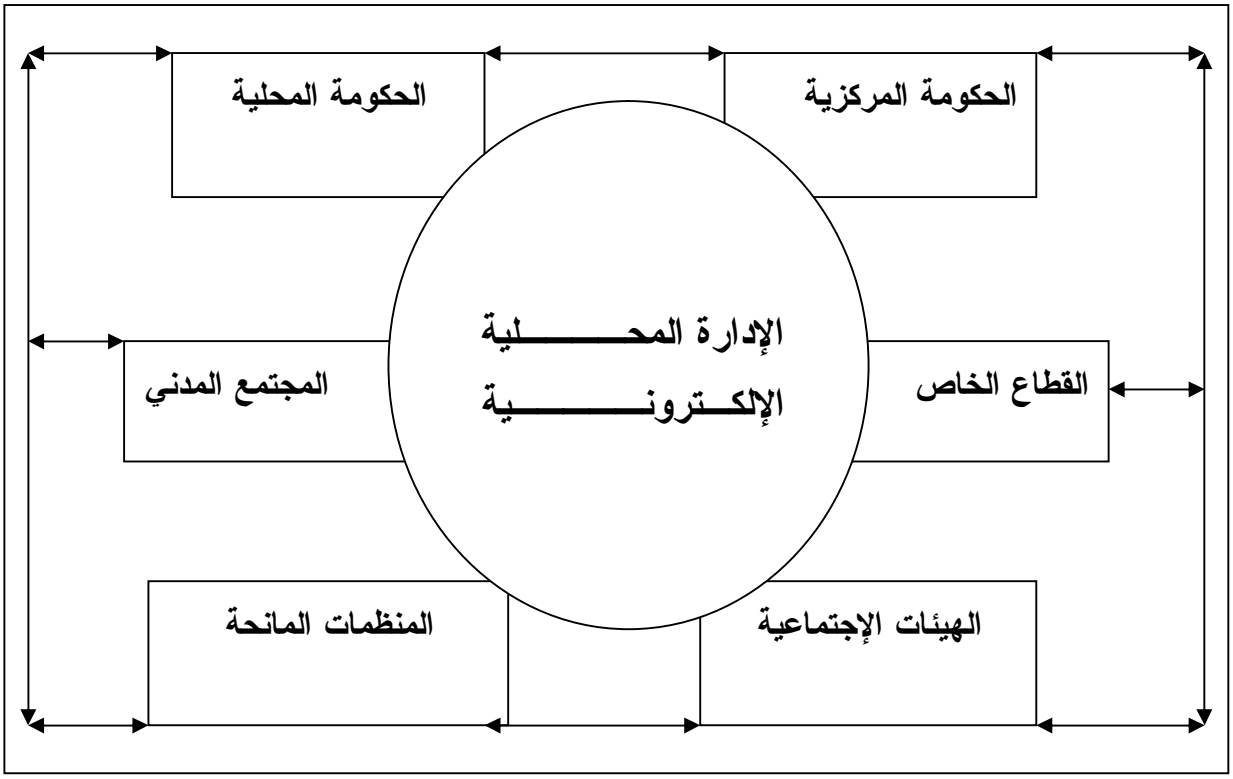

المصدر: إيمان عبد المحسن زكي ، نفس المرجع السابق ، ص 98.

ومن هنا يمكن إبراز الفرق بين الإدارة المحلية التقليدية و الإدارة المحلية الإلكترونية في الجدول الموالي

الجدول رقم 3 : الفرق بين الإدارة المحلية التقليدية والإدارة المحلية الإلكترونية

وجه المقارنة	الإدارة المحلية التقليدية	الإدارة المحلية الإلكترونية
نظام الحكم	حكم بيروقراطي قائم على الهيمنة والسيطرة	الحوكمة الإلكترونية القائمة على قوة المعلومات
منهج التخطيط	تخطيط مركزي رأسي من أعلى إلى أسفل وفقا لخطط السطلة المركزية	تخطيط لامركزي أفقي وفقا للاحتياجات المحلية يبدأ من أسفل إلى أعلى
الديمقراطية	ديمقراطية محدودة وفي ضوء ما يتاح لها من سلطات واختصاصات ومشاركة شعبية محدودة	ديمقراطية قائمة على مشاركة المجتمع المدني وتزيد المشاركة الشعبية من خلال المعلومات
نمط اتخاذ القرار	قرارات مركزية تقوم على الخبرة والحدس البديهي	قرارات لامركزية استنادا إلى كم هائل من المعلومات
التفاعل بين مستويات الإدارة المحلية	تفاعل محدود وفقا للعلاقات الرسمية التي تحكمها القواعد والإجراءات	تفاعل على نطاق واسع في إطار من المشاركة والتعاون القائم على المبادرة لحل المشاكل .
تقديم الخدمات المحلية	يتم تقديم الخدمات بالطرق التقليدية من خلال الأوراق والمستندات والنظم البيروقراطية	خدمات إلكترونية مبتكرة عالية الجودة مقدمة من خلال شبكة الانترنت وعبر القنوات المتعددة .
التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية	تضارب القرارات بين المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي	التكامل والترابط بين المجلس الشعبي والتنفيذي من خلال انسياب المعلومات وتدفقها
الموارد المالية	محدودة وفقا للإعتمادات المالية المدرجة بالموازنة مع عدم ربطها بمعايير الأداء	تعدد مصادر التمويل والاعتماد على الموارد الذاتية للمحليات وحسن استخدام الموارد .

المصدر : إيمان عبد المحسن زكي ، نفس المرجع السابق ، ص ص :99-100

المطلب الثاني : مراحل الإدارة المحلية الإلكترونية

نصف في هذا الجزء المراحل المختلفة لبناء إدارة محلية إلكترونية، وتصف البناء عمليات التحول الهيكلي للإدارة وهي ظاهرة متجددة وتتطور باستمرار، ويمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل هي : [1]

1/ التواجد والتفاعل (الفهرسة)

تتركز المجهودات في المرحلة الأولى حول التمكن من الحضور المباشر(على الخط) للإدارة المحلية ويتم في هذه الفترة بناء الصفحات الالكترونية والنماذج المباشرة online، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات محدودة ، وهي عبارة عن صفحات فهارس تكون بها وثائق الكترونية مرتبه بحيث يمكن للمواطن البحث فيها وإيجاد المعلومات ذات الاهتمام. وتسمى هذه المرحلة "الفهرسة" لأن العمل يتمحور حول فهرسة معلومات الإدارة المحلية وعرضها على الشبكة المعلوماتية (world wide web) ، ولأن الإدارة في هذه المرحلة لا تملك الخبرة الكافية فهي تفضل تقليل المخاطر بانجاز مشروع صغير، وطبقا لذلك فإن عدد المواطنين الذين يبحثون عن المعلومات على الشبكة يتزايد بشكل مستمر بدلا من البحث في الوسائط الورقية وإجراء المكالمات الهاتفية ويخيب أملهم إذا لم يجدوا المعلومات المطلوبة. كما تفيد هذه المرحلة المواطنين في استخدام تلك المعلومات لمعرفة السياسات والإجراءات بالتحديد، ويعلموا أين يذهبون للحصول على الخدمات . ويستمر المواطنون في هذه المرحلة في استخدام الخدمات القائمة على الاتصال بالهاتف والحضور الشخصي لمكاتب الخدمة ، ولكن بشكل اقل.

ورغم بساطة التقنية المستخدمة في هذه المرحلة إلا أن هناك عدد من التحديات التي تواجه عملية الإدارة والتنظيم لتلك المواقع، وتتطلب الدوائر المختلفة حضور على الشبكة وموارد ضرورية تخصص لهذا الغرض، وكذلك الحاجة لمراقبة وصيانة المعلومات كلما تغيرت الإجراءات والسياسات الخاصة بالإدارة المحلية . وهنا تبرز أهمية سرية المعلومات لأنه من الممكن تتبع الأنشطة المنفذة مباشرة على الخط، من

[1] papershttp:// www.arteirni.info تاريخ الإطلاع 2010/12/15

قبل الإدارة مثل المنتجات التي يكثر تداولها، والزمن المستغرق في كل صفحة والوقت المستغرق في البحث. ، لذا يجب تحديد عدة سياسات تتعلق بأمور السرية أو خصوصية المعلومات عند الإعداد للموقع، لذا فإنه يجب تحديد مسئولية التنسيق العام والتخطيط للخدمات المقدمة على الموقع وعادة ما تحال هذه المسئولية إلى قسم تقنية المعلومات بالإدارة المحلية، أو قد تمنح هذه المسئولية إلى جهة خاصة لمتابعة كافة التحسينات والتعديلات. المسألة الأخرى المهمة في هذه المرحلة هي تحديد مسئولية من يجيب على الرسائل الالكترونية e-mails ، إذ يحتوي الموقع عادة على عناوين بريد الكتروني لتلقي أسئلة من مستخدمي الموقع، فقد تكون هذه الأسئلة خارج إمكانيات واختصاص المسئول على الموقع لذا يجب تحديد إجراء معين للتعامل مع هذه الرسائل وكيفية التعامل معها.

2 / التعامل

مع تطور المواقع الالكترونية للحكومة، تزداد قناعة الموظفين والمواطنين بأهمية قيمة الشبكة المعلوماتية (الانترنت) كقناة خدمية ،وتزداد الرغبة في استغلالها، مما يشجع المواطنين على الدخول للموقع لتلبية احتياجاتهم بدلا من الذهاب إلى أماكن محددة لإنجاز أعمال ورقية، ويعطي التعامل الالكتروني أمل في تحسين كفاءة كل من (المواطن- الزبون) والإدارة المحلية بدلا من الجدولة البسيطة للمعلومات (الفهرسة)، وتعد المرحلة الثانية بداية الإدارة المحلية الالكترونية كحركة ثورية لتغيير طريقة تعامل الجماهير مع الإدارة ، وتعزز هذه المرحلة تعامل المواطن مع الإدارة على الخط مباشرة **online** موفرة ساعات طويلة من العمل الورقي، ومتاعب التنقل إلى مكاتب الإدارة ووقت الانتظار في طوابير مملة.

ومن المهم جدا أن يلعب المواطن في هذه المرحلة دورا ايجابيا، ليس فقط من خلال إجراء المعاملات مباشرة على الخط، ولكن من خلال المساهمة أيضا في المنتديات المباشرة online forums التي تسمح

للمواطنين بالاتصال المباشر بموظفي الإدارة ، وهذا يختلف عن مرحلة الفهرسة التي تساعد المواطن في البحث عن المعلومة .

3/ التكامل العمودي

إن انتشار خدمات المعاملات التراسلية وبلوغها درجة النمو الكامل، تزداد طموحات و رغبات المواطنين، فالهدف من التكامل العمودي هو دمج الأنظمة المحلية مع النظام العام للدولة بغرض تسهيل عملية التأكد من معلومات معينه أو البحث عن معرفة ما، وسيكون لها تأثير واضح في ربط البلديات يبعضها البعض مثل بناء قاعدة بيانات وطنيه لتسجيل المركبات الآلية ورخص القيادة وتسجيل حوادث المرور . ونظرا لأن المرحلة الثالثة تستهدف توحيد الهيئات والدوائر الحكومية المتناظرة فإن عددا من القضايا الهامة يبرز تحديات تقنيه مثل سرية و أمن المعلومات الخاصة بالمواطن.

4 / التكامل الأفقي

التكامل الأفقي للخدمات الالكترونية الموزعة في حاويات وظائفية مختلفة يبين للمواطن قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ويصبح القصور في الطبيعة الوظائفية لكل من القطاع الخاص والعام أوضح مع ازدياد عدد المسئولين الذين تتكشف لهم الإمكانات المفتوحة للشبكة المعلوماتية ، إذ أن المواطنين يطلبون تسهيلات ومساعدات من الإدارة في أكثر من خدمة، فأولئك الذين يحتاجون إلى سكن هم بحاجة أيضا إلى تسهيل الحصول على خدمات تعليمية و رعاية صحية والى تموين و هكذا، ويعمل التكامل الأفقي في هذه المرحلة على ربط قواعد بيانات مختلفة في مجالات وظيفية متنوعة، ويسمح ذلك بالمشاركة في المعلومات وبالتالي فإن المعومات المخزنة لدى هيئة ما سيتم بثها لكافة الدوائر الحكومية .

المطلب الثالث : تحديات تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية

يواجه تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها بيئة الإدارة المحلية والتي تتباين تبعا للمستوى الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة بكل ولاية أو بلدية ، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات على النحو التالي : [1]

- غالبا ما يرتبط التحول إلى نظام الإدارة المحلية الإلكترونية بالقرار السياسي المركزي حيث إن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية اتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى الأسلوب الإلكتروني لأن دورها تنفيذي فقط ، أما الإستراتيجيات فتوضع من خلال السلطة المركزية .

- نقص الموارد المالية للمحليات وتدني مستوى الأداء الحكومي ، وتركز جهود التنمية في المدن الرئيسية باعتبارها واجهة الدولة دون النزول إلى مستوى المراكز والقرى التابعة للمحليات.

- يتطلب تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية المشاركة بين كافة فئات المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة الإلكترونية، إلا أن نقص الوعي في المحليات يقف عائقا أمام هذه المشاركة .

- تعاني المحليات من مشاكل اقتصادية مثل البطالة ونقص الاستثمارات وانخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانيات مما يجعل تركيز جهود التنمية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، ولا يدخل التطور التكنولوجي ضمن أولويات المواطن المحلي ، مما يترتب عليه عزوف المواطن المحلي عن الاندماج في مجتمع المعلومات .

- تعاني الإدارة المحلية من القصور في تدفق البيانات والمعلومات الواردة إليها من الوحدات المركزية مما يعيق نجاح الإدارة المحلية الإلكترونية على مستوى المحليات.

---

[1] إيمان عبد المحسن زكي ، مرجع سبق ذكر، ص : 101

بالإضافة إلى المركزية الشديدة التي تعاني منها الإدارة المحلية من أهم التحديات التي تواجه الإدارة المحلية الإلكترونية ، مما يتطلب تحقيق اللامركزية على المستويين الأفقي والرأسي وذلك على النحو التالي :

1/ المستوى الأفقي :

وذلك من خلال تمكين المجالس المحلية من وضع الخطط والبرامج ونظم الإدارة والسياسات التي تتناسب مع ظروفها البيئية الخاصة واللامركزية ، بهذا المعنى لا تتطلب تعديلات تشريعية وتنظيمية إنما تتطلب مشاركة الوحدات المحلية في اتخاذ القرار.

2/ المستوى الرأسي :

وذلك من خلال نقل السلطات والوظائف والمسؤوليات والموارد من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية ، مما يتطلب إجراء تعديلات قانونية وتشريعية وهيكلية .

المطلب الرابع : تجارب الإدارة المحلية الإلكترونية في العالم

تتنافس دول العالم فيما بينها للتحول إلى الإدارة المحلية الإلكترونية نظرا للمزايا التي تحققها في رفع مستوى الأداء وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين ، وتختلف دول العالم فيما بينها في أسلوب تطبيق الإدارة الإلكترونية فهناك من طبق الأسلوب اللامركزي وأخرى طبقت الأسلوب المركزي

1/ تجارب الإدارة المحلية الإلكترونية في الدول الغربية

يمكن ذكر على سبيل المثال تجربتين في الدول الغربية هما:

1-1 الإدارة المحلية الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعكس تجربة الولايات المتحدة الأمريكية النظام اللامركزي في تطبيق الإدارة الإلكترونية ، حيث تم تطبيقها على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات ،ومستوى المحليات لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية

المركز الأول على مستوى العالم ، وقد حدد البيت الأبيض – مكتب الموازنة والإدارة 2002 الرؤية الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية التي تقوم على :

- التركيز على المواطنين وليس على الإجراءات البيروقراطية .

- التركيز على النتائج التركيز على السوق .

- تنمية الابتكار .

وعلى سبيل المثال تم عمل مواقع إلكترونية تشمل وصف لمكاتب والإدارات المحلية والمعلومات المتصلة بها وبيانات عن التنمية الاقتصادية ، وعلى المستوى المحلي نجد أن بعض المواقع تعطي للمواطن حق السؤال ، وتسمح لهم بالدخول والبحث من خلال جلسات المجلس ، كما يتمكن المواطن من مخاطبة أعضاء المجلس عبر البريد الإلكتروني خلال اجتماع المجلس وعرض أسئلته واستفساراته واعتبار تلك المداخلات والاستفسارات جزءا من محضر الاجتماع الرسمي .[1]

1-2 الإدارة المحلية الإلكترونية في ايرلندا

تعتبر التجربة الايرلندية قصة نجاح باهرة في مجال التحول إلى الإدارة الإلكترونية الذي تحركه صناعة البرامج وخدمات تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية على مستوى صناعة البرامج الايرلندية ، فتعتبر ايرلندا أكبر دولة مصدرة للبرامج في العالم ، وبخاصة برامج خدمات الإدارة الإلكترونية .

فقصة نجاحها في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أدت بالنتيجة إلى ظهور تطبيقات مبتكرة في مجال الإدارة الإلكترونية كانت مفاجأة كبيرة للمهتمين في هذا المجال ، فهي قبل كل شيء بلد صغير بموقع جغرافي غير مؤثر إلى حد ما ، وهي بعيدة عن المراكز الأوروبية ،ومع ذلك استطاعت أن تحقق نجاحا باهرا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وفي تطبيق نظم وتقنيات

[1] إيمان عبد المحسن زكي ، مرجع سبق ذكر، ص : 147 .

الإدارة المحلية الإلكترونية مما ساعد على تكوين بيئة إلكترونية مناسب للعمل وتوفير الخدمات للمواطنين والشركات .

أي أن ايرلندا استفادت من تحكمها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة .[1]

2/ تجارب الإدارة المحلية الإلكترونية في البلدان العربية

يمكن ذكر تجربتين على سبيل المثال في الدول العربية هما :

2-1 تجربة الإدارة المحلية الإلكترونية في البحرين :

تعتبر مملكة البحرين من الدول العربية السباقة في بناء مواقع لإدارتها ووزارتها المهمة ، حيث من خلالها يمكن التعرف على نوع الخدمات التي تقدم بالإضافة إلى إنجاز بعض المعاملات كما إن هذه المواقع تعطي للمواطن الإرشادات عن إنجاز المعاملات بالإضافة إلى إعطاء تصورات عن مهام هذه الإدارات .وذكرت المنظمة التابعة لجامعة الدول العربية في تقريرها السنوي لعام 2005 أن البحرين احتلت المرتبة السادسة في أهم معايير الدراسة التي أجريت على مواقع الدول العربية للعام 2004 نم ، وأشار التقرير إلى وجود إدراك ووعي بالنسبة للدولة والمواطن .

ويقول تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ليس المهم أن يكون لديك أكبر عدد من المواقع بقدرمايهم أن يكون لك أكبر عدد من المواقع القادرة على تقديم أكبر عددمن الخدمات الإيجابية للمواطنين ، فالبحرين أصبحت تقدم جميع خدماتها الإدارية إلكترونيا .[2]

2-2 تجربة الإدارة المحلية الإلكترونية في مصر

تعتبر وزارة الدولة للتنمية الإدارية المسئولة عن تنفيذ المبادرة المصرية للإدارة المحلية الإلكترونية من خلال إستراتيجية متكاملة تهدف إلى رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري للدولة من خلال دمج تكنولوجيا

---

[1] سعد غالب ياسين ، مرجع سبق ذكر، ص: 364 .

[2] علاء عبد الرزاق السالمي ، خالد إبراهيم السليطي ، مرجع سبق ذكر، ص ص : 364، 364

المعلومات والاتصالات في برامج ومشروعات التنمية الإدارية . ويكون دور وزارة التنمية الإدارية ووزارة الاتصالات تقديم الدعم الفني والإداري لعملية التحول إلى النظم الإلكترونية في أداء الأعمال .وقد حققت مصر العديد من الإنجازات في مجال الإدارة الإلكترونية على مستوى الخدمات المركزية والمحلية ، ونعرض فيمايلي أهم الإنجازات :

2-2-1 الخدمات الإلكترونية:

استخراج شهادة الميلاد ، الاستعلام عن مخالفات المركبات وسدادها ، تجديد رخص السيارات، خدمات الضرائب والجمارك والممولين مثل استخراج بطاقة ضريبية ، خدمات الكهرباء للشركات والمنازل مثل الاستعلام عن قيم الفاتورة ...إلخ .

2-2-2 الإدارة المحلية الإلكترونية

من أهم الإنجازات التي تحققت على مستوى الإدارة المحلية ميكنة وتطوير نظم العمل بجميع أحياء مدينة الإسكندرية وعددها سبعة أحياء ، حيث أصبحت الإسكندرية أول مدينة إلكترونية في مصر ، كما تم إنشاء مراكز تكنولوجية لخدمة المواطنين وتسهيل حصولهم بشكل حضاري . وقد تم تجهيز هذه المراكز بالبنية التكنولوجية الأساسية اللازمة من أجهزة الحاسب والطابعات والمعدات المطلوبة لتشغيل الشبكات بالإضافة إلى إنشاء الشبكات المحلية اللازمة لربط رئاسات المدن مع ديوان عام المحافظة (الولاية).

وفي مجال التنمية البشرية تم تدريب 356 موظفا وموظفة ، وذلك بمنحهم البرامج الأساسية والمتقدمة على التطبيقات الإلكترونية المتخصصة ودورات العمل الآلية والبرمجيات [1]

[1] إيمان عبد المحسن زكي ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 164، 165

خلاصة الفـــصل

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات هو تطور حقيقي في الإدارة ، لما يحدثه من تغيير في أسلوب العمل الإداري وفعاليته وأدائه وإحداث تغييرات جذرية في حياتنا كدولة أو كمؤسسات وكأشخاص . ويتضح دوما بمرور الوقت أن الانترنت تعد أحد أبرز وسائل نشر المعلومات والأخبار الحديثة ، وأحد أبرز أساليب التفاعل المباشر فيما بين منتجي المعلومات والمستفيدين منها .

فتعد الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية (الانترنت) في العصر الحديث حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات إلى التفكير الجدي من قبل الدول والحكومات في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة إلكترونية تسهم بفعالية في حل العديد من المشكلات التي من أهمها التزاحم والوقوف في الطوابير في الدوائر والمصالح الحكومية بالإضافة إلى تجنب الروتين والوساطة وغيرها ، بالإضافة إلى ما تتميز به الإدارة الإلكترونية من سرعة في إنجاز العمل وتوفير الوقت والجهد مما يعني تطبيقها في المؤسسات الإدارية بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة يرقي العمل الإداري للإدارة المحلية التي تتطلب السرعة والدقة في تقديم الخدمات للمواطنين .

الفصل الرابع

واقع حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية

دراسة حالة ولاية بومرداس

تمهيد

نخصص هذا الفصل لدراسة حالة ، نتناول فيه واقع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعة المحلية (ولاية بومرداس) وذلك من خلال التعريف بالولاية تاريخها ونشأتها تقسيمها الإداري ، بعدها نتطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للولاية ،ورابعا تطرقنا إلى تأثير ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإدارة في ولاية بومرداس والتغييرات التي أحدثتها في تسيير الإداري.

المبحث الأول :تقديم ولاية بومرداس

نحاول في هذا المبحث إعطاء نظرة شاملة عن ولاية بومرداس من خلال إعطاء لمحة عن تاريخيها ثم نتطرق إلى أهم الخصائص الطبيعية والبشرية للولاية والهيكل التنظيمي لها .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الولاية

يعود تأسيس ولاية بومرداس إلى نهاية القرن 18 م أقتبس اسمها من اسم العلامة البومرداسي الذي استقر فيها وأنشأ زاوية لحفظ القرآن وتعليم أصول الدين الإسلامي ، أما في عهد الاستعمار فقد تغيرت تسميتها إلى تسمية الصخرة السوداء **Le Rocher Noir** وهذا نظرا لوجود صخرة كبيرة سوداء يهتدي بها البحارة إلى المدينة . وكانت عبارة عن بلدية واحدة ، ثم استرجعت اسمها بعد الاستقلال وألحق بها بلدية الثنية ، و أسندت مهمـــــة تسييرها إلى الشـــركة الوطنـــية للمحـــروقات إلى غايـــة سنة 1984. وبعده وبموجب القانون **09/84** المؤرخ في **1984/12/14** تم استحداث ولاية بومرداس وهذا عن طريق دمج عدة بلديات كانت ملحقة بالولايات الأخرى المجاورة لها وهي الجزائر ، البليدة ، تبزي وزو وتتكون الولاية حاليا من تسعة (**09**) دوائر واثنان وثلاثون **(32)** بلدية .

تتوفر الولاية على كافة المرافق العمومية الضرورية الصحة ، التعليم ، التهيئة العمرانية ، السياحة الفلاحة ، الرياضة ..إلخ ،.

كما تتوفر الولاية على ملعب أولمبي ، **24** ملعب بلدي ، **05** قاعات متعددة الرياضات ، دار ثقافة و**11** مركز ثقافي بلدي ، **09** قاعات سينما ، مسرحين و**11** مكتبة للمطالعة .

كما تزخر ولاية بومرداس بثروات طبيعية معتبرة فهي تتوفر على موانئ هامة ، إضافة إلى **03** سدود بطاقة استيعاب ضخمة على التوالي سد قدارة ، سد الحميز ، سد بني عمران ، إضافة إلى الموارد الصناعية التي انخفضت بفقدان الولاية للقطبين رويبة ورغاية

المطلب الثاني : الخصائص الطبيعية

سوف نتعرض إلى الموقع الجغرافي بالتفصيل والمعطيات المناخية السائدة في ولاية بومرداس

1/ الموقع الجغرافي

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم الظواهر المؤثرة في حياة الإقليم وبالتالي في عملية التخطيط للتنمية المحلية وتحقيقها ، فولاية بومرداس تقع في الشمال الساحلي شرقي العاصمة الجزائر ، وبذلك فهي محدودة من الشمال بالبحر الأبيض المتوسط ، من الغرب الجزائر العاصمة ، من الشرق ولاية تيزي وزو ، من الجنوب الشرقي ولاية البويرة ومن الجنوب الغربي ولاية البليدة . بمساحة تقدر بحوالي **145668 كم^2 .**

ونجد متوسط الكثافة السكانية بها يقدرب**165 نسمة / كم^2** في نهاية سنة 2008 أما عدد السكان المقدر لنفس السنة فقد وصل إلى 786602 نسمة .

نشأت ولاية بومرداس بأمر **09/84** المؤرخ في **1984/12/14** المتعلق بالتقسيم الإداري والتنظيم الإقليمي حيث أصبحت تضم **32** بلدية **09** دوائر وفق الجدول الموالي :

الجدول رقم 4 : بلديات ودوائر ولاية بومرداس

الدائـــــــرة	البـــــلديـــات
بومـــرداس	بومرداس ، قورصو ، تيجلابين .
بـــــودواو	بودواو ، بودواو البحري ، خروبة ، بوزقزة ، قدارة .
بـــرج منايـــل	برج منايل ، زموري ، لقاطة ، رأس جنات
بـــغـــلية	بغلية ، سيدي داود ، توارقة .
دلـــــــس	دلس ، أعفير ، بن شود .
خميس الخشنة	خميس الخشنة ، أولاد موسى ، الأربعطاش ، حمادي .
يـــــــــسر	يسر ، سي مصطفى ، تيمزريت ، شعبة العامر .
النـــــاصرية	الناصرية ، أولاد عيسى .
الثـــــــنية	الثنية ، سوق الحد ، عمال ، بني عمران .

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من الولاية

الشكل رقم 09 : بطـــــاقة جغرافية لولايـــة بـــومـــرداس

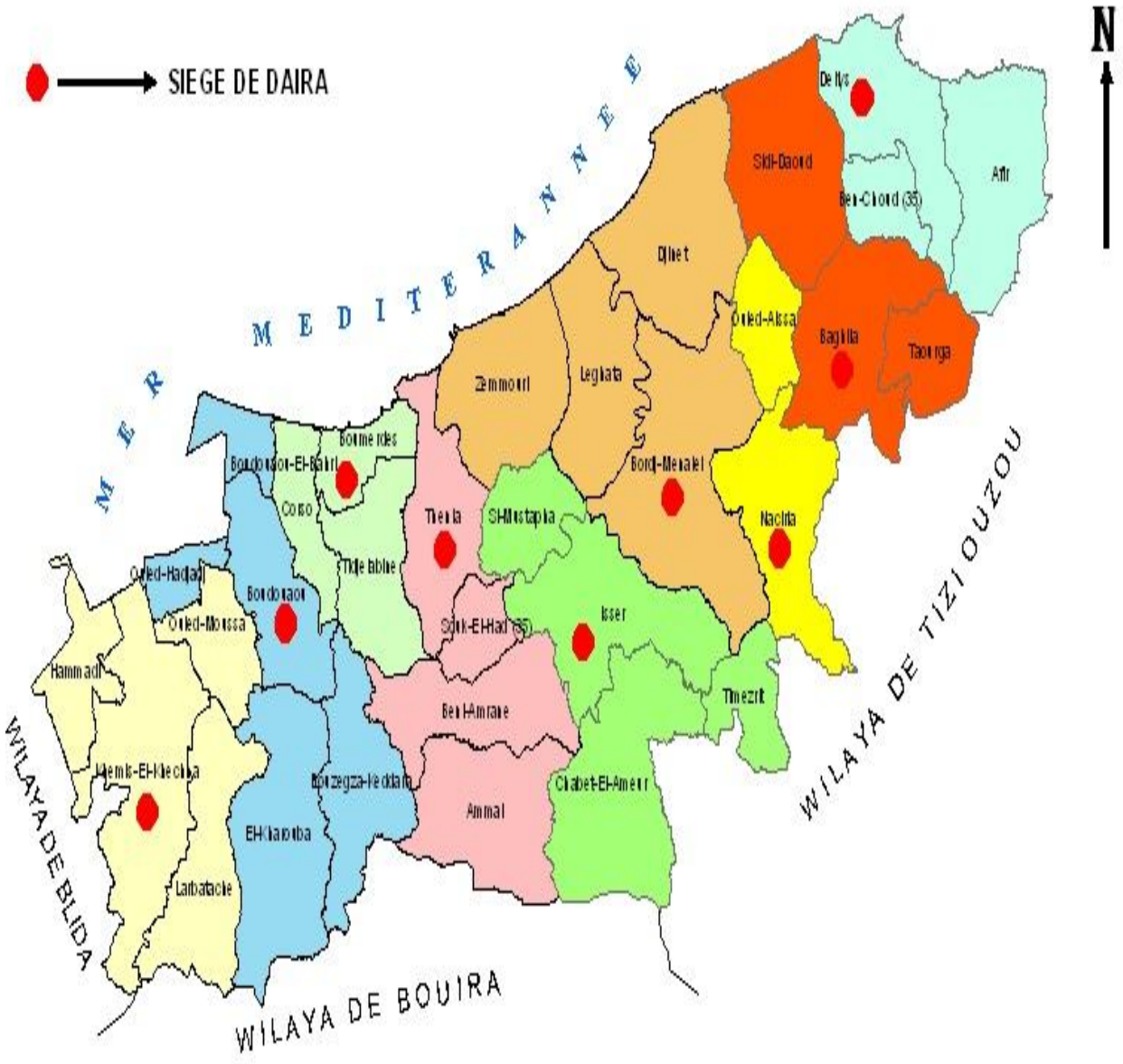

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بومرداس .

إن هذا الموقع الجغرافي المتميز أعطى لولاية بومرداس أهمية بارزة تمثل ملتقى أو مركز عبور يصل الشمال بالجنوب ، والشرق بالغرب . حيث تتميز الولاية بشبكة طرق كثيفة نسبيا التي تسود في المناطق ذات أبعاد وطنية وإقليمية والتي هي :

- **الطريق السريع ثنية – الجزائر** ويتكون من الطرق الوطني رقم 61 والطرق الوطني رقم 5 على مدى طول 21.36 كلم .
- **الطريق الوطني رقم 05** إنه يعبر الولاية على طول مدى 38 كلم يخدم كل من بودواو ، الثنية ، بني عمران ، عمال .
- **الطريق السريع الثنية -تيزي وزو** ، وهو الطريق الوطني رقم 12 : هذا المسار السريع المزدوج بمر عبر ولاية يزيد طولها 27.5 كلم وهذا بخدمة المدن سي مصطفى ، يسر ، برج منايل والناصرية .
- **الطريق الوطني رقم 24** وهو يربط الولاية من الشرق إلى الغرب بأكثر من 79 كلم ويخدم كل من قورصو ، بومرداس، زموري ، رأس جنات ، ودلس .

2/ المعطيات المناخية :

أ/ الأمطار

مناخ الولاية هو مناخ البحر الأبيض المتوسط يتميز بشتاء بارد ورطب وصيف حار وجاف ويتميز بسقوط أمطار غير منتظمة مابين **500**و **1300 ملم /سنة** ويتميز هذا الاختـــلال في عدم التـــوازن بين الستة أشـــــهر الممـــــطرة من شـــــهر أكتوبر إلى غاية شهر مارس مع متـــوسط الحد الأقصى بـــ **122.5 ملم /شهر** في شهر ديسمبر ، بينما فترة الاستجمام من شهر أفريل إلى غاية شهر سبتمبر فالجو حار وجاف مع تساقط أمطار قليلة .

الولاية تعتبر من بين المناطق الأكثر تساقط على المستوى الوطني وهذا راجع لموقعها الجغرافي .

ب/ الرياح :

تسود منطقة بومرداس رياح الشرق ورياح الشمال الشرقي التي تهب في فصل الصيف ، ورياح الشمال أصبحت أكثر توترا ونهب طول العام ، ورياح الجنوب حارة وجافة باتجاه الجنوب الشرقي والجنوب الغربي مع انخفاض كثافة بمتوسط **20 يوما /سنة .**

المطلب الثالث : الخصائص البشرية

تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في تحضير وإعداد أي مشروع أو برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني ، بحيث تمكننا من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع وتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات ومرافق عامة ، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التنمية ، كما أن إعداد البيانات الخاصة بتوزيع السكان يعد ذا أهمية كبرى لأغراض التخطيط الإقتتصادي والاجتماعي نظرا لأن الوحدات الإدارية تختلف فيما بينها حسب الحجم والمساحة .

1/ توزيع السكان

يقدر عدد سكان ولاية بومرداس سنة **2008** بـــ **786602** نسمة ، حيث أن تطور عدد سكان الولاية حسب الإحصائيات منذ **1977** إلى غاية **2008** يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 5 : تطور عدد سكان ولاية بومرداس

المرحلة	عدد السكان
إحصاء 1977	324242
إحصاء 1987	508216
إحصاء 1998	647389
إحصاء 2008	786602

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بومرداس .

الشكل رقم 10 : تطور عدد سكان ولاية بومرداس

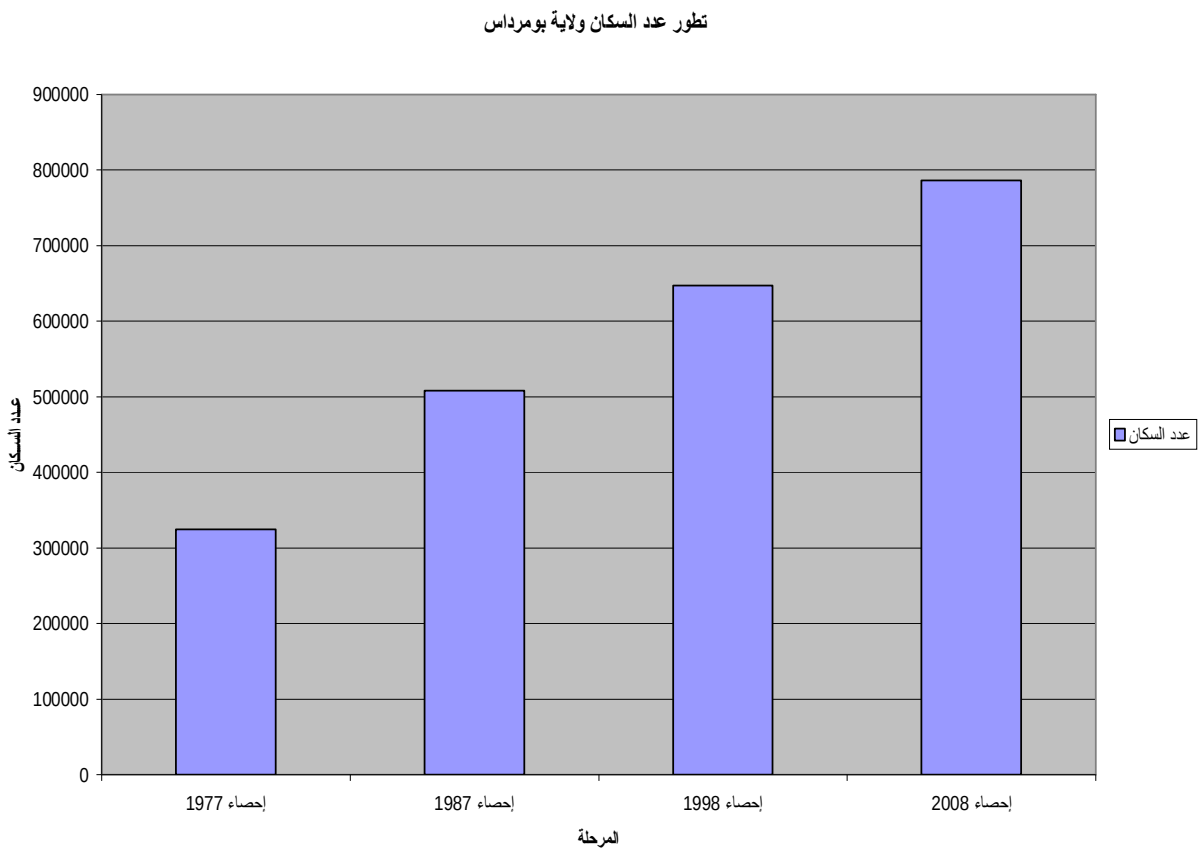

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 05

إن التوزيع الجغرافي لسكان ولاية بومرداس لا يخضع لظروف البيئة الطبيعية وحدها ، بل مرتبط كذلك بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلدية والجدول التالي يوضح لنا توزيع السكان حسب المناطق .

الجدول رقم 6 : توزيع سكان الولاية حسب المناطق - إحصاء 2008 -

البلديات	عدد السكان الإجمالي	التجمع في المناطق الحضرية	التجمع في المناطق الريفية	مجموع التجمعين	المناطق المبعثرة
بومرداس	39 285	27 500	11 629	39 129	156
قورصو	20 516	11 758	7 283	19 041	1 475
تيجلابين	17 995	10 122	6 975	17 097	898
مجموع الدائرة	**77 796**	**49 380**	**25 887**	**75 267**	**2 529**
برج منايل	64 319	44 046	11 098	55 144	9 175
راس جنات	21 522	3 851	10 038	13 889	7 633
لقلطة	13 409	2 851	7 024	9 875	3 534
زموري	25 924	12 657	9 819	22 476	3 448
مجموع الدائرة	**125 174**	**63 405**	**37 979**	**101 384**	**23 790**
بودواو	70 821	55 893	13 598	69 491	1 330
بودواو البحري	14 411	1 020	12 674	13 694	717
بوزقزة قدارة	8 505	3 099	3 440	6 539	1 966
الخروبة	10 880	9 478	0	9 478	1 402
ولاد هداج	29 736	28 341	0	28 341	1 395
مجموع الدائرة	**134 353**	**97 831**	**29 712**	**127 543**	**6 810**
دلس	29 492	19 438	5 708	25 146	4 346
اعفير	13 093	3 472	3 480	6 952	6 141
بن شود	9 974	3 572	5 272	8 844	1 130
مجموع الدائرة	**52 559**	**26 482**	**14 460**	**40 942**	**11 617**
يسر	32 030	17 343	9 214	26 557	5 473
شعبة العامر	32 912	9 849	19 932	29 781	3 131
سي مصطفى	11 727	6 977	3 157	10 134	1 593
تيمزريت	10 120	1 742	1 819	3 561	6 559

مجموع الدائرة	**86 789**	**35 911**	**34 122**	**70 033**	**16 756**
خميس الخشنة	75 141	46 465	18 374	64 839	10 302
حمادي	40 624	15 413	23 612	39 025	1 599
الاربعطاش	18 515	12 956	2 831	15 787	2 728
اولاد موسى	44 344	39 243	4 225	43 468	876
مجموع الدائرة	**178 624**	**114 077**	**49 042**	**163 119**	**15 505**
ناصيرية	22 326	7 388	11 732	19 120	3 206
اولاد عيسى	7 675	5 955	0	5 955	1 720
مجموع الدائرة	**30 001**	**13 343**	**11 732**	**25 075**	**4 926**
الثنية	21 169	15 351	4 604	19 955	1 214
عمال	8 423	1 545	4 428	5 973	2 450
بني عمران	23 361	7 571	9 676	17 247	6 114
سوق الحد	6 569	5 712	0	5 712	857
مجموع الدائرة	**59 522**	**30 179**	**18 708**	**48 887**	**10 635**
بغلية	17 554	8 827	6 872	15 699	1 855
تاورقة	7 915	3 951	1 625	5 576	2 339
سيدي داود	16 315	5 664	7 230	12 894	3 421
مجموع الدائرة	**41 784**	**18 442**	**15 727**	**34 169**	**7 615**
مجموع الولاية	**786 602**	**449 050**	**237 369**	**686 419**	**100 183**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية إحصاء 2008

من خلال الجدول يتضح لنا أن توزيع السكان يظهر بأن حوالي **449050** نسمة من سكان الولاية يتمركزون في المناطق الحضرية ، أي ما يمثل **57.08 %**، في حين يتمركز حوالي **237369** نسمة ما يمثل **30.17 %** يتمركزون في المناطق الريفية ، أما الباقي فيمثل **100183** نسمة بنسبة **12.73 %** في المناطق المبعثرة .

2/ التركيب العمري والجنسي للسكان

يقصد بالتركيب السكاني دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها المجتمع بحيث يمكن معرفة الحالة التعليمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية حسب السن والنوع .

الجدول الموالي يوضح لنا التركيب العمري والجنسي لسكان ولآية بومرداس .

الجدول رقم 7 : التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية بومرداس - إحصاء 2008 -

الفئات	ذكور	إناث	المجموع
00– 04 سنة	38 408	36 191	74 599
05-9 0 سنة	47 101	44 496	91 597
10-14 سنة	52 756	50 671	103 427
15-19 سنة	51 391	49 640	101 031
20 – 24 سنة	41 691	40 377	82 068
25-29 سنة	35 422	34 613	70 035
30 -34 سنة	28 596	28 157	56 753
35 -39 سنة	22 555	21 160	43 715
40 -44 سنة	19 839	18 529	38 368
45 -49 سنة	16 865	15 005	31 870
50 -54 سنة	11 612	11 264	22 876
55 -59 سنة	9 940	9 738	19 678
60 -64 سنة	7 547	8 190	15 737
65 -69 سنة	6 081	6 861	12 942
70 – 79 سنة	6 966	7 105	14 071
80 فأكثر	3 469	4 366	7 835
المجموع	**400 239**	**386 363**	**786 602**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، ولاية بومرداس ، إحصاء 2008 **.**

من خلال الجدول يتضح لنا أن هيكل السكان في ولاية بومرداس يغلب علية فئة الشباب والتي تقدر بحوالي **623225** نسمة أي ما يمثل **79.23 %** من إجمالي عدد السكان و هي الفئة الأقل من **39** سنة في حين يمثل فئة الكهول حوالي **128529** نسمة أي ما يمثل **16.33 %** من عدد السكان الإجمالي وهي الفئة الأقل من **64** سنة . أما الباقي فيمثل فئة الشيوخ بـــ **34848** نسمة أي ما يمثل **4.43 %** من إجمالي سكان الولاية . وهي الفئة من **65** سنة وما فوق.

أما من حيث الجنس ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة تكاد تكون متقاربة لكلا الجنسين ، حيث يقدر عدد الذكور في ولاية بومرداس بحوالي **400239** نسمة ، ما نسبته **50.88 %** ، ويقدر عدد الإناث بحوالي **386363** نسمة أي ما يمثل **49.11 %** من إجمالي عدد سكان ولاية بومرداس .

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لولاية بومرداس

بالنسبة للهيكل التنظيمي للولاية فيتمثل في الأجهزة التي تشملها الإدارة العامة في الولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي وتتمثل تلك الأجهزة في:

الأمانة العامة، المفتشية العامة، الديوان، مديرية التنظيم والشؤون العامة والإدارةالمحلية

1 / الأمانة العامة

يترأسها الأمين العام الذي يعتبر الرجل الثاني بعد الوالي، ويعتبر الأمين العام للولاية رئيس إدارتها ويضطلع بمهام متابعة جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية

أ/ مهام الأمانة العامة

تؤدي الأمانة العامة دورا إستراتيجيا، لاسيما في التنسيق بين مصالح الإدارة العامة في الولاية، تتمثل مهمتها في:

- السهر على العمل الإداري وضمان استمرار يته.

- متابعة عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية.
- تنسيق أعمال المديرين في الولاية ومتابعة عمل أجهزة الولاية وهياكلها.

ب/ مصالح الأمانة

مهام الأمانة العامة تقوم بها عدة مصالح موجودة على مستوى الأمانة العامة، وعلى مستوى ولاية بومرداس نجد :

1- مصلحة التنظيم والتسيير: من مهامها الرئيسية ضمان الاتصال بين هياكل وأجهزة الولاية، وتتفرع إلى ثلاث مكاتب هي: مكتب التنسيق، مكتب التنظيم، مكتب الصفقات.

2- مصلحة التوثيق والتلخيص: من الناحية النظرية فإن هذه الأخيرة يفترض أنها تضم مكتبين اثنين، لكنها تضم مكتب واحد فقط هو مكتب التلخيص.

2/ المفتشية العامة

يسير المفتشية العامة في الولاية مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاث مفتشين، وتتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال يقرره الوالي، وبهذه الصفة يتعين عليها إعداد حصيلة دورية عن أعمالها ومن مهامها التقويم المستمر لعمل الهياكل والأجهزة والمؤسسات اللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، قصد تفادي النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من شأنه أن يعظم نتائجها ويحسن نوعية الخدمات لصالح المواطنين كما تقوم بتبليغ الوالي تقارير التفتيش التي يحررها المفتشون عقب انتهاء مهامهم، ويرسل ملخص منها دوريا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

3/ الديـــــوان

وهو تحت سلطة الوالي مباشرة، ويقوم رئيس الديوان بالمهام التالية:

- التنسيق والمتابعة لتنفيذ التدابير التي في إطار تنسيق مصالح الأمن المقامة في تراب الولاية.
- إقامة العلاقات مع أجهزة الإعلام والصحافة.
- تنشيط الهياكل المكلفة بالبريد والاتصالات الوطنية ومراقبتها.
- مساعدة الوالي في ممارسة المهام التي لا تختص بها الأجهزة والهياكل الأخرى في الولاية.
- بالإضافة إلى أنه تم استحداث مكتب جديد باسم مصلحة الاتصال و هذا بفتح موقع إلكتروني خاص بالولاية وسوف نتطرق إليه لاحقا.

أما عن مناصب الملحقين بالديوان فتتكون من 10 مناصب تحدد بقرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية والجماعات المحلية، والسلطة المكلفة بالوظيف العمومي، أما عن رئيس الديوان فهو يتلقى في حدود اختصاصاته تفويضا بالإمضاء من الوالي.

4/ مديرية التنظيم والشؤون العامة

تنظم في ثلاث مصالح على الأكثر تكلف على الخصوص بـــ :

السهر على تطبيق التنظيم العام واحترامه ، التنظيم بالاتصال مع الأجهزة والهياكل المعنية بالعمليات الانتخابية وتضمن التسيير الإداري للمنتخبين البلديين والولائيين .تسهر على تنظيم القرارات الإدارية والولائية ، تدرس وتتابع منازعات الدولة والولاية .

5 / مديرية الإدارة المحلية

تعتبر هذه المديرية بالغة الأهمية من خلال المصالح التي تضمها وقد تم تحديد مهامها من خلال المرسوم التنفيذي **95-265** المتضمن صلاحيات مديرية التنظيم والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية في المادة **05** .

ويتمحور نشاط المديرية حول ثلاث مهام للتسيير ، فهي تشرف على حسن سير العمل الإداري في الولاية وبلدياتها ، حيث تقوم بمتابعة المستخدمين على مستوى الولاية والبلدية كما تتولى إعداد ميزانية التسيير والتجهيز للولاية وتنفيذها ويسير المديرية الإدارة المحلية مدير معين بموجب مرسوم تنفيذي يسهر على التنسيق بين المصالح الثلاث (مصلحة التنشيط المحلي ، مصلحة الميزانية والأملاك، مصلحة تسيير المستخدمين .)

6/ المجلس الشعبي الولائي

يعتبر الهيئة المنتخبة على مستوى الولاية المجسدة لسيادة الشعب وتمثيله في تسيير مصالحه ، حيث يتم انتخاب أعضائه من طرف مواطني الولاية ، يتخذ قراراته عن طريق المداولات التي يصادق عليها بأغلبية الأصوات .وهو يعمل على القيام بعدة صلاحيات يتقمصها من خلال مداولاته وهي الاهتمام بتنمية الولاية في مختلف القطاعات ، تسيير الشؤون العامة للولاية ، التصويت والمصادقة على الميزانية ، المصادقة على مخططات التنمية المحلية ومساعدة البلديات .

7/ مديرية المواصلات الوطنية

هذه المديرية توجد داخل الولاية فهي تعتبر الرابط بين مختلف الإدارات المتواجدة في الولاية ، تتكون هذه المديرية من أربعة مصالح بحيث كل مصلحة لها مهمتها الخاصة بها . ويتلخص الدور المهم للمديرية في ربط مختلف المصالح التابعة للولاية والدوائر بالهاتف سواء كان داخلي أو خارجي ، توصيل خدمة الانترنت ، صيانة أجهزة الإعلام الآلي ووضع الشبكات المعلوماتية الداخلية الانترانت .

تزويد مختلف الخلايا الخاصة بالأزمات بخطوط الهاتف والفاكس خاصة في فترة الانتخابات والامتحانات وفي حالة حدوث الكوارث الطبيعية في مختلف مناطق الولاية ودوائرها وبلدياتها .وهذه المديرية لها لديها ميكانيزمات خاصة في العمل تتمثل في :

-العمل على اقتصاد الوقت والمال في الإنجاز

التفاني في العمل والسرية أساس العمل في مديرية المواصلات الوطنية

وتمتلك الولاية هاتف ذو طاقة متوسطة حوالي 900 خط داخلي (4أرقام) ، ولديها شبكة توصيل بينها وبين اتصالات الجزائر فيما يخص الهاتف الثابت(09 أرقام) والشبكات المعلوماتية

ويوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لولاية بومرداس.

الشكل رقم 11: الهيكل التنظيمي لولاية بومرداس

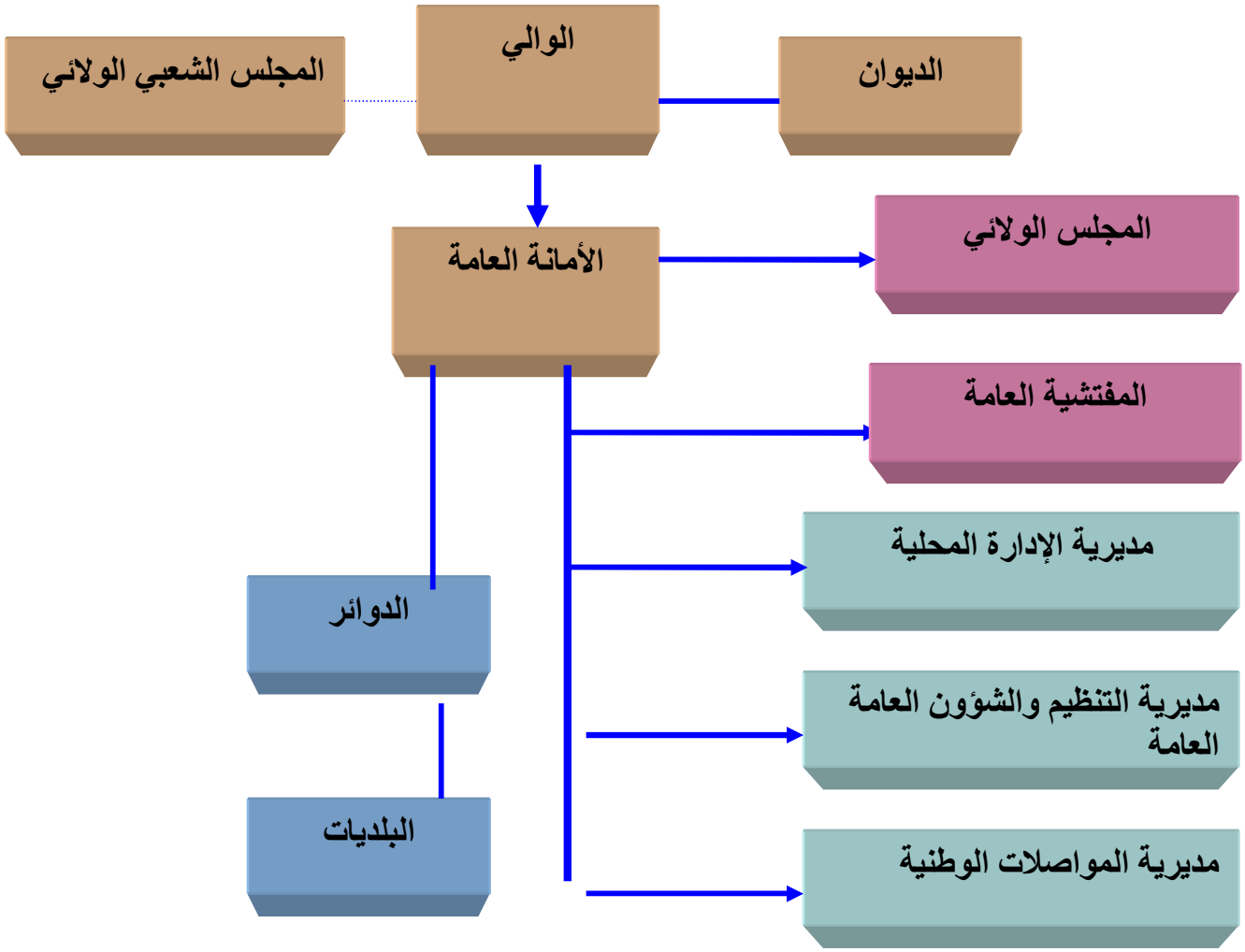

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم **90-230** المؤرخ في **3** محرم عام **1411** الموافق لـــ **25** يوليو **1990** المتعلق بتحديد الأجهزة الإدارية للولاية.

المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية بومرداس

من المعروف أن تحسين نوعية المعيشة للسكان تقاس بمدى تطور نوعية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، أي تحسين خدمات الصحة والتمدرس وغيرها من الخدمات العمومية .

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية:

الولاية لها إمكانيات اقتصادية وأهمها : المجال الفلاحي ، المجال الصناعي ، الصيد البحري .

1/ المجال الفلاحي

تتميز ولاية بومرداس من جانب مجموعة متنوعة بالتناوب السهول الساحلية والوديان والجبال والغابات والسهول المرتفعة تتمثل فيما يلي : [1]

وجود **10** مناطق للتوسع السياحي مع مساحة إجمالية قدرها **5124** هكتار ، منطقة بودواو**41901** هكتار ، منطقة بومرداس والثنية **542** هكتار ، منطقة برج منايل **731203** هكتار ، منطقة بغلية **52001** هكتار ، منطقة دلس **30002** هكتار .

فولاية بومرداس لها طابع فلاحي بمساحة زراعية إجمالية تقدر بـــ **99844** هكتار ما يمثل **69 %** من مساحة الولاية ، المساحة الصالحة للزراعة تقدر بـــ **65989** هكتار تسود فيها زراعة البقوليات التي التي تمثل **34 %** من المساحة الزراعية الصالحة ، ثم تأتي بعدها زراعة الأشجار والكروم بـــ **33 %** تليها الحبوب بـــ **15 %** .

الأراضي المروية في ولاية بومرداس تشغل مساحة تقدر **1025** هكتار أي ما يعادل **16 %** من المساحة الزراعية الصالحة وهذه تعرف توسعا معتبرا مع الإنجازات المائية التي يمولها جزئيا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

[1] مديرية الفلاحة ، إحصائيات سنة 2009 .

وفيما يخص القطاع الحيواني، تتوفر الولاية على **30753** رأس من الأبقار و**56451** رأس من الأغنام، و**6914** رأس من الماعز، كما تحتوي على **587000** خلية من بينها **28700** خلية منتجة للعسل. وقدر الإنتاج الحيواني بـــ **28040222** لتر من الحليب و**2040** طن من العسل و**690** طن من الصوف، إضافة إلى **281904000** وحدة من البيض.

أما فيما يخص اللحوم الحمراء فقد بلغ الإنتاج **13.200** طن من لحم الأبقار و**18.100** طن من الأغنام و20 طن من لحم الماعز، أما إنتاج اللحوم البيضاء فقد بلغ **82829** طن من لحم الدجاج و**15644** طن من لحم الديك الرومي.

2/ المجال الصناعي:

تضم ولاية بومرداس عدة وحدات صناعية سواءً كانت جهوية أو وطنية تساهم في زيادة الإنتاج المحلي الوطني، ومن بين الوحدات الوطنية نجد :

مؤسسة سكوتيد المختصة في إنتاج القطن ومشتقاته، مؤسسة سوناريك المتخصصة في إنتاج الطبّاخات، حيث بلغ إنتاج هذه الأخيرة **11.015** وحدة سنويا، بالإضافة إلى مجمع **BCR** ومؤسسة إيوا المتخصصة في إنتاج الأواني. أما المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، فنجد مؤسسة كوبرلي التي تنتج الحليب واللبن، حيث بلغ حجم إنتاجها 13926013 لتر سنويا من الحليب و 20673 لتر سنويا من اللبن، كذلك مؤسسة BMB المتخصصة في إنتاج الآجر، حيث بلغ إنتاجها 5.800.000 سنويا.

3/ الصيد البحري :

من المعروف أن ولاية بومرداس منطقة ساحلية تتمتع بثلاث موانئ هي : [1]

[1] مديرية الصيد البحري إحصائيات 2008-2009

* ميناء دلس : صنع في عام 1952 ، ويعتبر ميناء صيد الأسماك والتجارة المختلطة وهو على بعد 58 كيلومتر من عاصمة الولاية ، إلى الشرق من 46 كيلومتر بزموري ويتكون حاليا من 162 وحدة صيد .

*ميناء زموري : ويقع 48 كيلومتر إلى الشرق من الجزائر العاصمة و12 كلم شرق عاصمة الولاية ويتكون من 183 وحدة صيد .

*ميناء رأس جنات : يقع على بعد 35 كلم إلى الشرق من عاصمة الولاية ،هو منفذ وشارف على الانتهاء مع قدرات وحدات الصيد بـــ 115 .وقد بلغت طاقتها الإنتاجية الإجمالية 12.022,49 طن من الأسماك بمختلف أنواعها.

4/ المجال السياحي

تعتبر السياحة بالنسبة لولاية بومرداس مورد هام لاقتصادها خاصة وأن موقعها الجغرافي مطل على البحر، لذا لابد من توافر الفنادق لاستقبال السياح. [1]

وفي هذا الصدد تملك ولاية بومرداس 4 فنادق ذات رتبة معينة، بقدرة استيعاب 274 سائح أو زائر، 13 فندق غير مرتب، ومركبات سياحية بقدرة استيعاب 2785 سائح .

أما فيما يخص الصناعات التقليدية فهي تتوفر على 2418 حرفي يهتم بمختلف الصناعات الحرفية التي يمكن أن تجذب السياح .

[1] مديرية السياحة لولاية بومرداس

المطلب الثاني : المؤشرات الاجتماعية :

يقاس تحسن مستوى المعيشة للسكان بمدى تحسن نوعية الخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وتربية وغيرها من الخدمات العمومية يقاس تحسن مستوى المعيشة للسكان بمدى تحسن نوعية الخدمات الاجتماعية ، من صحة وتعليم وتربية وغيرها من الخدمات العمومية .

1/ الخدمات التعليمية :

سمحت المجهودات المبذولة منذ الاستقلال بتحسين المستوى التعليمي بولاية بومرداس عموما وذلك عن طريق إنجاز المؤسسات التربوية لمختلف الأطوار ، وبالتالي ارتفاع نسبة التمدرس وتقلص فارق التمدرس بين الجنسين ، وفيما يلي أهم المؤشرات في كل طور من الأطوار التعليمية :

أ- الطور الأول والثاني:

تتوفر الولاية 357 مؤسسة تربوية خاصة بالطور الأول والثاني من التعليم الأساسي، تضم 3412 قاعة التدريس أي بمعدل 10 قاعات لكل مؤسسة.

أما فيما يخص معدل التلاميذ في الأقسام يقدر بـــ 32 تلميذ في كل قسم

ب- الطور الثالث:

أما فيما يخص الطور الثالث فهي تملك 78 مؤسسة تربوية منها 05 في طور الإنجاز تضم **1473** قاعة للتدريس. أما فيما يخص معدل التلاميذ في القسم يقدر بـــ 38 تلميذ في كل قسم .

ج- التعليم الثانوي:

وفيما يخص عدد الثانويات تتوفر على **30** ثانوية تضم **706** قاعة للتدريس منها ثانويتان في طور الإنجاز.أما بالنسبة لمعدل التلاميذ في القسم فيقدر بـــ **36** تلميذ في كل قسم

2/ الخدمات الجامعية :

تملك ولاية بومرداس خمس كليات والتي تشكل حاليا جامعة أمحمد بوقرة كلية العلوم(المركب الجنوبي –بومرداس) ، كلية علوم المهندس (المركب الغربي –بومرداس) كلية المحروقات والكيمياء (المركب الشمالي – بومرداس) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (المركب الشمالي –بومرداس) ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية (مركب بودواو) ، بالإضافة إلى معهدين هما معهد البترول ، معهد الهندسة الكهربائية والإلكترونيك (المركب المركزي – بومرداس) ، إضافة إلى سبعة مراكز للتكوين المهني موجودة في الدوائر التابعة للولاية .[1]

3/ الخدمات الصحية:

إن ولاية بومرداس تحتوي على ثلاث مستشفيات تتواجد في كل من الثنية ، برج منايل ودلس إلى جانب عيادات متعددة الخدمات ومراكز للتوليد وقاعات للعلاج و يمكن تلخيص وضعية قطاع الصحة في الجدول الأتي :[2]

[1] دليل جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2010

[2] مديرية الصحة لولاية بومرداس

الجدول رقم 8 : المؤسسات العمومية للصحة الجوارية لولاية بومرداس

إسم المؤسسة	البلديات المغطاة	عدد الهياكل الصحية المرتبطة			الامكانيات البشرية			
		العيادات المتعددة الإختصاصات	قاعات العلاج	أخرى	العمال	الاطباءالعامين	الاطباءالاخصائيون	شبه طبي
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بومرداس	**عدد البلديات10** بومرداس، الثنية قورصو، زموري تيجلابين ، رأس جنات ، سوق الحد ، بني عمران عمال بودواو البحري	**09**	**35**	-04 قاعات الولادة - 08 وحدات	**471**	**93**	**17**	**169**
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية لخميس الخشنة	**عدد البلديات 08** خميس الخشنة، حمادي ،الاربعطاش ، أولاد هداج ، خروبة ،قدارة و بودواو	**10**	**24**	-04 قاعات الولادة -وحدة مراقبة مرض السل و الأمراض التنفسية -11 وحدة للكشف و المتابعة -وحدة تصفية الدم و الكلى '05 أجهزة'. -مصلحة طب العمل	**511**	**102**	**18**	**134**

139	**13**	**72**	**354**	-03 قاعات الولادة - القطاع الصحي الريفي -وحدة مراقبة مرض السل و الأمراض التنفسية -08 وحدة للكشف و المتابعة - -مصلحة طب العمل	**28**	**09**	**08 بلديات** برج منايل ، ناصرية ،لقاطة ، أولاد عيسى ، سي مصطفى ، يسر ، شعبة العامر ، تيمزريت	**المؤسسة العمومية للصحة الجوارية لبرج منايل**
96	**03**	**64**	**275**	-02 قاعات الولادة - -06 وحدة للكشف و المتابعة	**20**	**06**	**06 بلديات** دلس ، بن شود ،بغلية ، أعفير ، توارقة و سيدي داود	**المؤسسة العمومية للصحة الجوارية لدلس**

المبحث الثالث : تأثير ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإدارة في ولاية بومرداس

إن ولاية بومرداس تسعى إلى تحسين أداء خدماتها وهذا من خلال إدخال مختلف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والتي ستمكن من تبادل المعلومات والمراسلات الإلكترونية بين المديريات التابعة للولاية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية لغاية عدم استخدام الورق ، فلقد بدأت ولاية بومرداس في تهيئة الأجواء لإنجاز الإدارة المحلية الإلكترونية وهذا بهدف تقليص المسافة بين المواطن والإدارة.

المطلب الأول: إنشاء موقع الويب الرسمي لولاية بومرداس

1/ مصلحة الإتصال موقع الويب

لقد تم استحداث مصلحة جديدة تابعة لديوان الوالي باسم مصلحة الاتصال (موقع الويب) حيث تم تجهيز المكتب بمختلف التكنولوجيات الحديثة (أجهزة الإعلام الآلي ، الناسخات والطابعات ،الهواتف ، الفاكس) ، وتقوم هذه المصلحة باستقبال عدد كبير من المعلومات من طرف المديريات التابعة للولاية وعرضها على الموقع ليطلع عليها المواطنون و الموظفون داخل الولاية .

لقد تم التدشين الرسمي لموقع الويب للولاية يوم الخميس **27** جانفي **2011** تحت العنوان الرسمي www.wilaya.boumerdes.dz ، حيث كانت له تغطية إعلامية من طرف إذاعة متيجة ، وهذا لكي يعلم به كافة المواطنين محليا ووطنيا . [1]

وتجدر الإشارة بأن الموظفين الذين يشغلون هذه المصلحة أنهم قد قاموا بتربص لمدة ثلاثة أشهر قبل الافتتاح الرسمي للمصلحة ، إلا أنه عند إجراء المقابلة مع المسئول والموظفون تبين لنا أنهم غير دائمين فهم يشتغلون بعقد ما قبل التشغيل (pré emploi) ومعظمهم مهندسين في الإعلام الآلي .[2]

---

[1] أنظر الملحق رقم 01 .

[2] نصرالدين حموم رئيس مصلحة الإتصال

2/ الشكل الخارجي للبوابة

تقوم ولاية بومرداس بتقديم العديد من الخدمات العمومية وذلك عن طريق الانترنت ويمكن التعرف على مختلف الخدمات المقدمة عند الدخول عبر بوابة الإدارة المحلية الإلكترونية www.wilaya.boumerdes.dz، حيث اتخذت الولاية خطوات ابتدائية لدمج معلومات جمعت محتوياتها لتلبية حاجات المواطنين .

والشكل الخارجي للبوابة يحمل صورة لوالي ولاية بومرداس ومن الجهة اليسرى نجد الخدمات المقدمة من طرف الموقع مقسمة إلى استقبال ، الأعمال ، والإعلانات . فمثلا نجد في :

الاستقبال : ونجد كلمة الوالي ، تقديم الولاية و فرص الاستثمارات .

النشاطات : ونجد القطاعات، التطوير، مكتب الزلازل و الإحصاء.

الإعلانات : إعلان عن المناقصات المفتوحة ، الاتصال ، استقبال و التحقيقات العمومية ، الامتحانات والمسابقات .

فلقد صنفت الخدمات بطريقة صحيحة وبشكل يتلاءم مع توقعات احتياجات المستخدمين من المواطنين تبعا لنوع الخدمة العامة المقدمة (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، مديرية الصحة ، مديرية السكن ، مديرية التربية ...إلخ .

وفيما يلي الشكل الموالي يوضح الشكل الخارجي لبوابة موقع ولاية بومرداس

الشكل رقم 12 : الشكل الخارجي لبوابة الموقع الإلكتروني لولاية بومرداس

فمن خلال موقع الويب أصبح المواطن ليس من الضروري التنقل إلى الولاية لسحب استمارة طلب السكن ، إذ أصبح من الممكن استخراجها باستخدام الانترنت ، ضف إلى ذلك أنه يجد معها قائمة الوثائق الواجب استخراجها ، و هذا ما يسهل للمواطن الاستفادة من ربح الوقت وتكاليف التنقل وغيرها .وكل هذا يساعد على إنعاش الوضع الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشي للفئات المحرومة .

ضف إلى ذلك أصبحت الولاية تعلن عن المناقصات المفتوحة لجميع المقاولين في الموقع الإلكتروني مع شروط المشاركة وبالتالي أصبح المواطن أيضا ليس من الضروري التنقل إلى مكتب الصفقات العمومية الموجود في ولاية بومرداس .

بالإضافة إلى ذلك فإذا أراد المواطن أن يستعلم عن السياحة في الولاية فليس من الضروري التنقل إلى ولاية بومرداس ، فما عليه فقط أن يستعمل الموقع الإلكتروني ويدخل إلى مديرية السياحة ويجد كل المعلومات دون أن يتنقل ، وبالتالي فالمواطن في هذه الحالة يقتصد تكاليف التنقل بالإضافة إلى ربح الوقت . وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم 13 : خدمات المديريات التابعة لولاية بومرداس

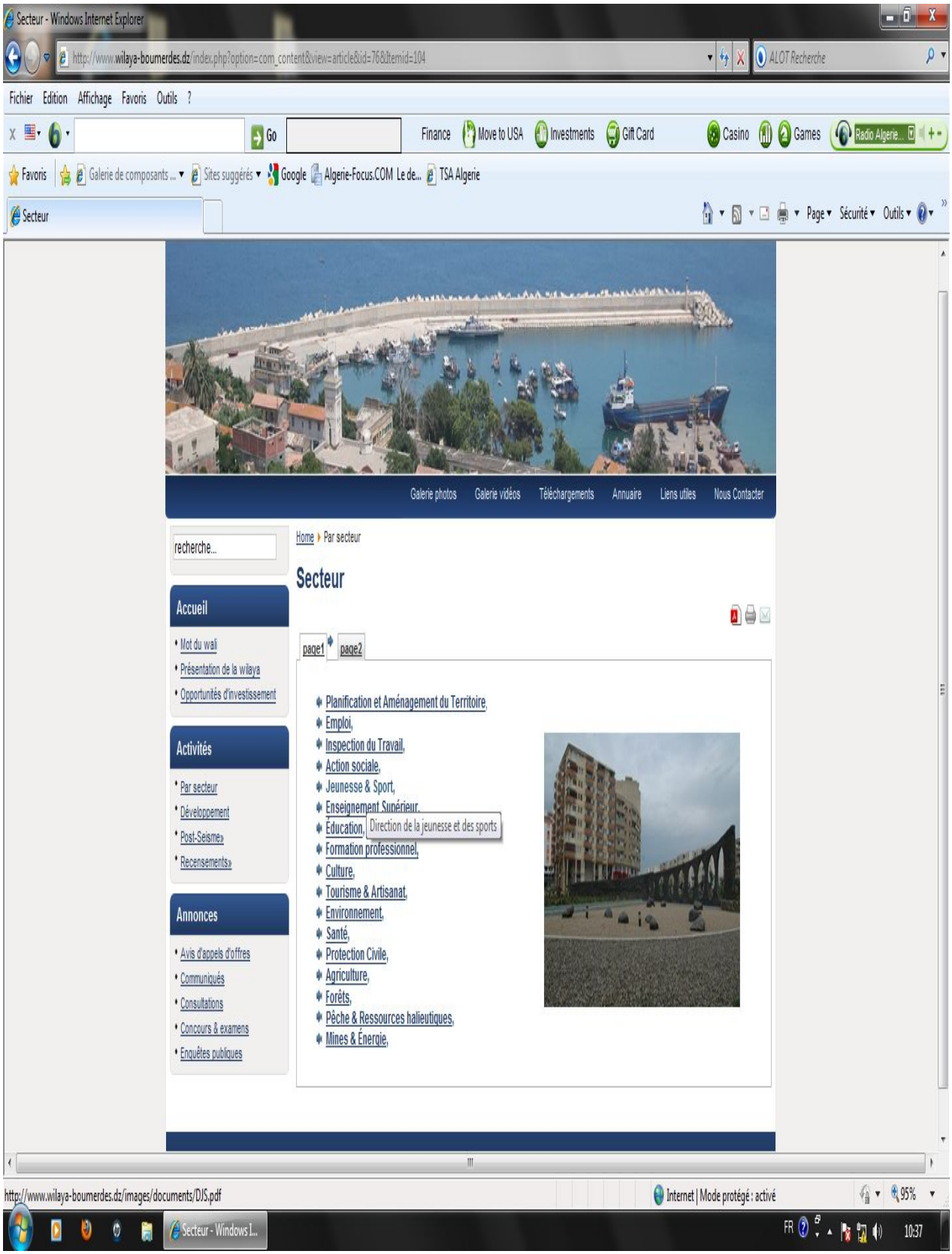

فبمجرد الضغط على أي مديرية تظهر لنا مباشرة الخدمات التي تقدمها للمواطنين والإداريين التابعين للولاية .و نلاحظ أنه هناك صفحتين page1 و page2 .

المطلب الثاني : تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على آليات التسيير الإداري للولاية.

نتعرف في هذا المطلب على مختلف التأثيرات التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى مسيري الإدارات وعلى مهام الإدارة .

1/ تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المحيط العام للعاملين في الجماعة المحلية

يقصد بالمحيط العام للعاملين كل ما يحيط بالولاية من مسيرين وموظفين [1]

أ/ تأثيرها على المسيرين

من خلال فترة التربص التي قمت بها في إدارة ولاية بومرداس ، لاحظت أن المسئول في الإدارة يستخدم أجهزة الكومبيوتر في إدارة البيانات ، بالإضافة إلى الهاتف ،الفاكس وآلات التصوير وذلك بغية الوصول إلى تخفيض الوقت وحفظ السجلات وإحلال شبكات المعلومات (الانترنت) واستخدام الموقع الإلكتروني لعرض خدماته . وقد لاحظنا أن كل مكتب مسئول في الولاية مجهز بجهاز كومبيوتر وهاتف خارجي ذات ستة أرقام وخط انترنت .

ب/ تأثيرها على الموظفين

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعدت الموظفين على تأدية خدماتهم بسرعة وذلك عن طريق تخزين المعلومات والمعالجة السريعة للنصوص . بالإضافة إلى أنه تم شراء مؤخرا نظام محاسبي جديد وهذا لحساب المرتب الشهري اعتمادا على (الدرجة العلمية ، الغياب ، التأخر ، العطل المرضية الترقية ...إلخ) ، إلا أنه لابد من الإشارة أنه يجب تطوير الطاقات البشرية بتنظيم دورات تكوينية بغرض تحسين أداء ومستوى الموظفين ،

[1] نصر الدين حموم ، رئيس مصلحة الاتصال .

بالإضافة إلى ضرورة تطبيق مبدأ تخصص الموظف وتحكمه في مجال عمله كما للتحفيز دور في دفع نوعية العمل الإداري إلى التحـــــــسن وذلك بربط الترقــية في الرتب والدرجات بالكفاءة وليس بالأقدمية.

إذن إن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يظهر من خلال حل المشكلات ومراقبة تأدية الخدمات بالإضافة إلى أنه الولاية في هذه المرحلة تحاول تجاوز الإدارة البيروقراطية ، فمن خلال إنشاء موقع الويب الخاص بالولاية يصبح الموظف لا يضجر من تردد المواطن عليه في الإدارة أو المديريات التابعة للولاية لأن الإدارة كل ما يتعلق بالمواطنين سوف تنشره في الموقع بالإضافة إلى نشر خدمات المديريات .

2/ تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مهام إدارة الولاية .

من المعروف أن المشرع الجزائري أعطى للوالي صفتين من التمثيل :[1]

1/ تمثيل الولاية

لمعرفة كيفية تأثير وسائل الاتصال على هذه المهام فتتمثل مجالات التدخل في :

- بإمكان الوالي استعمال حقه في إخطار المجتمع الإلكتروني المحلي ومواطنيه بكل مالـــه علاقة بحالة أموال الشعب وذلك باستعمال الموقع الإلكتروني ، الخاص بالولاية
- نشر كيفية إبرام الصفقات العمومية والمزايدات المتعلقة بأشغال الولاية .
- التبليغ عن طريق الموقع عن مختلف الدعاوى المرفوعة لدى القضاء باسم الولاية .
- نشر إعلانات التوظيف والاحتياجات بفترات قبل إجراء المسابقات تعميما للإعلان .
- نشر تقارير لمختلف اللجان التابعة له على الشبكة الداخليـــة للموقـــع لشـــرح وضـــعية المصالح والمؤسسات .

[1] نصر الدين حموم ، مرجع سبق ذكره

2/ تمثيل الوالي

بالنسبة لتمثيل الوالي فإنه يستعمل أيضا وسائل الانترنت والمواقع الداخلية للقيام بما يلي :

- نشر مختلف إستراتجيات المحافظة على النظام العام ومخططات الإسعاف .
- تبليغ المواطنين عن طريق الشبكة بالدعوى إلى إحصاء المسنين لسن الخدمة الوطنية.
- نشر كل الإجراءات الخاصة بتسليم رخص البناء أو تجزئة العقارات أو هدمها .

تنقسم مطالب المواطنين إلى قسمين مطالب ذات صبغة اجتماعية ومطالب ذات صبغة اقتصادية .

المطلب الثالث : دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحافظة على أرشيف وممتلكات الولاية

1/ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحافظة على أرشيف الولاية :

تم إنشاء المركز الولائي للأرشيف في ولاية بومرداس سنة 1998، بمبنى خاضع للمقاييس الدولية، يضم كل الأرشيف الموجود في البلديات التابعة للولاية الذي يعود أغلبه إلى الفترة الاستعمارية، ومن مهام مصلحة الأرشيف جمع الوثائق وحفظها، فهرستها وجعلها سهلة المنال للمواطنين والموظفين، وتضم هذه المصلحة مكتب الإعلام والمساعدة ، مكتب الحفظ مكتب التوثيق. وقد تم تجهيز المصلحة بمختلف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المختلفة (أجهزة الكومبيوتر ، الهاتف ، الفاكس والاستفادة من خط الانترنت وجهاز سكانير لاستعماله في حفظ الأرشيف إلكترونيا . فمن خلال استعمال هذه التكنولوجيات يتضح أنها تسهل للموظف والمواطن الحصول على الأرشيف بسهولة وبدون انتظار في الطوابير لوقت طويل.

2/ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحافظة على ممتلكات الولاية :

إن الولاية تمتلك موارد خاصة تستعملها كموارد أساسية لإنعاش ميزانيتها ولهذا فاستعمالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنها ستمكنها من إحصاء كل ممتلكاتها إحصاءا دقيقا ليس فقط من ناحية الكم بل حتى من حيث التسديد المحاسبي وهذا لمعرفة ديونها اتجاه الغير ولاسيما مؤجري أراضيها .

بالإضافة إلى المحلات التجارية ومواقف السيارات .وهي تحاول بهذه الطريقة نشر ممتلكاتها والتي تعتبر ممتلكات الشعب في الموقع الإلكتروني ، ليتعرف عليها مواطنو الولاية وهذا من أجل تفادي اختلاس أملاك الولاية ، مثلا البناءات الفوضوية إدا كانت على ملكية أرضية الولاية بدون ترخيص ، فالمواطن يبلغ عنها مباشرة الجهات المعنية .

المطلب الرابع : تبني ولاية بومرداس نظام البيومتري الجديد

1/ تعريف نظام البيومتري

في إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تمس هياكل ومهام الدولة واقتصاد البلد ، والتي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق مشروع لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام للتعريف المؤمن ، والذي سيشكل العمود الفقري لمسار عصرنة مجتمعنا يرتكز على محورين أساسيين وهما :

- إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية .
- إطلاق جواز السفر الإلكتروني والبيومتري .

فنظام البيومتري يتمثل في تجسيد نظام الأرشفة الإلكترونية الذي يعتمد على توثيق البصمة والإمضاء الإلكترونيين وكل المعلومات والمعطيات والبيانات المتعلقة بكل فرد على حدى وهذا ما يسهل على الأجهزة الأمنية المختصة في هذا المجال التحكم في مكافحة الجريمة بمرونة وسرعة فائقة ، ويكفي لذلك

تدوين اسم الشخص المراد البحث عنه حتى تتحصل هذه الأجهزة على كل المعلومات والبيانات في ثواني معدودة .

فيعتبر نظام البيومتري الجديد شبكة وطنية تربط بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ومختلف الولايات والدوائر والبلديات ، والهدف منها توصيل هذه الهيئات مع بعضها البعض باستعمال تقنية الألياف البصرية ذات التدفق العالي في نقل المعلومات سرعة وكما مع حفظ المعلومات أمنيا من القرصنة والتخريب المعلوماتي .[1]

2/ تبني ولاية بومرداس نظام البيومتري

إن الولاية قطعت شوطا كبيرا في مجال استحداث صيغ النظام البيومتري الجديد أو ما يعرف بجواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية ، وهذا من خلال تجسيده على أرض الواقع كخطوة أساسية نحو التوجه إلى التطبيق لما بات يعرف بالإدارة الإلكترونية .

ويعتبر مشروع البيومتري أحد أهم المشاريع الحساسة في الدولة والذي خصصت له ولاية بومرداس كل الإمكانيات المادية والبشرية لنجاحه ، حيث تم تثبيت الجهاز في المصلحة التقنية لمديرية المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية ، إلا أن تشغيله مازال لم يتم بعد .

وهذا النظام يعمل على تبادل المعلومات بين وزارة الداخلية والإدارة المحلية (الولاية والبلدية)

ويستعمل في هذه النظام أجهزة حديثة رقمية متطورة ستمكن الولاية من عصرنة نظامها الإداري وتطويره والانتقال من استعمال وثائق إدارية وشخصية عادية إلى وثائق إلكترونية تسهل العمل الإداري العمومي والشخصي للإدارة وللمواطن في الحياة اليومية .

ولقد تم تجهيز كل الدوائر والبلديات التابعة للولاية بجهاز إعلام ألي ، وجهاز سكا نير لإنجاح هذا المشروع والذي يخضع لرقابة الوالي . وهذا من أجل إنجاز جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف

[1] www . exterieur.gov.dz. 2011 /01 /15 تاريخ الإطلاع

البيومترية والمستعملة في مختلف الدول المتقدمة. وهذا بهدف البقاء والاستمرار والتكيف مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خاصة شركات الخطوط الجوية .

إلا أنه لابد من الإشارة أن الولاية تترقب أن يبدأ إصدار جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية في نهاية شهر جويلية 2011 من طرف الدوائر التابعة لها إنشاء الله .

3/ مزايا نظام البيومتري :

من خلال هذه العملية حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا بتزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها. وبالتالي ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما بحيث أنها ستضمن للمواطنين الإتمام السريع لمختلف الإجراءات اليومية .

ضف إلى ذلك أن ملف الخاص ببطاقة التعريف وجواز السفر يستخرج مرة واحدة فقط ويحتفظ به على مستوى الدائرة .

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لواقع دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في ولاية بومرداس اتضح لنا أن الولاية بدأت تواكب التطور الحاصل في التكنولوجيات وهذا من خلال إنشاء موقع الويب ولو أنها متأخرة بالإضافة إلى أنه في فترة تربصنا لاحظنا أنه ليست كل المكاتب مجهزة بأجهزة الإعلام الآلي . خاصة وأننا طلبنا الإحصائيات من المصلحة المكلفة بالتجهيز إلا أنه لم يلبى طلبنا . بالإضافة إلى أن الولاية في هذه الفترة مهتمة كثيرا بمشروع البيومتري حيث تم تثبيته في مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية إلا أن التشغيل مازا ل لم يبدأ حتى يقموا بتجهيز البلديات والدوائر بهذا النظام ، فهناك تحسن في أداء الجماعات المحلية وهذا من خلال تقديم خدماتها على موقع الويب لخدمة المواطنين إلا أن المشروع جاء متأخرا جدا رغم الإمكانيات التي تملكها الولاية . فالسؤال الذي يطرح هل أن المسؤلين هم السبب في تأخير هذا المشروع أو يعود ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي عاشتها ولاية بومرداس إثر زلزال **21** ماي **2003** والذي خلف حصيلة ثقيلة من الخسائر المادية والبشرية ما أثقل كاهل الولاية بل والدولة بتكاليف ونفقات لم تكن في الحسبان .

ولابد من الإشارة أن الولاية تقوم بتقديم خدمات غير مادية يصعب قياس مدى نجاعتها في تأدية المهام الموكلة لها ، وإنما يتم التعبير عن الكفاءة في درجة تحقيق الإشباع للرغبات والحاجيات للمواطنين عن طريق المسؤلين والموظفين على مستوى الإدارة المحلية ، كأبرز المعايير التي يعتمد عليها في تصنيف في فرض وجودها المعبر عن سيادة الشعب وحريته وحق إقحامه في اتخاذ القرارات عن طريق ممثليه أو المشاركة عن طريق الموقع الإلكتروني في اجتماعات المجلس الولائي .

الخاتمة العامة

خـــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية توصلنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستأثر باهتمام خاص من قبل جميع الدول نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ، ويعني مزيدا من الدخل للدولة ومزيدا من السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة .

وتحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاسما مشتركا في أغلب المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو غيرها ، فالتكنولوجيا لها العديد من المميزات التي تتمتع بها على رأسها تقليل نسبة التدخل البشري في العمليات المتكررة ، وتحسين صورة مخرجات وأداء الهيئات والمنظمات وتسريع عمليات تبادل المعلومات عبر الشبكات ، فتطبيق تكنولوجيا المعلومات يحدث تغييرات أساسية في تسيير الإدارة ويساعد بشكل خاص في اتخاذ القرار السريع و المناسب المبني على الحقائق والمعلومات كما يحدث تحولا تدريجيا من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية .

اختبار الفرضيات:

- ترتكز الفرضية الأولى على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مختلف أنواع الوسائل المادية والبرمجية وشبكات المعلومات التي تستخدم لإنجاز المستلزمات الضرورية لتلبية حاجات الإدارة والمواطن ،وأثناء بحثنا إتضح لنا بالفعل مختلف مكونات تكنولوجيا المعلومات تتمثل في الوسائل المادية والبرمجية وشبكات المعلومات ، وهذه التقنيات تساعد في تلبية حاجات الإدارة وهذا من خلال تطوير عملها الإداري من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني وسهولة الاتصال بين مختلف الإدارات وتبادل المعلومات عبر شبكة الانترنت،وتلبية حاجات المواطن من خلال تقديم خدماتها عبر الشبكة دون الانتقال إلى الإدارة واختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية المختلفة وسهولة وصول المعلومات .

- تتمحور الفرضية الثانية حول الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى إحداث تغييرات في تحسين أداء الجماعات المحلية ويتضح أنه نتيجة لازدياد حجم المعلومات التي تستقبلها الجماعات المحلية تعالج وتخزن وتقدم في أحسن الشروط من حيث الوقت والجودة أدت إلى وجوب استعمال مختلف التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات هذا الاستخدام لا يجب أن يكون عشوائيا بل يجب له التخطيط والتنظيم والرقابة على استخدام هذه التكنولوجيا ، والتوعية بأهمية هذه التكنولوجيا للمنظمات والأفراد لتحقيق زيادة الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات.

- تتعلق الفرضية الثالثة بتبني ولاية بومرداس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهل لها مواكبة التطور التكنولوجي ويساهم في مواجهة التحديات الكبيرة في تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية ، فبإنشاء موقع إلكتروني خاص بالولاية(ولاية بومرداس) وبعرض خدماتها للمواطنين يزيد من كفاءتها وفعالية أدائها فهي بذلك تحاول أن تتجاوز حاجزي المكان والزمان، حيث أن الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة للمعلومات والاتصال يسمح بتحسين نوعية الخدمات المقدمة ورفع حجم هذه الخدمات وأيضا يمكن من توفير المعلومات الدقيقة والحديثة للمصالح والإدارات التابعة للجماعات المحلية لدعم اتخاذ القرار. ومن ثم توجهها نحو تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية من خلال إنشاء موقع إلكتروني خاص بها ، تعرض فيه خدماتها

نتائج البحث

فمن خلال دراستنا لهذا البحث تبين بالفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مختلف أنواع الوسائل المادية والبرمجية وشبكات المعلومات التي تستخدم لإنجاز المستلزمات الضرورية لتلبية حاجات الإدارة والمواطن.

كما استخلصنا حقيقة أن التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد زاد من فعالية أنظمة المعلومات ،وتتعلق هذه التكنولوجيا بكل جوانب التعامل مع المعلومات سواء كان عملية جمع البيانات،

تحليلها وتشغيلها، تخزينها والحفاظ عليها، تعديلها وتنقيحها والحصول عليها بواسطة المسيرين على كافة المستويات عندما يحتاجون إليها.

بالإضافة أن الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى إحداث تغييـرات في تحسين أداء الجماعات المحلية ، حيث أن الإدارات أصبحت تهتم بتحسين نوعية الخـدمات التي تقدمها وكذا تقوم بنشر الأفكار والمفاهيم الجديدة .

كما يمكن أن تحقق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائـد عديـدة للجماعـات المحليـة بمختلف مصالحها وهيئاتها في مجال رفع مستوى الأداء ، زيـادة دقـة البيانـات ، تقلـيص الإجراءات الإدارية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية ، القضاء على تضييع الوقت والجهد في إنجاز المهام وحسن الموارد البشرية والمادية للإدارات ، جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأداء بين الإدارة المحلية والمواطنين .

ولابد من الإشارة أن ولاية بومرداس رغم الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لـديها ، إلا أنها لم تواكب التطور التكنولوجي لتطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية ، بل جاء هذا المشـروع متأخرا جدا فقد شرعت فيه بتاريخ **2011/01/27** (موقع الويب) رغم أن الدولة الجزائريـة تحدثت عنه منذ **2007** ، بالإضافة أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية لها موقع إلكتروني تعرض فيه خدماتها للمواطنين والإداريين ، فإنشاء ولاية بومرداس لهـذا الموقـع إلكترونـي يسهل لها الحصول على المعلومات مباشرة من موقـع الـوزارة والتعامـل معهـا بالبريـد الإلكتروني وهذا ما يسمى بالإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى تبني الجزائر مشروع البيـومتري والذي هو تحت إشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية .

التوصـــــيات

* وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها بخصوص الموضوع، فإننا نرى أن نقدم التوصيات التالية :

توسيع دائرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجماعات المحلية.

* وجوب عملية التخطيط لتحديد حاجيات الإدارة من هذه التكنولوجيا حتى لا يكون لها الانعكاس السلبي وذلك عن طريق المخططات الشاملة.

* مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحاولة أقلمة هذه التكنولوجيا مع الإدارة وليس العكس.

* تشجيع وتكثيف التكوين في ميدان التكنولوجيات المتطورة بمختلف الوسائل المادية والبرمجية.

* تشجيع نمط التكوين الذاتي (l'auto- formation) من طرف المستخدمين عن طريق استخدام ما يسمى بالمحاضرات والدروس عن بعد، واستخدام الأقراص المضغوطة وذلك من أجل تخفيض تكلفة التكوين وبالتالي المساهمة بتخفيض أعباء المستخدمين.

* عصرنة الأنظمة المعلوماتية الحالية بإعطاء أكثر أهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات .

* تشكيل أنظمة معلومات فعالة ومتابعتها ومراقبة مراحل تنفيذ العمليات فيها .

* تفعيل استخدام كلمات السر وفق ما هو معمول به في الدول المتقدمة وتحديد الأشخاص المخول لهم الدخول إلى هذه الأنظمة لأن أي معالجة سيئة مقصودة أو غير مقصودة للمعلومات قـد تـؤدي إلى انهيار النظام، وكذلك مواكبة تطور البرمجيات المضادة للفيروسات.

* تشجيع إنشاء ما أصبح يطلق عليه بالحكومة الإلكترونية وهو عبارة عن نظام معلوماتي ضـخم، لتسهيل حصول المؤسسات الإدارية على المعلومات المتعلقة بالدوائر والبلديات والولايـات فـي الوقت الحقيقي ودون أية عوائق بيروقراطية.

أفاق الدراسة

إن ما تبين لنا خلال الدراسة أن موضوع تكنولوجيا المعلومات هو موضوع متشعب ويصعب حصره لذا يبقي باب دراسة هذا الموضوع مفتوح لمن أراد البحث فيه أكثر، و يمكن طرح المواضيع التالية كأفاق للدراسة:

1. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاربة الفساد الإداري
2. واقع وأفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية
3. الحكومة الإلكترونية وآفاقها في الجزائر
4. جرائم الحاسوب وأثرها على بناء إدارة إلكترونية.
5. واقع وآفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في أجهزة الأمن

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــــع :

1/ المراجع باللغة العربية

أولا : الكـــــتب

1) إيمان عبد المحسن زكي ، **الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2009
2) إبراهيم سلطان ، **نظم المعلومات الإدارية ، مدخل إداري** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000
3) أحمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبي**ة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .
4) أحمد سمير احمد، **الإدارة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009
5) أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الفكر الجامعي ، 2007 ، الإسكندرية .
6) أكاديمية الفيصل العالمية، **أساسيات تكنولوجيا للمعلومات**، دار النشر زمزم ناشرون وموزعون، 2009.
7) الزغبي خالد سمارة ، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية** ،دراسة مقارنة ،مكتبة الثقافة والتوزيع الطبعة الثانية، 1993 .
8) إنعام علي توفيق الشهر بلي ، **تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات** ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى 2009 .
9) إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، لطبعة الأولى، 2004،
10) بشار يزيد الوليد، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 .
11) بشير عباس العلاق، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مجال التجارة النقالة**، دار وائل للنشر، 2007 .
12) ثابت عبد الرحمان، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005 .
13) خالد عبد الرحيم مطر الهيتي ، **إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي** ، دار وائل للنشر ، عمان ، طبعة 2003 .
14) ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010
15) زيد منير عبوي، **فن الادارة بالاتصال**، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى، 2008،
16) سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008

17) سعد غالب ياسين، **أساليب نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2008.
18) سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، فهرسة المالك فهد الوطنية، الرياض،2005
19) سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2010
20) سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2009،
21) سناء عبد الكريم الخناق، **نظام هندسة المعرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تمثيل المعرفة**، دار القطوف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009.
22) سونيا البكري ، **نظم المعلومات الإداري** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 .
23) سعد صادق بحيري ، **إدارة توازن الأداء** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ' 2004 .
24) سهلية محمد عباس ، **إدارة الموارد البشرية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007.
25) سليم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2006.

26) شيهوب مسعود ، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1986 .
27) طارق طه، **نظم المعلومات والحاسبات الآلية والانترنيت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007
28) عامر إبراهيم قنديلجي عبد الستار العلي، غسان العمري،**المدخل إلى إدارة المعرفة**، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2006
29) عامر ابراهيم قنديلجي،علاء الدين عبد القادر الجنابي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2005 .
30) عامر إبراهيم قنديلجي ، إيمان فاضل السامرائي ، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2002 .
31) عامر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2007،
32) عبد الباعث محمد ، إيهاب عامر ، عدنان أبو عرفة ، **مقدمة في تقنية المعلومات** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2006 .
33) عبد الحميد بسيوني، **الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة برولوج**،دار النشر للمجلات المصرية، مصر 1994.

34) عبد الرزاق الشيخلي ، **الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة** ، دار السيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2001 ، ص 20

35) عثمان الكيلاني ، هلال البياتي ، علاء السالمي ،**أساسيات نظم المعلومات الإدارية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2009 .

36) عدنان أبو عرفة ، **مقدمة في تقنية المعلومات** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 .

37) عدنان محمود الطوباسي، ربحي مصطفى عليان، **الاتصال والعلاقات العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005

38) علاء الدين عبد القادر الجنابي، عامر ابراهيم قنديلجي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007 .

39) علاء عبد الرزاق السالمي، خالد إبراهيم السليطي، **الإدارة الالكترونية**، دار وائل للنشر، 2008

40) علاء عبد الرزاق السالمي ، **تكنولوجيا المعلومات** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 .

41) علاء عبد الرزاق محمد السالمي، **شبكات الإدارة الالكترونية**،دار وسائل للنشر، الطبعة الأولى 2005

42) علاء فرج الطاهر ، **الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 .

43) علي السلمي،**خواطر في الإدارة المعاصرة** ، القاهرة ، دار غريب للنشر ، 2001

44) عماد عبد الوهاب الصباغ، **نظم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004،

45) عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ، دار ريحانة ، الجزائر ، بدون سنة نشر

46) عبد السلام أبو قحف ، **أساسيات التنظيم والإدارة** ، دار المعرفة ، عمان ، 2001 .

47) عمار عوابدي ، **القانون الإداري** ، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002 .

48) غسان قاسم داود اللامي، **إدارة التكنولوجيا**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007

49) فايز جمعة صالح النجار ، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الثانية 2007 .

50) فلاح حسن عداي الحسيني ، **الإدارة الإستراتجية** ، دار وائل للنشر، عمان,2000 .

51) ماجد راغب الحلو ، **القانون الإداري** ، دار المطبوعات الجامعية ، 1996 .

52) محمد أحمد حسان ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 .

53) محمد الصيرفي ، **إدارة تكنولوجيا المعلومات** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2009.

54) محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية للموارد البشرية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009 .

55) محمد صغير بعلي ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .

56) محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005،

57) محمد الصيرفي ، **نظم المعلومات الإدارية**، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2005.

58) محمود القدوة، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010

59) مراد عبد الفتاح، **الحكومة الالكترونية**، دار المعارف، القاهرة، 2003.

60) محي الدين القيسي ، **القانون الإداري** ، منشورات العلمي الحقوقية ، لبنان ، الطبعة الأولى 2007 .

61) محمد قاسم الربوتي ، الوجيز في إدارة الموارد البشرية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

62) مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، إثراء للنشر والتوزيع، 2008 .

63) مصطفى الجندي ، **الإدارة المحلية وإستراتيجياتها** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 1987 .

64) معالي فهمي حيدر ، **نظم المعلومات** ، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2002 .

65) منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،2003 .

66) نجم عبد الله حميدي، علاء سلوى أمين السامرائي ، عبد الرحمن الحميد، **نظام المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، الطبعة الثانية 2009 **.**

67) نجم عبود نجم، **الإدارة الالكترونية، الإستراتيجية، الوظائف، المشكلات، الرياض**، دار المريخ للنشر، 2004،

68) نجم عبود نجم، **الإدارة والمعرفة الالكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2009

69) هاني الطهراوي ، **القانون الإداري** ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1998 .

70) وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالبي ، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009

ثانيا : المجـــلات

1. عبد اله حمود سراج ، **أهمية خصائص المعلومات في بناء واختيار قرارات المنظمة** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف ، الجزائر العدد 4 / 2005 .

2. عبد الرزاق شرفي المغاري، **الذكاء الاصطناعي، مفهومه، أهميته، استخداماته، خصائصه،** مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، العدد 38، افريل 2003

3. دريبوش مصطفى ، **الجماعات المحلية بين القانون و الممارسة** ، مقال ، مجلة النائب ، العدد 1، 2003 .

4. بومدين يوسف ، **إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز** ، مجلة الباحث ، العدد05 / 2007 .

ثالثا : الملتـــــــقيات :

1. سناء عبد الكريم الخناق ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، بسكرة، 2005، ص238.

2. بن أفراج زوينة ، ميكانيزمات التسيير المالي والمحاسبي للولاية ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، يومي 15/14 أفريل 2008

3. حاجي محمد ، دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج ، يومي 15/14 أفريل 2008

4. محمد زرقون ، دراسة بعض التجارب الدولية ، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، يومي 18/17 ماي2010

5. شارف خوجة ، دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، المركز الجامعي باتنة ، يومي 15/14 أفريل 2008 .

6. سمير محمد عبد الوهاب ، أليات نقل التكنولوجيا إلى هياكل الأجهزة الإدارية ودورها في إدارة التغيير من منظور الجودة الشاملة ، الملتقى العربي الخامس حول التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات خيارات وتوجهات ،إسطنبول ، تركيا ، 7-9 نوفمبر 2010

7. محمود طعامنة، نظم الإدارة المحلية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الملتقى العربي الأول سلطنة عمان 18-20 أوت 2003 .

رابعا : المـــــقالات

1. مهدي الشيخ الإدريسي ، المعوقات التي تواجه الخدمات والمرافق العامة في المدن العربية ، ورقة مقدمة لندوة إستراتيجيات التخطيط ، المعهد العربي لإنماء المدن ، ، بيروت 2002

2. غانم عبد الغني ، العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية في الجزائر ، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية ،المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت 2002

3. سمير عبد الوهاب ، مصادر التمويل المحلي وطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية و الوحدات المحلية في الدول العربية ، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، المعهد العربي لإنماء الدول بيروت 2002

خامسا : الأطروحات والمذكرات :

1. حديد نوفيل، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006 .

2. شعباني مجيد، دراسة نماذج للنظم وتكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، الجزائر،2010/2009

3. إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2002 /2003 .

4. رفاع شريفة ، نحوى إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية في الدول النامية نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الإدارة العمومية الحديثة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 .

5. لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2004/2003

6. بن عيشة عبد الحميد ، المبادئ العامة للتنظيم الإداري وتطبيقاتها في الإدارة المحلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2004/2003

سادسا : تشريعات وقوانين

1. دستور 1996 .
2. قانون البلدية رقم 90-08 لمؤرخ في 07 أفريل 1990 .
3. قانون الولاية رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990.

2/ المراجع باللغة الفرنسية

أولا: الكتـــــب

1. Anelka (T) , **Economie d'entreprise**, Bréal édition , paris 1999
2. Benedicte Hudault ,L'intelligence Artificielle a travers ,Turbo plog , Edition Ellipses ,paris ,1991 .
3. Benot Aubect**, les technologies de l'information et l'organisation**, goétan marin, Québec, canada, 1997.
4. Danda matthew**, les sécurité sur le web, les ulis, microsoft press**, 2001.
5. Dennis Molho**, la performance globale de l'entreprise**, édition d'organisation, Paris- France 2003
6. Farreny Herni , **Les Systèmes Experts** , Cpadues édition , France , 1989 ,

7. J-M karkan , GT joen , **Systèmes Experts** , Un Nouvel Outil Pour l'aide à la décision , édition Masson , paris , France, 1993.
8. Gode Fry darg nguyen**, l'entreprise numérique**, Economica, paris, France, 2001.
9. Henri mahe de Bioslandelle **, dictionnaire de gestions économica**, edition paris, France,1998.
10. i , Les Systèmes Experts Principe et Exemple , édition berti, Alger , 1992
11. Jean boulman, **les meilleurs pratiques du management**, les éditions d'organisation, paris, France, 2001,.
12. Kalika (M) ,Kefi (H) ,**Evaluation des Système d'information** , ed economica , france , 2004 . .
13. Kenneth Laudon , Jane Laudon ,**Management des systèmes d'information** , 9eme edition , Pearson édition ,paris 2006 . .
14. Kenneth.G jone pp**, Les systèmes d'information de gestion organisation et réseau stratégique** ,6eme dition , paris ,2001 .
15. L'ahcen Seriak , **L'organisation et le fonctionnement de la commune,**ENAG,Editions , Algérie ; 1998
16. Marie Treasanini , **Evaluer les Compétences** , éditions EMS Management et Société Colombelles , 2004
17. Robert reix**, Systeme d'information et management des organization,** edition vuibert gestion , paris ,france,2002 .
18. Vidal (P) et Autres , Système D'information organisationnelle , Edition Pearson , France , 2005
19. Camille Moigne , **Organisation du System d'information de gestion** , édition foucher , paris,2001

3 / المـــراجع الإلكـــــترونية

- www . exterieue.gov.dz.
- www . algeriachannel .net
- www. Abahe.co.uk
- http:// ar. Wikibooks.org/wiki
- www.arteirni.info papershttp

الملاحق

الملحق رقم 02

الملحق رقم 04

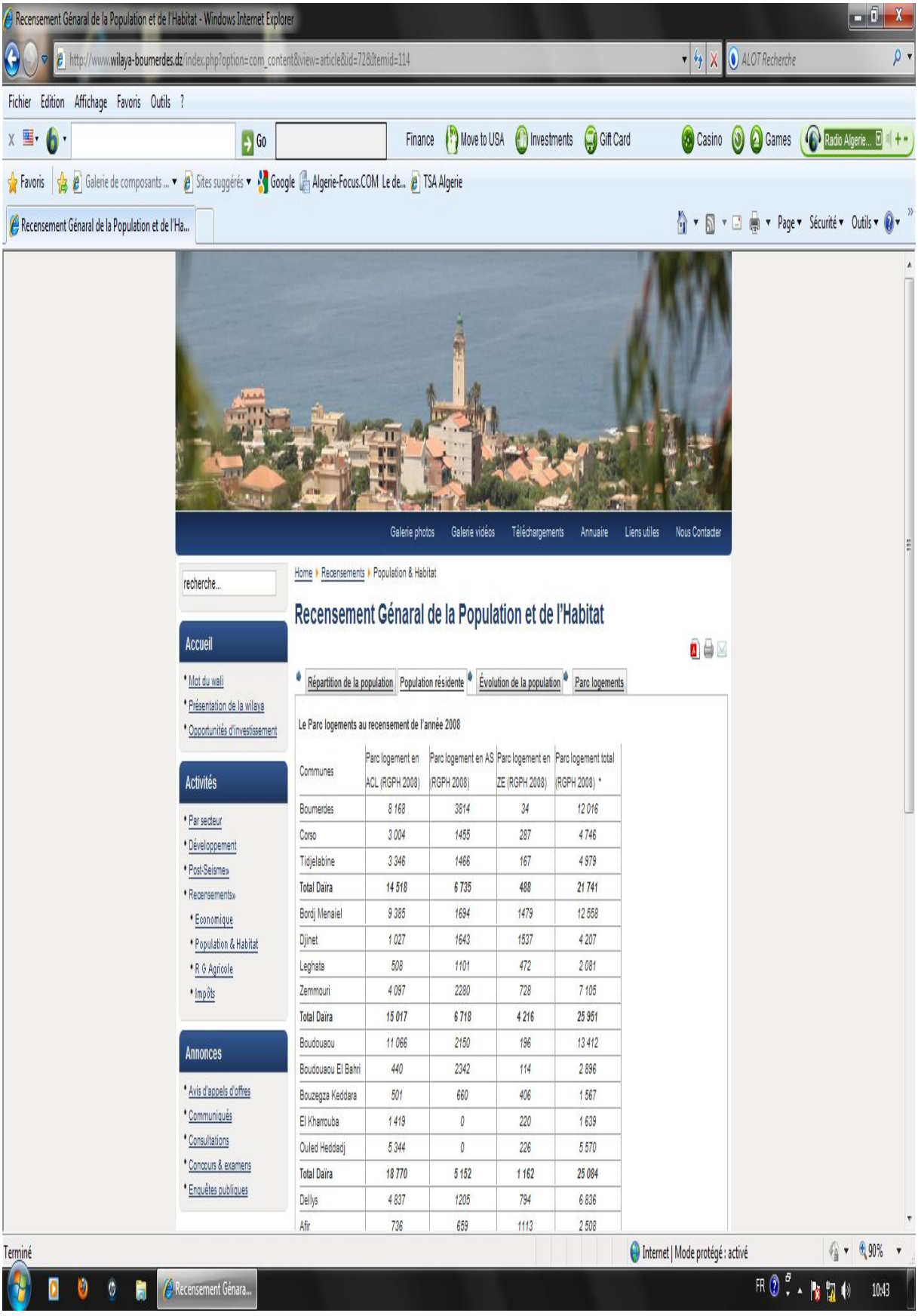

Communes	Parc logement en ACL (RGPH 2008)	Parc logement en AS (RGPH 2008)	Parc logement en ZE (RGPH 2008)	Parc logement total (RGPH 2008) *
Boumerdes	8 168	3814	34	12 016
Corso	3 004	1455	287	4 746
Tidjelabine	3 346	1466	167	4 979
Total Daïra	**14 518**	**6 735**	**488**	**21 741**
Bordj Menaiel	9 385	1694	1479	12 558
Djinet	1 027	1643	1537	4 207
Leghata	508	1101	472	2 081
Zemmouri	4 097	2280	728	7 105
Total Daïra	**15 017**	**6 718**	**4 216**	**25 951**
Boudouaou	11 066	2150	196	13 412
Boudouaou El Bahri	440	2342	114	2 896
Bouzegza Keddara	501	660	406	1 567
El Kharrouba	1 419	0	220	1 639
Ouled Heddadj	5 344	0	226	5 570
Total Daïra	**18 770**	**5 152**	**1 162**	**25 084**
Dellys	4 837	1205	794	6 836
Afir	736	659	1113	2 508

الملحق رقم 03

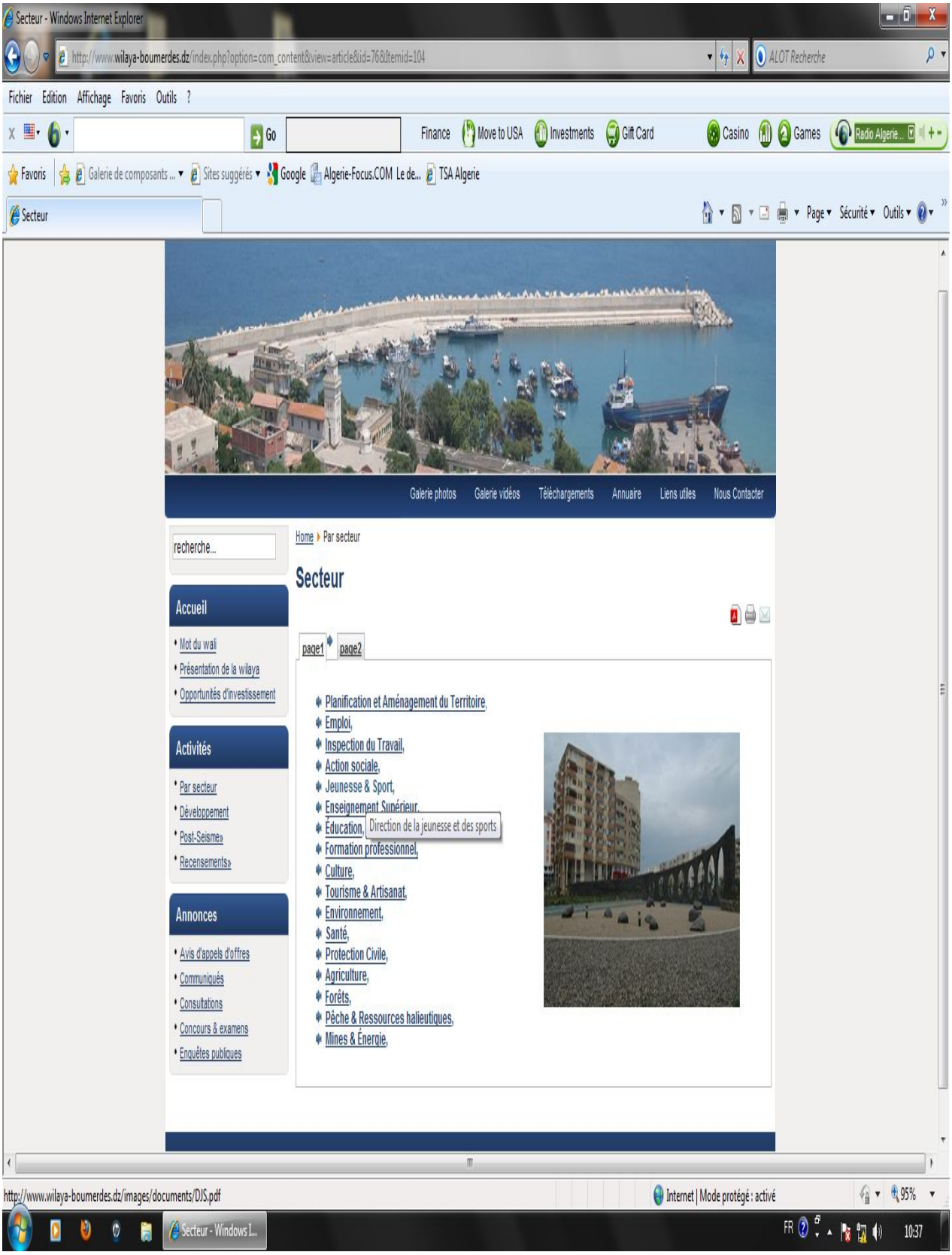

الملحق رقم05 .